عمادة الدراســـات العليـــا
جامعة القدس – أبو ديس

دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994 - 2000

(فتح وحماس: دراسة حالة)

الطالب: علاء نزار محمد العقاد

رسالة ماجستير

القدس– فلسطين
1430هـ/2009م

دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994 – 2000

(فتح وحماس: دراسة حالة)

إعداد

علاء نزار محمد العقاد

بكالوريوس صحافة وإعلام من الجامعة الإسلامية غزة – فلسطين

المشرف الرئيس:

الدكتور/ أسامة محمد أبو نحل

قدمت خطة الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة ماجستير في (الدراسات العربية) من برنامج الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية/جامعة القدس– أبو ديس.

1430هـ/2009م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج الدراسات العربية
معهد الدراسات الإقليمية

إجازة الرسالة

دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994 - 2000

(فتح وحماس: دراسة حالة)

الطالب: علاء نزار محمد العقاد
الرقم الجامعي:20520251

المشرف: د. أسامة أبو نحل

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 20 /2009/06 من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أسامة أبو نحل التوقيع: .....
2. مناقشاً داخلياً: د. ناصر أبو العطا التوقيع: .....
3. مناقشاً خارجياً: د. مخيمر أبو سعدة التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1430هـ/2009م

الإهــداء

إلى من قال الله فيهم:

{وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً}

الإسراء: 24

والدي ووالدتي .. بارك الله لي في عمرهما

إلى من قال الله فيهن:

{ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ } النساء: 19

{ الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا } الكهف: 46

زوجتي .. التي تجشّمت عناء بحثي هذا

ومهجة قلبي .. ابنتي لانـــا

إلى من قال الله فيهم:

{ وَلا تَحْسَبَنَّ الّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ }

آلــ عمران:169

شهداء فلسطين.. الأكرم منا جميعاً

إلى من قال الله فيهم:

{إِنَّمَا يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ} فاطر: 28

الدكتور .. أســـامة أبو نحل

إقــرار:

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصـــة باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع: .....

عــلاء نزار محمــد العقــاد

التاريخ: 20 حزيران (يونيو) 2009

شكــر وعرفــان

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} النمل آية 19.

يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى كل من ساهم في مساعدتي وتوجيهي وإرشادي، وذلك انطلاقاً من قول المصطفى صلى الله عليه وسلم:(مَنْ لَمْ يَشْكُرْ النّاسَ لا يَشْكُرُ اللّهَ) رواه أحمد وأبو داود والترمذي

لهذا أتقدم بالشكر إلى جامعتي، جامعة القدس أبو ديس والهيئة الإدارية والعاملين فيها، وإلى جميع المشرفين الأكاديميين، وعلى رأسهم الدكتور الفاضل/ أسامة أبو نحل .. على جهوده وإشرافه الدائم والمساعدة في إتمام البحث، كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كلٍ من الممتحنين د. مخيمر أبو سعدة، ود. ناصر أبو العطا، اللذان أبديا استعداداً وتشريفاً لي في تحكيم ونقد هذه التجربة العلمية لأجل إخراج الرسالة بأفضل ما يمكن أن تكون، وإلى جميع من مدّني بالمعلومات والكتب والوثائق وكان له الأثر الأكبر في إتمام البحث.

أسأل الله العلي القدير؛ أن يجزي الجميع عنى خير الجزاء؛ وأن يوفقهم لما يحبه ويرضاه؛ إنه سميع مجيب الدعاء.

وآخر دعوانا؛ أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الأمين.

الباحث

التعريفات:

قائمة المصطلحات:

1- منظمة التحرير الفلسطينية: تأسست بعد انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس، نتيجة لقرار الجامعة العربية في اجتماعها الأول بالقاهرة عام 1964، لتمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، و"تضم معظم الفصائل والأحزاب الفلسطينية تحت لوائها، وهي: كيان فلسطيني مستقل، معترف به في الأمم المتحدة والجامعة العربية، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين" (البحيري، وآخرون، 1997)، و"نجحت بمساعدة العرب ودول العالم الثالث في تمرير مجموعة من القرارات المضادة لإسرائيل في اجتماعات الأمم المتحدة" (Miller.1983) ، ويعتبر رئيس اللجنة التنفيذية فيها، رئيساً لفلسطين و الشعب الفلسطيني، في الأراضي التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى فلسطينيي الشتات.

2- النظام السياسي الفلسطيني: هو "مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها، وتبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وطبيعتها وأهدافها ومركز الفرد منه وضماناته قبلها، كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على المجتمع وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض، والدور الذي تقوم به كل منها "أو هو شكل من أشكال الحكومات المختلفة التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية (بسيوني، 1985)، ومن نافلة القول أن النظام السياسي الفلسطيني تعززت بنيته بعد اتفاقات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في (غزة، أريحا)، بحيث أملى وجود السلطة على أرض فلسطين "الوطن" عليها أن تتعامل مع الوجود الملموس لكافة أشكال التعددية السياسية للتنظيمات والأخذ بعين الاعتبار هذا الوجود في عملية صنع قرارها السياسي، ويحدد جميل هلال ثلاثة معالم للنظام السياسي الفلسطيني المتشكل بعد أوسلو: تشكل سلطة وطنية على إقليمها، دخول الحركة الإسلامية في الحقل السياسي الفلسطيني، إعادة إنتاج خطاب "الحوار الوطني والوحدة الوطنية"، تراجع تأثير اليسار في الحقل السياسي الفلسطيني (هلال، 1998).

لهذا فمن الواضح أن اتفاق أوسلو فرض على الحقل السياسي الفلسطيني وقائع ومناخات جديدة تمثل في قيام سلطة وطنية على جزء من إقليمها، كما أخذت المؤسسات الوطنية دورها ونشاطها، وفي مقدمتها انتخاب وتشكيل مجلس تشريعي ممثلاً لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، مع بروز التشكيلات السياسية القائمة .

3- المجلس الوطني الفلسطيني: هو السلطة العليا لـــ م.ت.ف، كما يمثّل الهيئة التمثيلية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، وتشكل عام 1964، وهو الذي يضع سياســة المنظمة ومخططاتها وبرامجها، ولاحقاً تم اعتبار أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996م وفقاً لاتفاقية أوسلو أعضاء في المجلس الوطني وذلــك لانتخــابهم مــن الــشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، (البحيري، وآخرون، 1997).

4- القضية الفلسطينية: مصطلح يشار به إلى الصراع التاريخي مع إسرائيل وما أعقبه من معاناة شعب فلسطين، فهذه القضية بمفهومها اليوم هي تلك المرتبطة بشكل جذري بنشوء الــصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، ودور الدول العظمى في أحداث المنطقة، ويشار أيضاً إلــى أن السبب الظاهر لبروز القضية الفلسطينية هو محاولة بريطانيا حل المشكلة اليهودية على حساب شعب فلسطين، وهذا ما ظهر واضحاً على لسان اللورد جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيــا عام 1917 واعداً المنظمة الصهيونية على إقامة وطن لليهود في فلسطين (المسحال، 1994)، هذا وتتمحور القضية الفلسطينية حول قضية اللاجئين الفلسطينيين وشرعية إسرائيل واحتلالهــا للأراضي الفلسطينية، وارتكابها للمجازر بحق الفلسطينيين وعمليات المقاومة ضد إسرائيل، كما ترتبط بقرارات الأمم المتحدة، كقراري 242 و 338 (المعرفة، 2006).

5- أتفاق أوسلو – "إعلان المبادئ": هو اتفاق وقعته إسرائيل و م.ت.ف في مدينة واشنطن، فــي 13 أيلول (سبتمبر) 1993، وسُمي الاتفاق نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمــت فيهــا المحادثات السرية التي أفرزت هذا الاتفاق، وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 فيما عُرف بمؤتمر مدريد، وتعتبر اتفاقية أوسلو، "أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، و م.ت.ف، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذيــة محمــود عباس، ولم يأتِ ذلك الاتفاق بمحض الصدفة، وإنما جاء نتيجة تراكمات محلية وإقليمية ودولية" (الدجاني، 1993).

6- الحكم الذاتي: هو نظام إداري في الدولة الخاضعة لوصاية دولة ما، بإشراف من هيئة الأمــم المتحدة، والتي يمكنها من مباشرة مهامها الداخلية دون الخارجيــة، أو كمــا عرّفــه الميثــاق الأوروبي: بأنه قدرة الوحدات المحلية والإقليمية الفعلية، وحقها في تنظيم وإدارة جانب كبير من الشؤون العامة تحت مسؤوليتها، ولصالح سكانها في إطار القانون؛ وأن هذا الحق يمارس عــن طريق مجالس أو جمعيات مشكلة من أعضاء منتخبين، وأن لهذه الجمعيات والمجالس؛ أن تمتلك أجهزة تنفيذية مسئولة أمامها"(محمد، 1994).

7- السلطة الفلسطينية: أُنشئت بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة في 10 تشرين أول (أكتوبر) 1993 في تونس، وهي "حكم ذاتي فلسطيني كان نتاج اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل" (هلال،1998)، ويعول عليها الفلسطينيين أن تكون نواة دولتهم "المعهودة" على جزء من أرض فلسطين التاريخية وهي: الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف.

8- الخلاف السياسي: هو ذلك التصادم أو التعارض الذي قد يطرأ بين التنظيمات الفلسطينية وما ينخرط بداخله من سلسلة الأفعال وردود الأفعال التي قد تؤدي إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف أو الأطراف الأخرى نتيجة الاختلافات في الرؤى والتوجهات سواء السياسية أو الفكرية أو الأيديولوجية أو غيرها...، فمفهوم الخلاف ببعده السياسي ليس ببعيد عن مفهوم الصراع، لذلك فكلاهما يشيران إلى موقف تنافسى خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على دراية بعدم التوافق فى المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم، مضطراً فيها إلى تبنى أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثانى أو الأطراف الأخرى (Robert,1968). وقد يتضمن الخلاف أو الصراع حسب ما تقصده الدراسة بعدين أما محاولات لاستغلال، أو لتدمير، أو لفرض حل على طرف آخر أو آخرين، أما البعد الآخر والإيجابي يتمثل فى الدفع نحو عمل أو حل المشكلات، والتبادل الإيجابي بين الأطراف المعنية، أي أن الصراع فى بعض أبعاده حسب ما يراه آخرون يمثل "عنصراً خلاقاً فى العلاقات الإنسانية: فهو يمثل وسيلة للتغيير يمكن من خلالها تحقيق القيم الاجتماعية المتعلقة بالرفاهية، والعدالة، وفرص تحقيق وتنمية الذات" (Burton,1972).

وتجدر الإشارة إلى إن السلوك الخلافي بين فتح وحماس من الممكن يأخذ طابع الصراع الذي يمثل أحد مظاهر التعبير عن الخلاف، أو مظهر من مظاهر الاستقطاب والتأييد من قبل جماهير كل تنظيم وذلك من باب تبرير أن الأهداف والدوافع السياسية تستدعي ذلك، كما أن الفارق يظهر واضحاً بين مفهوم الخلاف السياسي والانقسام أو الانشقاق السياسي فبينما يأخذ الخلاف صور وآليات متعددة، فإن الانقسام يكون نتاجاً لما يفرزه الخلاف كأحد آلياته وحسمه.

9- الإخوان المسلمون: هي جماعة حسب ما تصف نفسها (إصلاحية شاملة)، أسسها حسن البنا في مصر عام 1928م كحركة إسلامية وسرعان ما أنتشر فكر هذه الجماعة في العديد من الدول، وصل إلى 72 دولة تضم كل الدول العربية ودولاً إسلامية وغير إسلامية في القارات الست، و"أولى الشيخ أحمد ياسين أهمية كبرى لإعادة بناء جماعة الإخوان في قطاع غزة،

والتركيز على توفير كل عناصر القوة لها، كأولوية أولى بعد الاحتلال الإسرائيلي للقطاع" (أبو عزة، 1986).

10- الانتفاضة الأولى: قام الفلسطينيون بهبة جماهيرية عام 1987 وحتى 1993 عُرفت بإسم الإنتفاضة الأولى أو انتفاضة أطفال الحجارة، " إندلعت كردة فعل إثر حادث سير سببه سائق يهودي لمجموعة من العمال الفلسطينيين بجباليا مما نتج عنه مقتل أربعة منهم وجرح تسعة آخرين، فشكل هذا الحادث الشرارة الأولى للانتفاضة في قطاع غزة وانتقالها للضفة الغربية" (المصري،2006)، كذلك كانت في مقدمة أسبابها "العدوان المستمر ومحاولات طمس وجود الشعب الفلسطيني، ومن أهم أهدافها تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ووقف كافة سياسات القمع والطرد، ومصادرة حق العودة، وتقرير المصير" (النتشة، ياغي،1997) .

11- الانتفاضة الثانية: كانت بداياتها في تاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 2000 كردة فعل جماهيرية على زيارة آرئيل شارون الاستفزازية إلى أحد باحات المسجد الاقصى المبارك، وكان من الأسباب الكامنة في إندلاعها، فشل مؤتمر كامب ديفيد، و"مواجهة التسوية الجارية في ظل اتفاق أوسلو وما تبعها من اتفاقات عملت على تكريس سياسة التوسع الاستيطاني وإقامة جدار الفصل العنصري" (حسن، عصام الدين، 2000).

قائمة المختصرات:

الرقم	المختصر	معنى المختصر
.1	فتح	حركة التحرير الوطني الفلسطيني
.2	حماس	حركة المقاومة الإسلامية
.3	الإخوان	حركة الإخوان المسلمين
.4	م.ت.ف	منظمة التحرير الفلسطينية
.5	ط	طبعة
.6	ج	جزء
.7	ب.ط	بدون طبعة
.8	ب.ن	بدون ناشر
.9	ب.ت	بدون تاريخ
.10	ص	الصفحة
.11	ص ص.	الصفحات
.12	غ.م	ورقة عمل غير منشورة

دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات العربية الفلسطينية 1994 – 2000

(فتح وحماس: دراسة حالة)

إعداد: علاء نزار محمد العقاد

المشرف الرئيس: د. أسامة محمد أبو نحل

ملخص الدراسة:

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الواقعة ما بين تطبيق اتفاق أوسلو عام 1994 وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية عام 2000، بما قوامه ستة أعوام، من خلال تتبع التوجه والسلوك التنظيمي للقيادات والنخب السياسية داخل أراضي السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

وتناولت الدراسة ضمن فصولها طبيعة العلاقات السياسية الداخلية بين فتح وحماس بعد عملية السلام، وأثر الدور الإقليمي والدولي في تأجيج الخلاف بين ذلك التنظيمين، ومواقف التنظيمين السياسية وتداعياتها على مستوى العلاقة بالسلطة، مع إبراز دور المشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية وأذرعها الأمنية، واحتدام الصدام المسلح بينها وبين المعارضة.

وأشارت إلى مواقع الزعامة السياسية لدى تنظيمي فتح وحماس، وأدوار وإفرازات التعصب بين التنظيمات على القضية الفلسطينية، مع التركيز على دور إسرائيل في تأجيج واستغلال الخلاف من حيث عدم الإيفاء بالتزاماتها وتعهداتها السياسية مع الفلسطينيين.

وتبرز أهم مبررات الدراسة في توفير معلومات وبيانات كيفية للباحث ولصانعي القرار والمهتمين تكشف بين ثناياها المفارقات السياسية بين تنظيمي فتح وحماس في ظل حالة الخلاف الناشب بينهما، خاصة في أعقاب موجة الأحداث الراهنة وتداعياتها على المنطقة، بالإضافة إلى ما ستتركه من أثراً ايجابياً وفائدةً كبيرة على المجتمع الفلسطيني، للمساعدة في فهم الصراع الجاري على أرض فلسطين، والمساهمة الفاعلة في رأب الصدع بين التنظيمات المتناحرة؛ بالإضافة إلى أن الباحث أولى اهتمامه للدراسة كونها تتعلق بمجال عمله وتخصصه الأكاديمي في حقل الإعلام.

بينما هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الخلاف السياسي ومسبباته من خلال الرصد التاريخي لسلوك تنظيمي: فتح وحماس، ومعرفة فيما إذا نجح كليهما رغم اختلاف أيدلوجياتهما ومواجهاتهما الفكرية والتاريخية الصاعدة، في إيجاد بيئة سياسية ديمقراطية تحدد للمواطن الفلسطيني دوره، في تحقيق

أهدافه وتطلعاته الوطنية، ومعرفة ما يمتلكانه من رؤى واضحة تتعاطى مع طبيعة الحل التكتيكي والمرحلي لمصير القضية الفلسطينية.

وحرص الباحث على تناول موضوعات دراسته في سياق تاريخي متسلسل تسلسلاً زمنياً، ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة، معتمداً على المنهجين: التاريخي والوصفي؛ بغية استكمال رسم صورة الماضي بين التنظيمين، إلى أقرب ما يكونا إلى واقعهما، وعليه تمَّ مقابلة العديد من الشخصيات والنخب القيادية والأكاديمية التي كانت مقربة من تلك الأحداث، أو ممن شاركت في صناعة الحدث أو كانت شاهدة عليه، بغرض استحضار ذكرياتهم وآرائهم في وصف ظاهرة الدراسة.

وأظهرت الدراسة أهم نتائجها أن الخلاف بين حماس وفتح في الفترة ما بين 1994– 2000، هو: خلاف سياسي بالأساس؛ وأن استناد كلٍ منهما إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية متضاربة ومتباعدة مثل عقبة رئيسية في عدم قدرتهما على إحداث تغيير جوهري في طرحهما.

وبينت أن عدم مشاركة حماس وباقي فصائل المعارضة في الانتخابات الأولى عام 1996؛ ساهم في أن ينفرد فصيل واحد في زعامة السلطة الفلسطينية، وبالتالي كان سهلاً على تلك السلطة تمرير القرارات التي تريدها قيادة التنظيم الواحد؛ كما تؤكد الدراسة أن التناحر السياسي وإفرازاته من انقلابات فكرية وعقائدية بين التنظيمات الفلسطينية، هو: من أقصر الطرق إلى تفكيك وانقسام القضية الفلسطينية، ومن ثمَّ إسقاطها؛ وخصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية باتت مبعثرة ما بين السلطة والمعارضة.

وخلصت أيضا إلى أن الخلل الذي رافق عملية إنشاء وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ساهم في حدوث إخفاقات، وهذا ما برز واضحاً عشية انتفاضة الأقصى عام 2000، بحيث تتحمل تنظيمات المعارضة جزء كبير في ذلك نتيجة إحجامها عن المشاركة في البناء واقتصارها بممارسة دورها كمعارضة في الرقابة على السلطة ومؤسساتها، وكشفت أن الارتباط الوثيق بين فتح والسلطة الفلسطينية جعل منهما روح واحدة، بحيث أصبح المتتبع للشأن الفلسطيني لا يفرق بينهما، وبالتالي انعكست كل إفرازات السلطة الفلسطينية على تلك الحركة.

وأوصت أنه لابد من إجراء دراسة أخرى معمقة تتناول التحولات الأخيرة التي طرأت على الواقع التنظيمي الفلسطيني، وما تلاه من تغيرات في موازين القوى داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وبالأخص بعد الانتخابات الفلسطينية الثانية 2006.

بالإضافة إلى أنه لا ينبغي أن ينفرد فريق بعينه في صياغة المعادلة السياسية الفلسطينية؛ وإنما هي: مسؤولية الأطراف جميعاً، ويُفترض من قيادة التنظيمات الفلسطينية، نقد التجربة الماضية واستنتاج العبر المناسبة منها، للشروع في بناء البيت الفلسطيني على أُسس وطنيـــة مؤســـسية وديمقراطيـــة سليمة.

Studying the political differences between the Arab/Palestinian organizations, 1994 – 2000
(The Fatah and The Hamas: a case study)

Prepared by: Ala'a Nizar Mohammed Al-Aqad

Supervisor: Dr. Osama Mohammed Abu Nahel

Abstract:

The Study focused on the time period between the beginning of the implementation of the Oslo agreement in 1994 until the outbreak of the second Al-Aqsa Intifada in 2000, including a six-year. It followed the orientation and organizational behavior of leaders and elite political actors within the Palestinian Authority territory.

The study examined the subject of political controversy between the Palestinian factions, through the nature of internal political relations between Fatah and Hamas, after the peace process and the impact of regional and international role in fueling the dispute between them.

It examined also, the political position of the two organizations and its consequence on the relationship with Palestinian Authority. Also, it studied the political role of Palestinian Authority institutions and the role of the security corps in the intensification of armed clashes between the Palestinian Authority and Hamas. The study focused on the positions of the leadership, their irrational belonging to their political organizations and the effect on the Palestinian issue.

Also, the study focused on Israel's role in fueling and exploiting the differences between the Palestinian organizations and the non-fulfillment of Israeli's political commitments with the Palestinians.

The rationale for the study is to obtain qualitative data and information for decision-makers and interested subjects to reveal the political positions of the two Organizations on the Palestinian case, especially through the wave of the current events and their repercussions on the region.

Also, it assists the Palestinian community in understanding of the ongoing conflict and have a positive impact and of great benefit for the Palestinian actors to contribute in bridging the gap between the rival groups. In addition, the researcher himself is interested in these events and this academic study is related to his specialization of the information work.

The study aimed to determine the nature and causes of political controversy through historical monitoring of the behavior of Fatah and Hamas, and to know whether they have succeeded, despite their ideological differences and intellectual, historical confrontations, in the creation of a democratic political environment that help Palestinians to determine their objectives and national aspirations. Also, the study try to discuss the vision of the two

organizations towards the tactical solution and how they deal with the nature and the progress of the Palestinian cause.

The researcher addressed the topics in the study in the context of historical chronology chain, relying on two approaches: descriptive and historical; in order to complete, as close as possible, the real picture of the two groups. Therefore, the researcher interviewed many of the dignitaries and the elite leadership and academic who were close to those events, participated or witness the event, in order to evoke their memories and opinions in the description of this phenomenon.

The study concluded that the difference between the Hamas and the Fatah in the period between 1994-2000, is essentially a political dispute and the two organizations face major obstacles in their ability to change fundamentally their visions; as a result of their intellectual conflicting ideology. Non-participation of Hamas and other opposition factions in the first election in 1996, leaded to the uniqueness of one faction in the leadership of the Palestinian Authority.

Therefore, it was easy for that power to pass the resolutions that they wanted. Meanwhile, the study ascertained that the political, intellectual and ideological conflicts between the Palestinian factions, is the shortest way to the dismantling of the division of the Palestinian cause; especially as the Palestinian power is scattered between the Authority and the opposition. In addition, the process of establishing and building the Palestinian institutions was accompanied with many defects, imbalances and number of failures. This what was emerged clearly during the al-Aqsa Intifada in 2000.

The opposition groups bear a large part in that, as a result of its failure to participate in a positive opposition, and limiting their role in quibbling and criticism the Authority. And the close association between the Fatah and the Palestinian Authority, turned each as one body; so, it is difficult to differentiate between them. Therefore, all problems and difficult of Palestinian Authority was reflected on the Fatah.

Also, the researcher recommended different institution to study in depth again, the recent changes in the Palestinian organizational realities and the subsequent changes in the balance of power within the Palestinian Authority areas, particularly after the second Palestinian election in 2006. He also advised the Palestinian to consider their policy to be the responsibility of all parties; therefore, it should not be drafted by only one group.

Therefore, the leaders of the Palestinian organizations must criticize the past experience and learn the appropriate lessons and conclusions, in order to initiate the building of the Palestinian home on national, institutional and democratic foundations.

الفصل الأول

خـــلفية الدراسة

1.1. مقدمة
2.1. مشكلة الدراســـة
3.1. مبررات الدراســـة
4.1. أهداف الدراســـة
5.1. تساؤلات الدراسة
6.1. فرضيات الدراسة
7.1. منـهجيـــة الدراسة
8.1. حـــدود الدراســـة
9.1. هيكلية الدراســـة

1.1. مقــدمة:

إن الباحثين في تلك التأريخ الطويل والتجربة الحية التي خاضتها التنظيمات والأحــزاب الفلسطينية قد يصادفهم العديد من الحكايات والروايات التي تحمل بين طياتها خلافات وتحالفــات وصراعات وانقسامات شهدتها الساحة الفلسطينية، لاسيما أن التنوع والتعــدد فــي واقــع هــذه التنظيمات لم يأت من فراغ أو خارج السياق العام لكل أوضاع حركات التحرر من الاحتلال، في أي بلد محتلٍ في العالم، فجميعها حظيت باختلافات، داخل جسد حركة التحرر، بعــد أن كانــت انعكاساً طبيعياً لتركيبة وظروف المجتمع المقاوم، ودرجة الاختلاف العقائدي والحضاري معــه، على نحو يذكر أن المجتمع الفلسطيني قائم له لغته وثقافته وتاريخه الطويل المتداخل مع تــاريخ المنطقة العربية.

والواضح أن أرض فلسطين عصفت بها حالة من التغير ليس فقط على صعيد المواجهــة والخلاف أو الاتفاق والتحاور مع الكيان المحتل، ولكن أيضاً على صعيد التغيير فــي مــوازين القوى داخل الساحة الفلسطينية، وبتسارعها أيضاً في معارك كانت مزيج من الهــزائم الكبيــرة والانتصارات المحدودة منذ نشأتها، بيد أن الخلافات داخل الساحة الفلسطينية، كشفت الخلل داخل النظام السياسي الفلسطيني، وفي العلاقة بين م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، مما جعل البحث عــن إصلاح تلك العلاقة أمراً ضرورياً، "حتى لا يؤثر استمرار الخلل على مسيرة العمــل الــوطني الفلسطيني" (نوفل، 2007) .

ولعلنا نشير في مقام آخر إلى أن الانتفاضة الأولى التي قام بها الفلسطينيين عــام 1987، أتت بعض إيجابياتها التي انطلقت من أجلها للحفاظ على الهوية وترسيخ الوجــود الفلــسطيني، عندما سعى المجتمع الدولي محاولاً لإسكات الصوت الفلسطيني بإعطائه جزءاً من حقــه، عبــر انتهاج المفاوضات مع م.ت.ف والتي كانت قيادتها ورئاستها بالخارج، وجاء اتفاق أوســلو فــي العام 1993م مغايراً والذي بدأ تطبيقه على أرض الواقع مع بداية 1994، ليصبح ذلــك العــام تاريخاً جديداً يضاف إلى سجلات الفلسطينيين وقضيتهم العادلة في الوطن والشتات، ومنذ ذلــك الحين، أخذت تفاعلات الساحة الفلسطينية ترتبط بسلوك الفصيلين الرئيسيين فتح وحماس، وكان هناك تنظيمات صغيرة بعيدة عن الصورة، ولم تكن طرفاً رئيسياً في الخلاف، لكن أوزانها على الخريطة الفلسطينية الجديدة شهد تنامياً وأخرى شهدت تقلّــصاً، في ظل تلــك التحــديات التــي واجهتها وقتذاك.

ومن هنا وجد الباحث ضالته في عملية التقييم لهذا الواقع الذي استدعي واستحق البحــث والدراسة، بحكم أن الخلافات بين فصائل م.ت.ف، والخلافات داخل كل فصيل من فصائل منظمة

التحرير، والخلافات بين الفصائل المنطوية تحت راية المنظمة وتلك التنظيمات الموجودة خارجها، جعلت الاتفاق على إستراتيجية موحدة أمراً يكاد يكون مستحيلاً، كما أن دراسة الخلاف السياسي بين التنظيمات الفلسطينية لم تجد العناية الجديرة بها على الرغم من الحاجة الماسة إليها نتيجة للوضع السياسي الذي يعيشه هؤلاء.

وأراد الباحث رصد الظروف المؤثرة على السلوك السياسي الفلسطيني وطبيعة التحول الذي أخذ بمسألة العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري تدور حول الأساسي، والثانوي، والاستراتيجي، ونظراً "للتشابه في بنية تلك الأحزاب وفي آلية تعاملها مع أزماتها"(المعرفة،2006)، نرى أن البحث في أسباب الأزمة، وطرق معالجتها، ساعد في تكوين تصور عن الأحزاب الأخرى، والواضح أن تنظيمي فتح وحماس على اختلاف استراتيجياتهما وتباين ظروفهما منذ توقيع اتفاق أوسلو ظلا عاجزين عن تحويل شعارهما السياسي إلى مشروع وطني متكامل وموحد، على الرغم من الدور التوحيدي لـ م.ت.ف، التي اكسبها الاعتراف بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بعد أن أدخلها اتفاق أوسلو في منعطف حاد على الحقل السياسي ما جعل الخلاف الأساسي يدور حول من هو صاحب السيادة الوطنية على الأرض، ومن سيدير المواجهة مع الاحتلال.

وما يستحق القول؛ أن الخلاف السياسي بين التنظيمين وتصاعد وتيرته يكشف بوضوح أن الحلول التي يجري التوصل إليها من أجل تدعيم روح التوافق السياسي بين التنظيمين ما هي إلا حلول مؤقتة لا تساهم في إنهاء الخلاف الذي بات يأخذ طابعاً دموياً في العديد من مراحله، كما أن الأمر تعدى ذلك ليصبح نزاعاً على اختطاف المرجعية للشعب والقضية، فتنظيم فتح الذي سيطر لسنوات طويلة على صناعة القرار الوطني الفلسطيني بات يجد نفسه في موقف المدافع كصاحب الحق في حماية المشروع الوطني الذي أسس له وقاده سنوات طويلة، أما تنظيم حماس الذي يجد نفسه صاحب المشروع الديني في فلسطين الذي أسس له وقادته بات يجد نفسه في موقع الهجوم ويجب برأيه مواصلته والدفاع عنه باتجاه إحكام قبضته وسيطرته على مشروعه الأمر الذي يعزز من احتمالية استمرار الخلاف الدامي بين التنظيمين في ظل غياب رؤية وطنية قادرة على الجمع بين المشروعين لما فيه خدمة للقضية الفلسطينية ويحافظ على الخطوط الحمر في الحياة الفلسطينية الداخلية.

وما من شك؛ أن الحقل السياسي الفلسطيني شهد كل أطياف الحزبية والعقائدية بالرغم من محاولة م.ت.ف لإستيعاب كل القوى السياسية ضمن إطارها وإستراتيجيتها إلاَّ أن هذا لم يمنع من انفلات كثير منها، أو ظهور قوى سياسية أخرى لا تعترف أصلاً بمرجعية منظمة التحرير،

وحتى بالنسبة للقوى السياسية المنضوية تحت م.ت.ف، "فقد عرفت انشقاقات متتالية بما يشبه لعبة الدمى الروسية وهي غالباً انشقاقات ناتجة عن صراعات شخصية بين النخب الحزبية بالرغم من محاولة تبريرها بمبررات إيديولوجية" (أبراش، 2007)، وبعد هذا الحد من الدراسة يرى الباحث أن البحث في مسألة التعصب أو التشدد بين التنظيمات والناتجة عن الاختلافات والمواجهات الفكرية والتاريخية بات أمراً ضرورياً للكشف عن إفرازاتها على عمليه صنع القرار السياسي الفلسطيني، وما تبعها من تغييرات في موازين القوى لذلك التنظيمات لا سيما بعد إندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 والذي يعتبر هذا العام مرحلة مفصلية ومنعطف تاريخي جديد للفلسطينيين وقضيتهم لينهي الباحث من خلاله دراسته.

2.1. مشكلة الدراسة:

لقد جعل إعلان قيام سلطة فلسطينية على إقليمها (منقوص السيادة) باب الخلاف مفتوحاً بين مكونات الحقل السياسي، لاسيما بين تنظيم فتح المتزعم لمنظمة التحرير، وتنظيم حماس المتـزعم للمشروع الإسلامي في فلسطين، بعد أن خضع هذا الحقل إلى تأثيرات داخلية وخارجية في طريق الرؤية المنشودة لدى المفاوضين السياسيين الفلسطينيين لتحقيق مصير حـدود الكيـان الفلـسطيني وسيادته على الأرض، وتحديداً حول مصير القدس واللاجئين والمستوطنات ... الخ، فـي الوقـت الذي أخذت فيه وتيرة احتدام الخلاف والانشقاق الفلسطيني تتنامى بعد أن تشكلت الأذرع العسكرية لأجهزة الأمن الفلسطينية في الضفة والقطاع، وكذلك حيال دور السلطة في كبح جمـاح حركـات المعارضة لمشاريع التسوية المتعاقبة مع اسرائيل في مناطق نفوذها خاصة بعد أن رفضت حماس دخول المعترك السياسي من خلال الانتخابات التشريعية الأولى 1996، وما صـاحب ذلـك مـن أحداث عصبوية حادة داخل البيت الفلسطيني أثرت بمجلمها على المشروع الوطني التحرري.

ورأى الباحث أهمية إجراء بحث شامل لدراسة وقائع وأسباب الخلاف بين فتح و حمـاس باعتبارهما يمثلان التنظيمين الأساسين خلال فترة البحث والتي قوامها ستة أعوام (1994–2000) لمحاولة الكشف عن أسباب ظهور وتطور الخلاف في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة ومدى أثره على مستقبل القضية الفلسطينية، وكون الباحث أيضاً تعايش موجة الأحداث السابقة والراهنة ومـا أفرزته من انعكاسات خطيرة على الوضع الداخلي والخارجي الفلسطيني.

ومن خلال ما ذكر سلفاً من معطيات يرى الباحث أهمية الكشف في مدى علاقة المؤثرات الأيديولوجية والإقليمية والدولية في تطور الخلاف بين التنظيمين، ومحاولة معرفة آثر نشأة السلطة الفلسطينية في تأجيج الخلاف، كما يسعى للكشف عن أثر العلاقة بين التعـصب بـين التنظيمـين وتمادي الاحتلال الإسرائيلي ومماطلته في عدم الإيفاء بالتزاماته وتعهداته مع السياسي الفلـسطيني المفاوض.

3.1. مبررات الدراسة:

رغم الدراسات التي أجريت حول واقع الخلاف السياسي بين التنظيمات الفلسطينية، إلا أن هناك العديد من المبررات التي تستوجب إجراء هذه الدراسة أهمها :

1. الدراسة تشكل لبنة هامة في واقع التنظيمات السياسية في فلسطين، وخاصة في مسألة هامة تتعلق بتطور عملها في ظل الأوضاع السياسية المتغيرة التي سلكتها القضية الفلسطينية؛ ولنستطيع استشراف آفاق تطورها.
2. ندرة الدراسات على أسس علمية تتناول طبيعة الخلاف السياسي بين تنظيمي فتح وحماس، والتي تبين على ضوءها أنها عانت أيضاً من قله المصادر التاريخية التي اعتمدت عليها وربما من جانب أخر من قله الموضوعية من باب المحاولة إلى تبرير وتمجيد كل كاتب أو مؤلف إلى التنظيم الذي ينتمي، في حين اتصف البعض باستخدام الأسلوب الإنشائي الذي لا يلامس أساليب البحث العلمي في طرح موضوعاته.
3. الرغبة في بحث وقائع وأسباب الخلاف بين التنظيمين بعد قدوم السلطة الفلسطينية عقب تطبيق اتفاق أوسلو 1994 وهي مرحلة مفصلية في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية.
4. إثارة الاهتمام الذي يوليه الباحث من الدراسة باعتبار أن موضوعها يرتبط بشكل وثيق بمجال عمله اليومي ويتوافق مع تخصصه الأكاديمي في حقل الصحافة والإعلام.
5. الرغبة في تقديم نتائج الدراسة من معلومات وبيانات كيفية لصانعي القرار توضح مواقف التنظيمين في ظل حالة الخلاف الناشب بينهما خاصة في أعقاب موجة الأحداث الراهنة وتداعياتها على المنطقة جراء ما يفرزه الخلاف السياسي من نتائج وانعكاسات على الوضع الداخلي والخارجي الفلسطيني، حيث كان للباحث دافعاً واهتماماً في تناول هذا البحث لاسيما كونه يعيش مجريات هذه الخلافات .
6. من المأمول أن تكون هذه الدراسة ضمن سلسلة من الأبحاث والدراسات الأكثر تخصصاً وإحاطة في قضية التنظيمات الفلسطينية وأثرها على المشروع الوطني التحرري.
7. إنّ موضوع الرسالة يعتبر من الموضوعات البحثية النادرة والرائدة في الوطن العربي وفلسطين الذي يتناول موضوعا حيوياً وهاماً لازالت السلطة الفلسطينية تعيش تداعياته .
8. من شأن الدراسة ان تترك أثراً ايجابياً وفائدةً كبيرة على المجتمع الفلسطيني خاصة والعربي عامة للمساعدة في فهم الصراع الجاري على أرض فلسطين والمساهمة الفاعلة في جسر الهوة ورأب الصدع بين التنظيمات المتناحرة.

4.1. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الخلاف السياسي ومسبباته من خلال الرصد التاريخي لسلوك التنظيمات الفلسطينية وبخاصة سلوك التنظيمين الرئيسيين فتح و حماس في الفترة بين عامي 1994–2000، وذلك من خلال:

1. معرفة إلى أي مدى حافظت تلك التنظيمات على أهدافها ومنطلقاتها وطبيعة تطور مواقفها من قراراتها ومشاريعها السياسية وصولاً إلى معرفة أثر الخلاف بين التنظيمين في تدعيم وحدة القرار الفلسطيني والكشف عن أهم إفرازات هذا الخلاف على مستقبل القضية الفلسطينية.
2. البحث فيما إذا نجحت التنظيمات بخلق برنامج سياسي ديمقراطي يحدد للمواطن الفلسطيني دوره في تحقيق الأهداف الوطنية في ظل الاختلافات الأيدلوجية والمواجهات الفكرية والتاريخية الناتجة عن تنوع وتعدد التنظيمات .
3. معرفة ما مدى امتلاك التنظيمين لرؤية واضحة لطبيعة الحل التكتيكي والمرحلي للقضية الفلسطينية والخلافات الدائرة بينهما.
4. توضيح إلى أي مدى ساهم الخلاف الداخلي في إعطاء الاحتلال ذريعة للتمادي في جرائمه والتنصل من التزاماته وتعهداته مع الشريك الفلسطيني في عملية السلام.

5.1. تساؤلات الدراسة

في ضوء ما تسعى إليه الدراسة للكشف عن ماهية الخلاف السياسي و طبيعته ومسبباته وانعكاساته على القضية الفلسطينية، يتبلور من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية تسعى الدراسة الإجابة عليها ، وهى :

1. ماذا يعني الخلاف السياسي؟
2. ما جذور ومسببات الخلاف بين تنظيمي فتح وحماس ؟
3. ما واقع الخلاف السياسي داخل التنظيمات الفلسطينية بين عامي 1994–2000؟
4. ما تداعيات الخلاف السياسي على المواطن الفلسطيني وقضيته؟
5. إلى أي مدى تقدم تنظيمي فتح وحماس نحو تحقيق أهدافهما واستراتجياتهما؟
6. إلى أي مدى أثرت الاختلافات الإيديولوجية والمواجهات الفكرية في عدم الاتفاق على رؤية مشتركة بين تنظيمي فتح وحماس تدعم القرار السياسي الفلسطيني الواحد والمستقل؟
7. هل لنشأة السلطة الفلسطينية دور في تأجيج الخلاف بين التنظيمين؟
8. هل هناك علاقة بين المتغيرات الخارجية والخلاف السياسي بين التنظيمين؟

9. هل هناك علاقة بين تلك الخلاف وتمادي الاحتلال في جرائمه وعدم الإيفاء بتعهداته؟

6.1. فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة بين ظاهرة تأجيج الخلاف داخل التنظيمين في فترة الدراسة (1994–2000)؛ وذلك يعزى للموقف المعارض من مشاريع التسوية ونشأة السلطة الفلسطينية.
2. توجد علاقة بين عرقلة مسارات التسوية مع اسرائيل؛ وذلك يعزى لعامل الخلاف السياسي بين التنظيمين.
3. يوجد خلاف بين فتح وحماس؛ وذلك يعزى لعامل تعارض البرنامج السياسي بينهما إضافة إلى وجود مؤثرات خارجية وأيديولوجية.

7.1. منهجية الدراسة

يركز الباحث في دراسته على أسباب ووقائع و أحداث الخلاف السياسي داخل التنظيمات الفلسطينية بين عامي 1994–2000، ليحقق هدف البحث من خلال استخدامه المنهج الوصفي على اعتبار أن الباحث قادر على تحديد أهداف ومتطلبات بحثه إلى الدراسة التي يستطيع معها اقتراح أسلوب التصرف المناسب الواجب تبنيه من قبل صانعي القرار والبحوث والدراسات التي تتوفر فيها الخصائص من خلال:

1.7.1. المنهج التاريخي

حرص الباحث على تناول موضوعات الدراسة في سياق تاريخي متسلسل تسلسلاً زمنياً، ضمن التقسيم الموضوعي لخطة الدراسة والتي جاءت في سبعة فصول تتناول الأصول التاريخية لتنظيمي فتح وحماس من حيث نشأتهما وتطورهما تاريخياً وجذور الخلاف بين الطرفين مروراً بمرحلة اتفاق إعلان المبادئ 1993، والتي ركزت فيها الدراسة على الفترة الزمنية التي واكبت تشكيل السلطة الفلسطينية واحتدام الخلاف بين أذرعها الأمنية وحركة حماس وصولاً إلى كيفية محاولة الاحتلال استغلال الخلاف في التمادي بسياسة التضييق والمماطلة في الإيفاء بالتزاماته واتفاقاته مع الفلسطينيين، واستند الباحث في دراسته على المنهج التاريخي وهو المنهج "الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية سادت وتغيرت وذلك من خلال ما يتوفر من معلومات مرصودة سلفاً تجيب عن أسئلة البحث" (الأغا، الأستاذ، 2003) .

وغالباً ما وظف الباحث اختيار المصادر وعرض المعلومات و التعليق عليها أو تحليلها في تبيان قضية ما، بعد أن استند الباحث أيضاً على الأسلوب التاريخي الوثائقي وهو الأسلوب الذي

سيهتم بدراسة الماضي ومعرفة العلاقات السببية بين حوادث الماضي لمعرفة كيف جرى ما جرى مما يساعد على دراسة حاضر الظاهرة من خلال استرداد ماضيها وامتداده، بغية التعرف على واقع وأسباب الخلاف بين التنظيمين في الفترة ما بين عامي 1994– 2000.

2.7.1. المنهج الوصفي

قصد الباحث في استخدامه للمنهج الوصفي "الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها" (الأغا، الأستاذ،2003) من باب إثارة الرغبة في كشف الحقائق والقضايا والأحداث ذات العلاقة بموضوع الدراسة بغية استكمال رسم صورة الماضي بين التنظيمين إلى أقرب ما يكونا إلى واقعهما، وعليه قام بمقابلة العديد من الشخصيات الوطنية والإسلامية والأكاديمية التي كانت مقربة من تلك الأحداث، أو ممن شاركت في صناعة الحدث أو كانت شاهدة عليه، بغرض استحضار ذكرياتهم وآرائهم في وصف ظاهرة الدراسة وهي فرصة لا زالت متاحة.

كما اعتمد الباحث على استخدام الأسلوب الوصفي السببي الذي يكشف عن سبب ظهور الظاهرة ومعرفة وقائعها و ملابساتها لاسيما أن الخلاف بين التنظيمين له أسبابه الظاهرة والكامنة، وواجه الباحث العديد من العقبات في معرفة بعض الحقائق والتي في مقدمتها تقاليد السرية والتحفظات المعمول بها لدى رجال وأنصار التنظيمين أو من خشية المسائلة في حال إدلائهم بتصريحات تتعارض من اللوائح العامة لكلا التنظيمين.

3.7.1. أدوات البحث:

اعتمد الباحث على أداة المقابلة "كوسيلة للحصول على معلومات وآراء الفئة المستهدفة عبر توجيه أسئلة شفوية للمفحوصين ليجيبوا عنها في الموقف نفسه وهي طريقه فردية" (الأغا، الأستاذ،2003) بحيث أجرى الباحث مقابلات شخصية معمقة وشبة موجهة مع عينة من الشخصيات الوطنية وصانعي القرار وأكاديميين وباحثين في قطاع غزة، إلى جانب مراجعة الدراسات والأبحاث التي تناولت بشكل مباشر وغير المباشر التنظيمات الفلسطينية في المراحل التاريخية المختلفة وما دخل على النظام السياسي الفلسطيني من تحولات إبان قيام السلطة الفلسطينية؛ ويعتبر الباحث أن دراسته قائمه بالدرجة الأولى على المصادر الفلسطينية الأولية من وثائق ومذكرات ويوميات.

8.1. حدود الدراسة

الحد المكـــاني: تروم هذه الدراسة تقديم تصور متكامل لظاهرة الخلاف السياسي داخل التنظيمـــات الفلسطينية، وتركز بالأساس على سلوك التنظيمين الرئيسيين "فـــتح" و"حمـــاس"، فـــي الأراضـــي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) في محاولة لاستلهام الدراســـات الاجتماعيـــة والـــسياسية المعالجة لأشكال الخلاف.

الحد الزماني: تطبيق هذه الدراسة في الفترة ما بين عامي 1994م–2000م ، أي قوام 6 أعوام من بداية تطبيق اتفاق أوسلو وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية .

المجال الموضوعي: تتناول هذه الدراسة موضوع الخلاف السياسي بـــين التنظيمـــات الفلـــسطينية وخاصة دراسة أسباب ووقائع السلوك السياسي لتنظيمي "فتح" وحماس" خلال فترة الدارسة.

9.1. هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على سبعة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: وهو بعنوان خلفية الدراسة، واشتمل على المقدمـــة ومـــشكلة الدراســـة ومبرراتهـــا وأهدافها وأسئلتها.

وخصص **الفصل الثاني:** ليتناول الدراسات السابقة، ومن ثم التعقيب عليها، والإشـــارة إلـــى أهـــم معوقات هذه الدراسة.

أما الفصل الثالث: بعنوان إرهاصات تاريخية في الواقع التنظيمي الفلسطيني وتناول المبحث الأول: الواقع التنظيمي في فلسطين، أما المبحث الثاني: فتناول تنظيم فتح من النشأة إلى التحـــول لحـــزب السلطة، والمبحث الثالث: تناول تنظيم حماس من حيث النشأة والمواقف السياسية.

أما **الفصل الرابع:** فتطرق إلى بدايات الخلاف السياسي بين فتح وحماس من خلال ثلاث مبحثـــين، المبحث الأول: جذور الخلاف بين الطرفين، والمبحث الثاني : تحدث عن انتفاضة 1987 وبدايات تأجيج المواقف والصدام بين التنظيمين.

وجاء **الفصل الخـــامس:** بعنوان اشتداد العراك السياسي بعد أوسلو وتداعياته على مستوى العلاقـــة بالسلطة من خلال المباحث الثلاث التالية: المبحث الأول: تحدث عن العلاقات السياسية الداخلية بعد عملية السلام، والمبحث الثاني: المشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وجـــاء المبحـــث الثالث: ليتحدث عن الأذرع الأمنية للسلطة واحتدام الصدام المسلح.

وكان **الفصل السادس:** بعنوان التعصب بين التنظيمين أدوار وإفرازات، من خلال المباحث الثلاث التالية: المبحث الأول: الموقف الإقليمي والدولي من التنظيمين، أما المبحث الثاني: فيشير إلى دور

اسرائيل في تأجيج واستغلال الشقاق الداخلي، والمبحث الثالث: تحدث عن المبحث الثالث: إفرازات الخلاف على الساحة الفلسطينية.

أما **الفصل السابع:** والأخير بعنوان نتائج الدراسة والتوصيات، واشتمل على عرض نتائج الدراسة وتوصياتها، ثم قائمة بأهم المراجع والملاحق والفهارس .

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

1.2. **مراجعة الدراسات العربية**

2.2. **مراجعة الدراسات الأجنبية**

3.2. **التعقيب على الدراسات السابقة**

4.2. **معوقات الدراسة**

الدراسات السابقة:

تشكل الدراسات السابقة أهمية كبرى لأي باحث، بل أن توفرها من عدمه أساس استمرار الباحث فيما اختار من مشكلة، وعلى ذلك؛ فهي زودت الباحث بالنتائج التي توصلت إليها، ومن ثمَّ بني عليها دراسته وهو الهدف الأساس منها؛ ولتحقيق هدف الدراسة من حيث انتهى الآخرون، قام الباحث بحصر أهم هذه الأدبيات.

وفيما يخص ما أكتشفه الباحث من دراسات سابقة وجد أن بعض تلك المصادر التي تتحدث في جوانب معينة ثرية جداً، غير أنها شحيحة أيضاً في نفس الوقت، حيث وجد وفرة في الدراسات التي تتحدث عن الفصائل والتنظيمات الفلسطينية وجذورها وتوجهاتها، أما فيما يتعلق بتوفر دراسات متخصصة في مجال دراسة الخلاف السياسي بين تلك التنظيمات؛ فقد وجدت صعوبة كبيرة في البحث عن دراسات كاملة تتناول هذه القضايا، ولم يتوصل لها إلاَّ في ثنايا دراسات معينة، فضلاً عن مقالات الباحثين والمهتمين في الصحف اليومية والإلكترونية.

وفي هذا الفصل نستعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت الحياة التنظيمية والقيادية الفلسطينية، وتطور الخلافات والمواقف والاتجاهات السياسية في أوساطها من زمن لآخر، وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية، والتي برز في بعضها تناقضات سيما عثر في بعض تلك الدراسات أن لكل طرف يمثل الحق كله، وخصمه يمثل الباطل كله، ولم يجد إنصافاً من طرف لآخر؛ وربما أن السبب ناتج عن الجهات السياسية التي تقف وراءها، وهو ما يستدعى الوقوف عندها وتمحيصها قبل الاستفادة منها.

وفيما يلي عرض لأهم الدراسات السابقة العربية والأجنبية وموقع الدراسة الحالية منها:

1.2. مراجعة الدراسات العربية:

تناولت العديد من الدراسات والأبحاث العربية الحياة التنظيمية والقيادية في فلسطين وتطور الخلافات والمواقف والاتجاهات السياسية من زمن لآخر، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية وأهم هذه الدراسات:

- **دراسة حروب (1996)**

هدفت الدراسة التي جاءت بعنوان "حماس الفكر والممارسة السياسية"، إلى معرفة أهمية حركة حماس من خلال العمل الانتفاضي والعسكري، ومن خلال العمل الاجتماعي والأهلي، ثم تداعيات نشأة السلطة الفلسطينية على الحركة، والتخوف من نشوب حرب أهلية بين السلطة وحماس.

واستخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون الذي اعتمد من خلاله الباحث على المصادر الأولية كالوثائق والبيانات الحركية المنشورة وغير المنشورة والمقابلات وتصريحات القادة والرموز الصادرة عن حركة حماس.

وتوصلت إلى جملة من النتائج المهمة نوردها من خلال ثلاثة محاور، هي:

المحور العملي: تراوح أداء "حماس" على صعيد تطبيق تكتيكاتها واستراتيجياتها في علاقاتها السياسية بمختلف الأطراف بين النجاح والفشل سواء مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو مع الأطراف العربية والإسلامية والأطراف الدولية الأخرى، حكومية كانت أو غير حكومية.

المحور النظري: السمات الأساسية والعامة لحركة حماس نشأ بعضها بفعل الوضع الخاص المحلي الذي أسست فيه، أي كونها انطلقت داخل الأرض المحتلة وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي العسكري، ونشأ بعضها الآخر متأثراً بالوضع الإقليمي والدولي ذي العلاقة بالقضية الفلسطينية ومجرياتها.

محور المستقبل: استمرار حركة "حماس كحركة شعبية ذات حضور – أمر غير مشكوك فيه، ومن الصعب – إن لم يكن من المستحيل – خلعها من الجذور، وإن تم ذلك، فإنها ستعيد تشكيل نفسها مرة أخرى بثوب جديد.

وتشير إلى إن هناك احتمالاً راجحاً هو أن تتحول "حماس" نحو العمل السياسي الصرف مجمدة العمل العسكري لفترة مؤقتة، وذلك نتيجة الحرب الضروس والضغوطات المختلفة من الأطراف في المنطقة (إسرائيل، السلطة الفلسطينية، الولايات المتحدة، الأردن ..)، وما نتج عن ذلك من إضعاف لبنية الحركة التنظيمية والتحتية .

- **دراسة أبو العمرين (2000).**

حاولت الدراسة التي جاءت بعنوان "حماس" حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين، الإجابة ضمن تساؤلاتها على كيف استطاعت حركة "حماس" أن تثبت وجودها على الساحة الفلسطينية، وتنافس منظمات وفصائل سبقت انطلاقتها بأكثر من عشرين سنه، وكيف تسنى لـــ"حمـــاس" امتلاك الكثير من الإمكانات المادية والمعنوية، وأن تحظى برصيد كبير في المجالات السياسية والفكرية والإعلامية والعسكرية؟.

واعتمدت الدراسة على تناول ظاهرة المد الإسلامي المعاصر، ومراجعة الأدبيـــات التـــي تناولت هذه الدراسة، ومن خلال منهج تحليل الخطاب – المضمون – استطاعت التعرف علـــى موقف الإسلاميين من القضايا الفكرية والسياسية، والتعرف على موقف الإخوان المسلمين مـــن العمل السياسي ورؤيتهم لمعنى الوطنية والجهاد والدولة.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها، كلما ساهمت الحركـــة الإســـلامية بجهـــدها ونـــضالها وتضحياتها قويت وارتفعت شعبيتها، وكلما ابتعدت عن العمـــل الـــوطني الفلـــسطيني ضـــعفت وانعزلت عن الجماهير.

وأن العمل العلني والتوجه إلى الشعب عن طريق المؤسسات والنقابات والكتل الطلابية في الجماعات يساهم في جعل الحركة الإسلامية جزءاً من الشعب، لا طائفة منعزلة عنه.

وأوضحت أن انطلاقة "حماس" كانت بقرار تنظيمي داخلي، وبالتحديد في مكتب غزة، ومن ثم لحق بهم الإخوان في الضفة الغربية، وفي الخارج وأصبحت حركة حماس فـــي جوهرهـــا حركة مقاومة إسلامية وليست حركة إخوانية وبالتالي إذا ما تطورت الأوضاع السياسية سيكون من الصعب تأطير هذه الحركة داخل المنهجية الإخوانية.

حيث شكلت هذه الدراسة رصداً لأهم التحولات التي مر بها الإخوان المسلمون في فلـــسطين، وصولاً إلى تأسيس حركة حماس 1987 متناولة هياكلهم ومؤسساتهم التنظيمية التـــي ورثتهـــا حركة حماس ودور الانتفاضة في تحول الإخوان إلى العمـــل العـــسكري الجهـــادي، ومعرفـــة المواقف الفكرية والسياسية لحركة حماس من الدولة اليهودية والحلول السلمية ومنظمة التحرير، والوحدة الوطنية.

- **دراسة أبو مطر (2005):**

يلفت تساؤل الدراسة الرئيسي التي جاءت بعنوان: "السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح"، إلى أي حد يمكن للسلطة الفلسطينية انجاز متطلبات الإصلاح الجذري والشمولي في مؤسساتها والوظائف المنوطة بها، وذلك من خلال مقارنة الباحث لذلك التساؤل في قسمين: الأول: يبرز مدى مساهمة السلطة الفلسطينية في إنجاز الإصلاح وتم تقسيمه إلى بابين: الأول: ويتطرق إلى مبررات الإصلاح في السلطة الفلسطينية؛ بهدف المساهمة في تحديد متطلباته، أما الباب الثاني: فيتطرق إلى إنجازات السلطة الفلسطينية في ميدان الإصلاح، مع تقييمها على ضوء مبرراته.

أما القسم الثاني: فيوضح فيه إمكانيات السلطة الفلسطينية في تحقيق متطلبات الإصلاح الشمولي، وقسم إلى بابين: الأول: تطرق فيه إلى عراقيل الإصلاح، وآلية تجاوزها، والآخر: يتطرق إلى متطلبات الإصلاح الشمولي، والتي تم التوصل من خلال البحث والتحليل، إلى كونها تتحلى بالأساس في ديموقراطية النظام السياسي للسلطة الفلسطينية، ومعالجة أوجه الخلل في مؤسساتها؛ باتجاه إقامة مؤسسات عصرية.

واستخدم الباحث المنهج البنيوي الوظيفي في الإجابة على التساؤل الرئيس الذي يطرحه، وتتبين أهمية الدراسة في مدى وقوفها على أحد الإشكاليات الأساسية التي تواجه السلطة الفلسطينية على المستويين الداخلي والخارجي.

وهدفت الدراسة إلى تقديم مجموعة من الحلول والآليات، التي تمكن السلطة الفلسطينية من معالجة تلك الإشكالية ببعدها الداخلي والخارجي، والعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي، وإنجاز متطلبات الإصلاح المؤسساتي بمختلف مستوياته: الإداري والرقابي والإنمائي والاقتصادي؛ لتأهيل مؤسسات السلطة الفلسطينية؛ للقيام بدورها في الإشراف على تدبير شؤون المواطنين الفلسطينيين في مناطق نفوذها.

واستنتجت الدراسة؛ أن الخلل الذي رافق عملية إنشاء وبناء السلطة الفلسطينية، لمؤسساتها والصلاحيات التي منحت لها، قد ساهم في حدوث العديد من الإشكاليات، التي تعاني منها هذه المؤسسات، سواء على مستوى بنياتها وهياكلها، أو على مستوى وظائفها واختصاصاتها.
وأوصت الدراسة؛ بأنه على السلطة الفلسطينية؛ أن تقوم بتطوير علاقاتها مع تلك التنظيمات والمؤسسات، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات؛ لقيام إصلاح حقيقي وفاعل يمكن من خلاله تجاوز وإنهاء المبررات الموجبة لهذا الإصلاح.

- **دراسة بلقزيز (2006)**

تمحورت الدارسة التي جاءت بعنوان "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني .. من فتح إلى حماس"، في ثلاثة أقسام تحدثت مقدمتهم عن معطيات الوضع الراهن، أما القسم الأول فتطرق إلى مراجعات سياسية لتجربة العمل الوطني الفلسطيني، ليندرج ضمن فصوله سرد تاريخي في نقد أخطاء الثورة الفلسطينية حسب رأي المؤلف، ومن ثم الحديث عن حقيقة مأزق الفكر السياسي الفلسطيني.

وخص بلقزيز فصول القسم الثاني ليتحدث عن الصراع على حركة فتح، إلى جانب الحديث عن حركة حماس من الثورة إلى السلطة، فيما ركزت فصول القسم الثالث التي جاء عنوانه القضية الفلسطينية _ بين عهدين – ضمن مضامينه عن كاريزما الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات والفراغ المؤسسي.

وبين المؤلف بلقزيز في دراسته أن ميلاد السلطة الفلسطينية أتى في العام 1994 – بموجب "اتفاق أوسلو" بحيث مثل ذلك الميلاد لحظة الثورة في مأزق العمل الوطني الفلسطيني، فيما كرس نهائياً خط التسوية في أسوء صور التعبير عنه، ورهن حق تقرير المصير الوطني وقيام الدولة المستقلة بمفاوضات ليست محكومة بأية شرعية قانونية ولا مصممة للوصول إلى أي هدف معلن.

ويؤكد أيضا أن حركة فتح تختلف عن غيرها من الحركات والتنظيمات الفلسطينية في كونها ليست حزباً سياسياً بالمعنى الحرفي والتقليدي للكلمة، فيها ليست ذات عقيدة فكرية جامعة وخط إيديولوجي واضح.

- **دراسة كوع (2007):**

سلّطت دراسة الباحث الضوء على: "قنوات الاتصال الرئيسة لحركة حماس وتكتيكات العلاقات العامة والاتصال التي تستخدمها الحركة وفاعليتها"، وهدفت هذه الدراسة التي جاءت في 130 صفحة، إلى معرفة إذا ما كانت العلاقات العامة لحماس السبب الرئيس في فوزها بالانتخابات التشريعية عام 2006، وإذا ما كانت حماس تستخدم شركات علاقات عامة من الخارج لمساعدتها في تحقيق أهدافها، وإذا ما كان لدى حماس إستراتيجية واعية تستخدمها لتحقيق أهدافها أولاً.

واعتمدت الدراسة على المنهجيات النوعية، مستخدمة أسلوب التقرير الذاتي بشكل علمي بحت دون أن يتدخل الباحث بتحديد النتائج، أو يستخدم رأيه الشخصي في تحليل المعلومات والمعطيات.

والمصدر الرئيس للمعلومات كان من خلال مقابلات شخصية وجهاً لوجه، ونقاشات هاتفية، ومقابلات معمقة عبر الانترنت مع عدد كبير من قيادات حركة حماس والمتحدثين باسمها، ناطقين إعلاميين باسم بعض الفصائل الفلسطينية، شخصيات إعلامية، رؤساء تحرير، صحافيين، باحثين، كتاب، محللين سياسيين، ومختصين مهرة في علم الاتصال والعلاقات العامة، والاتصال الدولي من داخل فلسطين وأوروبا، وبعض المعلومات جمعت من الأرشيفات،والصحف، والكتب، وتقارير منشورة.

وتوصل الباحث إلى أن حركة حماس لا تستخدم شركات علاقات عامة أو مختصين إعلاميين من خارج الحركة لتحقيق أهدافها، لكنها تستخدم شركاتها المختصة، مستفيدة في الوقت نفسه من بعض المستشارين والمختصين الإعلاميين، وبعض المؤسسات الإعلامية، الصديقة لها، أو التي تشاركها الرؤيا الإسلامية نفسها، وكذلك تسعى حركة حماس دائماً إلى تطوير قدرات كوادرها الإعلامية بإمدادهم بالدورات المختصة، والمعدات الحديثة، وبعض التقنيات العالية.

ومن بين الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في رسالته؛ أن حركة حماس استخدمت جميع قنوات الاتصال المتاحة لتحقيق أهدافها، وتلك القنوات تتضمن جميع وسائل الإعلام القديمة والحديثة وتقنياتها.

وجاء في نتائج البحث أيضاً أن حماس تعتمد على جهود بعض المجموعات، والأفراد، وبعض الشركات الإعلامية الصديقة، في علاقاتها العامة الخارجية، أكثر من اعتمادها على دول بعينها؛ فكما أنها أي: حماس غيرت من خطابها الإعلامي في بعض المراحل، بما يتعارض مع ميثاقها التأسيسي، من أجل خدمة علاقاتها العامة، وبالأخص في مرحلة ما بعد الانتخابات، وجاء أيضاً أن التقييم النهائي لعلاقات حماس العامة واتصالها يشير إلى أن العلاقات العامة للحركة يمكن وصفها بالناجحة، والهادفة، والفعالة، والمؤثرة، داخلياً أكثر منها خارجياً، إلاَّ أنها بحاجة إلى بعض التطوير والتحسينات في الوقت نفسه.

- **دراسة عبد الغنى (2007):**

بدأت الدراسة التي بعنوان "التعددية السياسية وتداول السلطة بين الفكر الإسلامي والفكر الديمقراطي"، بتوطئة تبين أهمية التجديد السياسي لدى الحركة الإسلامية، وفصل تمهيدي عن النظرية الديمقراطية من حيث النشأة والمفهوم ومزاياها وعيوبها، وموقف الفكر الإسلامي ومدارسه منها على اعتبار أنها النظرية الأم التي تحكم التعددية والتداول.

وتنقسم الدراسة إلى بابين رئيسين: الأول: يضم فصلين عن التعددية السياسية في الفكر الديمقراطي والفكر الإسلامي ويلقي الضوء على مفهوم التعددية السياسية والحزبية والتجربة الحزبية والقيود عليها في المجتمع الديمقراطي، ثم مشروعية التعددية ومواقف المدارس الإسلامية المختلفة من التعددية وصولاً إلى تقييم الباحث للقضية، والثاني: يشمل فصلين عن تداول السلطة في كل من الفكر الديمقراطي والفكر الإسلامي.

واستخدم الباحث المزج بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن، على اعتبار أن الدراسة تتعلق بدراسة تاريخ التعددية وتداول السلطة في الخبرة الإسلامية، والانطلاق للمقارنة بينها وبين الخبرة الغربية، ومن ثم الخروج بنتائج علمية بناء على مشكلات الواقع ورؤى الفكر السياسي الإسلامي، وعرضت الدراسة بالوصف والتحليل لاتجاهات ثلاثة هي: التحريم المطلق، والقبول المطلق، والقبول المشروط بقيود، واتسمت بالثراء في عرض أسانيد كل اتجاه وردود على الآخرين.

ورأى الباحث في دراسته؛ أنه من الصعب أن يشهد الواقع الراهن تداولاً للسلطة في ظل سيطرة الحزب الواحد وعدم اعترافه بتداول السلطة، وأوصى على الحركة الإسلامية أن تجدد رؤاها وخطابها عموماً، وفي المجال السياسي خصوصاً، مع ضرورة أن يكون التجديد منضبطاً بأحكام الشريعة ومقاصدها، وفي هذا الإطار فلا حرج عليها أن تقبل بالتعددية وتداول السلطة، في ضوء احترام "النظام العام"، والشرعية السياسية من المنظور الإسلامي المشار إليه، وأيضاً لا يصح للحركة الإسلامية تحت ضغوط السياسة والواقع أن تتنازل عن الثوابت والضوابط من أجل تقديم التنازلات واستعمال أساليب المناورات والتكتيكات وأضاف: "إذا استطعنا أن نعمل في السياسة بلا تنازلات ولا ننهزم أمام ضغوط الواقع كان خيراً، وإذا لم نستطع فهناك طرق كثيرة للعمل؛ دعوية وخيرية واجتماعية وتربوية، ولذا يجب على الإسلاميين أن يكون لديهم رؤية واضحة ومواقف متوازنة".

- **دراسة المصري (2008):**

بعنوان: "اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية"، وهدفت إلى رصد الظروف الموضوعية المؤثرة في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، وتحوله من الكفاح المسلح إلى النضال السياسي، ومراحل هذا التطور الذي طرأ على مسار النضال الفلسطيني من حيث الأهداف والأساليب والآليات لإيجاد حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكذلك رصد التطور في الفكر السياسي الفلسطيني، من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته المتتابعة.

وتبدأ الدراسة من عام 1978، بعدما شهد الكفاح السياسي بروز الكفاح المسلح في إطـــار الفكر السياسي الفلسطيني، ومن ثم المزاوجة بين الكفاح المسلح والنضال السياسي. وتنتهي الدراسة في العام 1991 على اعتبار أنها مرحلة مفصلية، حيث حدث منعطف تاريخي خطير فـــي الفكـــر السياسي الفلسطيني تمثل في قبول منظمة التحرير، المشاركة في مؤتمر مدريد بوفد فلسطيني مـــن غزة والضفة بدون القدس والخارج، وتحت مظلة الوفد الأردني.

وتتحدث أهم فصولها عن الجذور التاريخية لاتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني حتى العام 1917، وتطور المواقف والخلافات السياسية الفلسطينية بعد كامب ديفيد 1978، كذلك بروز تيـــار الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثـــر انتفاضـــة 1987علـــى الفكـــر الـــسياسي الفلسطيني والفلسطيني تجاه المبادرة الأمريكية، ومؤتمر مدريد للسلام عام 1991.

واستندت الدراسة على عشرات المصادر والمراجع العربية والأجنبية، بما فيها الإسرائيلية، ووثائق غير منشورة مثل أرشيف الرئيس الراحل ياسر عرفات، ومؤتمرات القمة العربية ، وعديد من المذكرات الشخصية والمقابلات الشخصية والرسائل العلمية وغيرها.

- **دراسة الشوبكي (2008):**

وهي بعنوان "التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام الـــسياسي.. حمـــاس نموذجـــا"، وتوضح أن الحياة السياسية الفلسطينية توزعت على مراحل تاريخية، حيث شـــهدت كـــل مرحلـــة سيطرة لون سياسي بدا هو: الأكثر سطوعا بين ألوان الطيف الفلسطيني، وانطلق الكاتب وبمـــنهج علمي في فحص فرضياته التي تتلخص في أن مشروع حركة حماس في التغيير السياسي يتـــضمن عدة أهداف تتمحور حول تغيير أسس النظام السياسي الفلسطيني ومرجعيـــة الـــسلطة والمنظمـــة، إضافة إلى إعادة صياغة معالم العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي.

ويرى أن جملة أسباب ساهمت بشكل كبير في تقدم حركات الإسلام السياسي فلسطينياً، وفي مدها الجماهيري، وذكر من أهمها: الفشل النسبي للحركات التي تبنت البرامج السلمية، وإخفاقها في وضع أسس سليمة، لنظام سياسي فلسطيني ديمقراطي ومؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعيـــة، تتناسب مع مشروعها التحريري، إضافة إلى عدم خوض حركات الإسلام السياسي تجربة كاملة في الحكم، وتصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، واندلاع الانتفاضة.

ويستنتج المؤلف؛ أن من أهم العوامل المساعدة لمشروع حماس، تماسك الحركة داخلياً، مقابل ترهل الحركات الأخرى، وقوة برنامجها مقابل جمود البرامج الأخرى، إضافة إلى فرصتها للنفـــاذ خارجياً وخاصة على الصعيد الجماهيري.

ويوصى؛ بأنه على حماس أن تبلور ثقافة سياسية حركية تتواءم مع موقعها الحالي، وأن تدرك أن للديمقراطية استحقاقات نابعة من مفاهيم التعددية والشراكة السياسية، التي تتطلب من الحركة السعي، لتحقيق أهدافها في ضوء التعاطي مع البرامج الأخرى.

2.2. مراجعة الدراسات الأجنبية:

كما تناولت العديد من الدراسات والأبحاث الأجنبية الحياة الحزبية والقيادية في فلسطين وتطور الخلافات والمواقف والاتجاهات السياسية من زمن لآخر، وانعكاسات ذلك على القضية الفلسطينية وأهم هذه الدراسات.

- **دراسة (مشعال وسيلع 1999)**

تناولت الدراسة التي بعنوان: عصر "حماس" من العنف إلى التكيف" إلى أي مدى تحافظ حركة "حماس" من خلال نشاطها ومعارضتها ح على ثوابتها؟ وإلى أي مدى نجحت في تسويغ خطواتها التي لا تصطدم مع ثوابتها؟ واعتمدت الدراسة – في تناولها لحركة "حماس" – على تحليل الهيكل الداخلي للحركة، ومصادر التأثير الخارجي، والعلاقات التي أنشأتها على المستوى الدولي، من حيث اختيار أعضاءها وزعاماتها على المستوى التسلسلي، سواء أكانوا محليين أو خارجيين، من حيث الفروق في الطرح، وتأثير القوى فيها، وتأهلها السياسي، وقدراتها التنظيمية لتهيئة نفسها في الواقع.

وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العديدة كان من بينها أن حركة حماس أظهرت ليونة وقدرة على التكيف مع الواقع إلى مدى كبير، بفضل التمييز الذي أجرته بين الهدف العملي على المدى القصير للدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحلم بعيد المدى لإقامة دولة الشريعة الإسلامية على جميع أرض فلسطين.

كما توصلت إلى أن حماس تعتبر أن أية تسوية سياسية مع إسرائيل حالة مؤقتة في التاريخ الإسلامي المتميز بالجهاد المتواصل ضد الكفار، مما ساعدها على تطوير خطوات أكثر ليونة وقابلة للتكيف التكتيكي دون التنازل عن ثوابتها السياسية.

وبينت أيضاً أن طموح حماس لزعامة فلسطينية شاملة أجبرها على السعي لتلبية حاجات المجتمع الفلسطيني، وأثبتت حماس بالحاجات الأساسية والمشاركة اليومية لمختلف طبقات المجتمع.

- **دراسة Fahmy (1999)**

قصدت الدراسة التي جاءت بعنوان: "العلاقة بين فتح والإخوان المسلمين في فلسطين"، فهم العلاقة بين حركة فتح والإخوان المسلمين في فلسطين، وهل هناك خلاف أيدلوجي أو اختلاف في صنع القرارات واتخاذها لدى الحركتين، وهل أثرت اتفاقية أوسلو سلباً على العلاقة بينهما، وهل كانت المواجهة المسلحة غائبة في العلاقة بينهما؟

وخلصت الدراسة إلى أن الخلاف بين فتح والإخوان بدأ منذ عام 1959م عندما خرجت جماعة الإخوان من صفوف الإخوان المسلمين، واقتدت حركة فتح منهج مخالف لمنهج الإخوان,

كما أن هناك تغيراً جذرياً حدث في فكر الحركتين وإيديولوجيتهما وممارستهما، وتبدلت المواقف تجاه المقاومة والمواجهة مع إسرائيل، نفس الوقت الذي ذهبت فيه فتح للمقاومة تأخر الإخوان عنها، وعندما ذهبت فتح إلى الخط السياسي السلمي رفض الإخوان ذلك، وتبنوا العمل العسكري المقاوم أي الخط الجهادي.

فيما أثر اتفاق أوسلو على عمليات حركة حماس، وزاد من الضغوط عليها، والتي تعرضت لها من قبل السلطة الفلسطينية التي حاولت جاهدة احتواء حركة حماس.

وتبين الدراسة أن الخلاف بين فتح وحماس كان قد بدأ حول أولوية العمل العسكري المقاوم، ثم امتد إلى جدوى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وتحولت فتح للعمل السياسي، وأصبحت حزب السلطة، وتعارضت معها حماس، واختلفت مع فتح في كل شيء، ولكن تساؤل الدراسة هنا لماذا أقدمت حماس على اللحاق بحركة فتح ونهجت نهج السياسة وهل تستطيع حماس الإقتداء بفتح، والجمع بين الحكومة والحركة والجناح العسكري، في حالة فتح كان الإخفاق هو السمة الغالبة، وبالتالي تعددت الأجنحة العسكرية لفتح، هذا؛ بخلاف عدم وجود أية مرجعية مؤسسية لهذه الأجنحة، فهل تستطيع حماس تجنب هذا كله وأن تفصل بين الحكومة والحركة والكتائب، أم ستغلب جانباً على آخر؟ هذا ما تهدف دراستنا إلى بحثه.

- **دراسة Schanzer (2003):**

تناول الباحث في عنوانه "تحدي حماس لحركة فتح"، تاريخ العلاقات بين حماس وفتح مؤكدة؛ أنها بدأت مع اندلاع الانتفاضة الأولى في عام 1987 ضد وجود إسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، كانت في البداية بقيادة مجموعة واسعة من الفصائل السياسية الفلسطينية.

وبين أن حركة فتح سعت لخلق حالة أولى لا بد من الاعتراف بها من جانب المجتمع الدولي، وكانت استراتيجيتها لإثبات الواقعية إلى العالم، أما حركة حماس، من جانبها، فقد سعت للوصول إلى السلطة على أرض الواقع من خلال الرفض الثابت لجميع المفاوضات التي تؤدي إلى حل قائم على دولتين، وكانت النتيجة أن عرفات وحركة فتح التي يتزعمها الآن أقوى على المستوى الدولي، لكنها فقدت مصداقيتها بين بعض الفلسطينيين الذين شاهدوا فتح اعترافاً ضمنياً من إسرائيل على أنها علامة ضعف.

ويستنتج؛ أنه بالرغم من محاولات التقارب، فقد ظلت التوترات شديدة، وتميزت استمرار الحرب الكلامية وأعمال عنف متفرقة، وصولاً إلى حلول اتفاقات أوسلو، وما أفرزته من استراتيجيات المنافسة بين فتح وحماس بشكلها الحاد، وما أعقبها عندما رفضت فتح الدبلوماسية في أيلول 2000، واختار الرئيس ياسر عرفات طريق دعم المقاومة فيما سُمّي انتفاضة الأقصى، وأصبح لا يوجد أطراف خارجية قوية حريصة على إنقاذ عرفات أو فتح، وترك السلطة الفلسطينية من دون أي أمل في تدخل دولي لإنقاذها من عواقب الأخطاء الاستراتيجية كما يراها الباحث، فواجهت فتح مزيد من التفكك في السلطة الفلسطينية إلى مستوى يكون مفروغاً منه.

3.2. التعقيب على الدراسات السابقة وموقع الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتناول العديد من الجوانب التي لم تتناولها الدراسة السابقة مع الإشارة إلى المتغيرات الحاصلة وأثرها على التحولات التي شهدها تنظيمي فتح وحماس فكراً وممارسة.

بيد أن الدراسات السابقة التي أجريت، أنها غالباً ما تناولت في مضامينها الحياة التنظيمية والقيادية الفلسطينية من تطور الخلاف والمواقف والاتجاهات السياسية فيما بينها، وصولاً إلي تلك الدراسات التي تعمقت في دراسة نشأة السلطة الفلسطينية إبان أوسلو، وموقف قوى المعارضة منها.

وإذا كانت الدراسة الحالية تحاول التعرف على واقع الخلاف السياسي بين التنظيمات الفلسطينية، خاصة بين فتح وحماس في مرحلة ما بعد تطبيق اتفاق أوسلو؛ فإن الدراسات الأخرى التي أجريت لم تأخذ نصيبها، ولم تكن بالقدر الكاف من الدراسات المطموح إليها بحكم المنعطفات والصدمات التاريخية الهامة التي تعرضت لها القضية الفلسطينية.

واللافت للانتباه أن الدراسات التي تناولت موضوع السلطة الفلسطينية بعد أوسلو وقضية احتدام الخلافات الداخلية إبان تلك الفترة؛ كدراسة أبو مطر: "السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح"، وغيرها من دراسات لا للحصر، بطبيعتها دعمت للباحث فكرته في طريق الكشف عن بعض الإخفاقات، التي طالت البنى التحتية لمؤسسات السلطة الفلسطينية منذ إنشاءها وبما تؤكده من أن جزء كبير من مسؤولية تلك الإخفاقات تتحملها التنظيمات السياسية خاصة تنظيمات المعارضة التي أحجمت عن المشاركة في مؤسسات السلطة، واقتصرت على ممارسة دورها كمعارضة في الرقابة على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها.

وعلى الرغم أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة كونها تناولت موضوعاً أساسياً يتناول ظاهرة الخلاف السياسي بين التنظيمات الفلسطينية في الفترة ما بين 1994– 2000، إلاَّ أنها تتلاقى مع معظم تلك الدراسات في تناولها لواقع فلسطيني شهد متغيرات متضاربة عبر عقود وأزمان، إلى جانب المنهج التاريخي الذي استخدمه الباحث و طريقته في جمع الحقائق والمعلومات بالاستناد إلى الوثائق والكتب والمنشورات والمقابلات الشخصية الحية.

4.2. معــوقات الدراسة:

1. الظروف الصعبة المحيطة بالباحث؛ والتي أهمها الحرب الإسرائيلية الأخيرة علـــى قطـــاع غزة؛ بما شكلته من عقبة في مرحلة البحث الميداني في طريق الوصول لبعض الشخصيات ذات الإهتمام الأول بمجال الدراسة، علاوةً على ذلك؛ الحصار المشدد والخانق.

2. افتقار المكتبات للدراسات العلمية في هذا الجانب وصعوبة الحصول عليها، الأمر الذي دفع الباحث لبذل كل ما بوسعه من طاقة لتغطية كافة أجزاء الموضوع.

3. تحيز بعض الكتاب لفصيل معين؛ أو ممن تم الترتيب للقائهم يحيدون أنفسهم عـــن اللقـــاء؛ الأمر الذي اضطرنا للبحث بصورة أدق عن مصداقية المعلومات وموضوعيتها بعيداً عـــن التشدد في بعض المواقف السياسية.

4. عدم وجود الكثير من الشخصيات القيادية التنظيمية المؤثرة لفتح في هذه المرحلـــة داخـــل قطاع غزة؛ كما أن طبيعة الوضع الأمني الداخلي؛ وقف حائلاً دون الإفصاح عن بعـــض الدلائل والتصريحات مع من تم مقابلتهم، مما حجب الكثير من المعلومات، بـــسبب حالـــة الانقسام وخروج العديد من قيادات فتح إلى الضفة الغربية.

الفصـــل الثالث

إرهاصات تاريخية في الواقع التنظيمي الفلسطيني

1.3. **المبحث الأول: الواقع التنظيمي الفلسطيني**

2.3. **المبحث الثاني: تنظيم فتح من النشأة إلى السلطة**

3.3. **المبحث الثالث: تنظيم حماس النشأة ومواقفها السياسية**

1.3. المبحث الأول: الواقع التنـــظيمي الفلـــسطيني

من الواضح أن الديمقراطية تعني الحرية والتعددية والحوار والتمثيل؛ وأن مـــسألة تنظـــيم العُلاقات داخل المجتمع وبالتحديد بين التنظيمات والأحزاب أمراً محتوماً، على اعتبار أن مـــسألة الصراع تفترض الاحتكام للرأي الغالب، والذي من شأنه ظهرت المعارضة، ممثلة للرأي الآخر، أو المخالف، أو ممثلة لرأي الأقلية، واللافت، أن الثورة الفلسطينية الحديثة حظيت بمكانتها من سمات العمل التنظيمي التي واكبت مسيرتها وعبرت عنها، ولم تكن الشعارات المتناقضة بـــين مختلـــف الأطراف على الساحة التي يرى كلاً منها في أغلبه ممثلاً للوطنية، أو الثورية، أو الطليعة، لتحجب تعايش المعارضة في جسم الثورة، فمع بدء المسيرة السلمية التي تُوجت باتفـــاق إعـــلان المبـــادئ (أوسلو) 1993، أصبحت المعارضة تتخذ أشكالاً عدة فيما بين السلطة الفلسطينية والآخرين.

لذا؛ فإن الانتقال إلى الأوضاع الداخلية الفلسطينية، تحتم علينا تسليط الضوء علـــى نـــشأة وتطور تنظيمي "فتح"، و"حماس"، بإعتبارهما أهم تنظيمين متنافسين على الساحة الفلسطينية، وأحد طرفي الخلاف والتحدي الأكبر داخل النظام الفلسطيني، فلابد مسبقاً من إعطاء لفتة حول التنظـــيم السياسي في فلسطين لاسيما الحالي منه، ومن هذا المنطلق، فإن التنظيم السياسي حسبما يتفق معظم آراء الكتّاب السياسيين على تعريفاته، بأنه: "توحيد الجهود الجماعية ضمن شروط محددة ومفـــاهيم نظرية متماثلة، تحكمها قواعد متفق عليها، بغية الوصول إلى أهـــداف سياســـية مـــشتركة"(أبـــو بكر،2008). إذ؛ أن مجتمع التنظيم تقوم تنظيماته بتحديد أهدافها، ووسائلها، وقوانينهـــا، للمنتمـــين إليها لتقودهم داخل النظام أو من خلاله لتحقيق برامجها، أو خططها، أو أفكارها، وخاصة في ظل النظام الحزبي التنافسي في داخل الكيانات السياسية أو الدول.

ونستخلص مما سبق <u>الأركان التالية للتنظيم السياسي:</u>

- التنظيم جماعة موحدة من الأفراد تتوفر فيهم شروط محددة.
- لتلك الجماعة أهداف سياسية مشتركة ومفاهيم نظرية متماثلة.
- تحكم التنظيم قواعد متفق عليها.
- يمارس أفراد التنظيم العمل المشترك لتحقيق أهدافهم السياسية.

ونتيجةً فإن عملية الحشد لتحقيق الأهداف، يتم تحقيقها عبر التنظيم كونه يشكل الحاضـــنة التي يتقبل من خلالها التعددية، تلك التي تضفي على هذا التنظيم سمة الديمقراطية في ظل الوحـــدة البنائية ممثلة بالتراتب الهيكلي من جهة، والوحدة العضوية ممثلة بإقرار أعضاء التنظيم بأهـــداف وخطط وأساليب وقوانين التنظيم أو المنظمة، والسمة الديمقراطية للتنظيم لا تردع الاختلافات بـــل

تشجع وجهات النظر المتعددة، ولا تتدخل في الصراع الداخلي الدائر إلا حال خروجه عن قوانينه المعروفة.

في ضوء التفسير الدقيق لمفهوم التنظيم السياسي، نستطيع أن نُذكّر بالبدايات الصعبة، والتأسيس الأول لانطلاق تنظيمات العمل المقاوم في فلسطين، لما أدّته نكبة عام 1948م، والشتات ومحاولات تذويب الهوية من التحام الفلسطينيين مع المحيط العربي من أجل مقاومة شطب الهوية، وما كان لنشأتها الكثير من القوى الفلسطينية من تلوينات فكرية متنوعة، وصولاً إلى تأسيس منظمة التحرير في 28 آيار (مايو) 1964، ثمَّ "ضمها فيما بعد ائتلافاً من القوميين واليسار الوطني منذ الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني بعد استقالة رئيس المنظمة الأسبق أحمد الشقيري في 24 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967" (بدوان، 2008)، وبالذكرِ أيضاً؛ فإن منظمة التحرير ضمت داخل جسمها كل من الفصائل التالية (عدوان، 2006):

1. حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح": انطلقت هذه الحركة في 1 كانون ثانٍ (يناير) 1965، وتزعمها ياسر عرفات وهي من أقدم المنظمات في إطار منظمة التحرير وأقواها.
2. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: تأسست هذه المنظمة في 11 كانون أول (ديسمبر) 1967 وتزعمها جورج حبش وتبنت الماركسية كمنهاج سياسي.
3. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين: انشقت عن الجبهة الشعبية، ويتزعمها نايف حواتمه وتأسست في 22 شباط (فبراير) 1969.
4. الجبهة الشعبية القيادة العامة: انشقت عن الجبهة الشعبية ويتزعمها أحمد جبريل عام1968.
5. طلائع حزب التحرير الشعبية "الصاعقة": أسست بقرار من حزب البعث السوري في آيار 1968ومؤسسها زهير محسن ولكنه قتل وتولى رئاستها عصام القاضي.
6. جبهة التحرير العربية: تأسست لتكون امتداد لحزب البعث العراقي وليس السوري في عام 1969 استندت إلي الفرع الفلسطيني لحزب البعث العراقي، لذلك فإن أيديولوجية حزب البعث هي التي تحكمها.
7. جبهة التحرير الفلسطينية: برزت جبهة التحرير الفلسطينية عام 1976، بعد مجازر تل الزعتر قام مجموعة من القادة والأعضاء بالانفصال من الجبهة الشعبية القيادة العامة بقيادة أبو العباس.
8. الحزب الشيوعي الفلسطيني: يعود في بداياته إلى أواخر العقد الثاني من القرن العشرين، وهو من أقدم الأحزاب الشيوعية العربية، بحيث تأسس الحزب في تموز عام 1923 وانضم إلى الأممية الشيوعية الكومنترن، وكان أمينه العام الرفيق رضوان الحلو.

9. فصائل أخرى: بالإضافة لهذه الفصائل فإن هناك فصائل أخرى لم تدم طويلاً أو انـــدمجت مع فصائل أكبر منها ومن هذه الفصائل جبهة النضال الشعبي التي قادها بهجت أبو غربية وقد أعلن عنها في 15 تموز (يوليو) 1967 (أبو زايدة، 2006).

وبالنظر إلى توزيع القوى في الساحة الفلسطينية على امتداد وروافد تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، وبالتحديد بعد عملية السلام الأخيرة، يمكن تقسيم اتجاهاتها الرئيسية إلى ثلاثة أقـــسام: حركة فتح أو حزب السلطة، والمعارضة الإسلامية، والمعارضة اليسارية، وبهذا الرصد نلاحظ أن الواقع الفلسطيني الحالي بات يضم ثلاثة عشر فصيلاً "يحمل كل منها توجهاً معينـــاً يقتـــرب مـــن التوجهات العامة السائدة، ولكنه يختلف في تفاصيل عديدة ترتبط بالأساس بكيفية مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الأهداف الفلسطينية" (عسيلة، 2005)، ولعلّ ثمة خلافات كبيرة قديمـــة جديـــدة دارت بينها، تطرح معظمها الموقف من عملية التسوية السلمية للصراع منذ بدايتها في عام 1991، والعلاقة بين كل فصيل والسلطة الفلسطينية، وطبيعة التمثيل بما يتناسب مع حجم وشعبية كل فصيل في الشارع الفلسطيني، أو على الأقل أن يعاد النظر في تشكيل قيادة وعمل منظمة التحرير، وإنهاء الحزب الواحد عليها.

وليس بالاستطاعة؛ أن نغفل في ذلك الطور الإشارة إلى مبادرة حركة حماس في الإعـــلان عن صيغة (الفصائل العشرة)، لإنشاء جبهة الاستقلال الوطني الفلسطيني، في 9 أيلول (ســـبتمبر) 1992، بما أخذته من صدى كبير في الساحة الفلسطينية، ومثّلت تلك الخطوة، تجمع كافة التوجهات الفكرية، كما مثّلت بذلك المبادرة رافعة سياسية في مواجهة النهج السياسي لحركة فتح، الذي قـــاده ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير بعد مؤتمر مدريد، في حين لن يكتب لمبادرة الفصائل العشرة النجاح أو في وقف مسار العملية السياسية الذي بدأ في مدريد أواخر عام 1991، وأمام ذلك الفشل تمَّ الإعلان في 16 كانون ثان (يناير) 1994، عن "تحالف القوى الفلسطينية"، الذي مثّل في حقيقته تغيّراً في الشكل وليس في المضمون.

فإن أن الحديث عن التنظيمات الفلسطينية الأساسية في الساحة الفلسطينية بعد عملية السلام، نجده يتمثل في تلك الخمسة التي تضم كل من: فتح، وحماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الـــشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومن الشاهد هنا أن في العقد الأخير، غاب القادة المؤسسون لهذه الفصائل الرئيسية، وبدأ غياب القادة باغتيال إسرائيل لمؤسس حركة الجهـــاد الفلسطيني (فتحي الشقاقي) في عام 1995 في "مالطا" على يد الموساد الإسرائيلي، وتبع ذلك الغياب في عام 2000 استقالة (جورج حبش) من الأمانة العامة للجبهة الشعبية، ثمَّ تبعها اغتيال أمينها العام الثاني (أبو علي مصطفى) من قبل إسرائيل في عام 2001 بصاروخ إسرائيلي على مكتبه في رام

الله، وكانت الخسارة الأكبر للقادة المؤسسين بغياب مؤسس حركة حماس الشيخ (أحمد ياسين) الذي اغتالته إسرائيل وهو خارج من المسجد بعد صلاة الفجر في آذار (مارس) 2004، وكان الغياب الثاني برحيل الرئيس ياسر عرفات ومؤسس حركة فتح في تشرين ثانٍ (نوفمبر) من العام نفسه.

وإذا كان العمل السياسي الفلسطيني قد انطبع بالطابع الشخصي لتلك القادة بحكم الحضور القوي لهم الذي يمثل قطاعات الشعب الفلسطيني، فإن غيابهم شكل مشكلة البديل الذي يستطيع أن يحل مكان الغائب الكبير، خاصة وأنها حديثة في الفصيلين الأكبر، حركتي: فتح، وحماس.

وفي حقيقة الأمر؛ أن المعارضة اليسارية والموزعة على عددٍ من القوى، قد لا يتناسب وزنها الصغير نسبياً مع معادلة ذاك التمثيل الفصائلي الأكبر، بيد أن هناك قوى في هذا الاتجاه "لم يبق منها سوى الاسم فقط، استمدت تلك القوى شعبيتها من دورها في المعارضة ضمن منظمة التحرير قبل ظهور المعارضة الإسلامية، ومن تبنيها الأيديولوجية الماركسية، التي أصابها الانهيار؛ مما أثّر على وزن تلك القوى، وأدّى إلى تراجعها، لكنها ما زالت تمثل قطاعات في الشارع الفلسطيني" (شعبان، 2004، 25 تشرين ثانٍ)، كما لا يمكننا تجاهل الأحزاب الفلسطينية الفاعلة في المناطق الفلسطينية التي احتلت عام 1948 والمنقطعة جغرافياً، لما لها من دور فاعل في الحياة السياسية الإسرائيلية، وهذه الأحزاب تناضل في سبيل هوية وحقوق العرب الفلسطينيين في تلك البلاد، ونجمل القول؛ أن من العلامات الفارقة التي تُسجل في واقع تلك التنظيمات جميعاً، أن الانشقاقات التي تصيبها تتعدد وتتنوع بتنوع التوجهات الفكرية والأيديولوجية التي تتبناها تلك الاحزاب والتنظيمات؛ فبعضها يتبنى تبني الإسلام كخيار واحد لتحقيق الأهداف التكتيكية والاستراتيجية وآخر يتبنى الفكر الماركسي، وبعضها يسترشد به، فيما يأخذ البعض التوجه القومي العربي، ويذهب بعضها الى الانفتاح الفكري في توجهاته ومنطلقاته.

وآخيراً، وقبل أن نعرج في هذا الفصل للمبحث التالي، في دراسة نشأة وتطور تنظيمي "فتح" و"حماس"، نسلّط الضوء بعجالة مقتضبة على بقية الفصائل التي حظيت بحضور فاعل بعد عملية السلام داخل الساحة الفلسطينية، وهي: حركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

1.1.3. حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين:

نشأت "حركة الجهاد" الإسلامي في فلسطين، على خلفية التطورات التي لحقت بالواقع الفلسطيني منذ هزيمة حزيران (يونيو) 1967، وتكثّفت مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي، حتى تمَّ إعلان قيامها في النهاية في أواخر السبعينيات، ومنذ ذلك التاريخ، "مرّت الحركة بلحظات صعود وهبوط ارتبطت بالتغييرات الإقليمية والدولية على الساحة الفلسطينية من الجانب الآخر"(عسيلة، 2005)، ويشير بعض قادتها إلى أنها "ليست حركة منشقة عن الإخوان المسلمين، بل عاش بعض قادتها تجربة الإخوان المسلمين، وتبلورت الحركة منذ عام 1980" (بدوان،2008).

وتشكّلت نواتها الأولى من خلال تنظيم طلابي أثناء دراستهم الجامعية في جمهورية مصر العربية أواخر السبعينات، وكان في مقدمتهم مؤسس الحركة، الدكتور فتحي الشقاقي، و لم يحمل يومها اسم الجهاد الإسلامي، لكنه بدأ يتبلور في هذا الاتجاه منذ منتصف الثمانينات عندما تشكلت الخلايا العسكرية الأولى، وبدأت عملها في المقاومة ضد الإحتلال بدءاً من قطاع غزة، ونبعت دوافع نشأتها وتكوينها من رافدين: **الأول:** يتعلق بواقع الحركة الإسلامية، وإهمالها للمسألة الفلسطينية في بعدها الكفاحي لتبحث عمن يستحضرها، **والثاني:** بواقع الحركة الوطنية بقيادة منظمة التحرير بفصائلها العلمانية، التي مارست الكفاح المسلح وغيّبت دور الإسلام في الصراع مع المشروع الصهيوني، ورفعت شعارها "فلسطين قضية مركزية للحركة الإسلامية"، استناداً إلى رؤية متكاملة تستند إلى ثلاثة أبعاد في تشخيص الصراع على فلسطين: البعد العقدي والشرعي، والبعد التاريخي، والبعد الواقعي.

وكانت الحركة قد نفذت العديد من العمليات العسكرية ضد اسرائيل بعد اتفاق إعلان المبادئ "أوسلو" ولاحقا في انتفاضة الأقصى في آيلول (سبتمبر) 2000 بادرت أيضاً ومع مع صعود جناحها العسكري (سرايا القدس) بالقيام ببعض العمليات العسكرية، و"الذي كان بمثابة ولادة جديدة للحركة، حيث أسهمت، بالجهاد والاستشهاد، إلى جانب بقية الفصائل والأجنحة العسكرية الأخرى، ولا تؤمن بإجراء انتخابات ديمقراطية بإعتبارها ترزح تحت حراب الإحتلال وسقف أوسلو، وترى أن بموقفها هذا يجعلها بمنأى عن الانقسام والاقتتال الداخلي الفلسطيني" (شلح،2007).

ومن أهم مبادئها العامة، أن فلسطين من النهر إلى البحر أرض إسلامية عربية يحرُم شرعاً التفريط في أي شبر منها، وأن الكيان الصهيوني وجوده باطل، يحرُم شرعاً الاعتراف به على أي جزء منها، ووحدة القوى الإسلامية والوطنية على الساحة الفلسطينية واللقاء في ساحة المعركة، شرط أساسي لاستمرار وصلابة مشروع الأمة الجهادي ضد العدو الصهيوني، وأن كافة مشاريع التسوية التي تقر الاعتراف بالوجود الصهيوني في فلسطين أو التنازل عن أي حقٍ من حقوق الأمة

فيها، باطلة ومرفوضة (شبكة نداء القدس، 2005)، وفيما يتعلق بمشروعات التسوية التي طُرحت منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي، كان صمودها جنباً إلى جنب مع حركة حماس، في إصرارهما على التمسك بثوابت القضية ورفض نهج أوسلو وتنازلاته والتمسك بخيار الجهاد والمقاومة، نتيجة لدواع أيديولوجية، واضطرت في لحظات كثيرة لخوض مناقشات حول تلك المشروعات، وقام زعماؤها فتحي الشقاقي، وخليفته رمضان عبد الله شلح، بنقد هذه المشروعات لإثبات عدم جدواها لحقوق الشعب الفلسطيني، وباتت تلك الحركة قوة رئيسية في إطار الإسلام السياسي الفلسطيني والمشهد السياسي الفلسطيني بشكل عام.

2.1.3. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

مرّت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعدة محطات فكرية وتنظيمية قبل أن ينتهي بها المطاف إلى ما هي: عليه، فجذورها تعود إلى حركة القوميين العرب التي تشكّلت إثر نكبة 1948، وتحولت بعد هزيمة حزيران (يونيو) 1967 إلى تنظيمات قطرية كان نصيب فلسطين منها تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكان إعلان انطلاقتها في 11 كانون أول (ديسمبر) 1967 على إثر اندماج ثلاث منظمات فدائية عملت قبل حرب حزيران (يونيو) 1967 إلى جانب عناصر مستقلة ومجموعة من الضباط الوحدويين وهذه المنظمات الثلاث هي (الخزندار، 2008):

1. منظمة أبطال العودة التي تنتمي بشكل غير مباشر إلى حركة القوميين العرب حيث أنها أُنشئت ودعمت من قبل م.ت.ف للحد من التأثير المتصاعد للجناح العسكري لحركة فتح العاصفة.
2. الجبهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم منظمة شباب الثأر وهي منظمة مسلحة تابعة لحركة القوميين العرب إقليم فلسطين التي أسسها جورج حبش في الخمسينات.
3. جبهة التحرير الفلسطينية التي أصبحت فيما بعد الجبهة الشعبية القيادة العامة والتي انشقت في عام 1976 وعادت إلى اسم جبهة التحرير الفلسطينية.

وتعرّضت الجبهة الشعبية لانشقاقات رئيسية في داخلها أدّت إلى مصادمات دامية واتهامات متبادلة بعدم الولاء لمبادئ الماركسية اللينينية التي أخذت الجبهة بنظريتها، واختارت في المجال التنظيمي الشكل السري، وبقيت الجبهة تحت قيادة أمينها العام ومؤسسها الدكتور جورج حبش، إلى أن قدّم استقالته ليفسح المجال أمام نائبه أبو علي مصطفى ليتولى الأمانة العامة ولتنتقل بتلك القيادة إلى فلسطين (مصطفى، 2004) وتقول الجبهة؛ إن هدفها الإستراتيجي هو: تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس تكفل الحقوق المشروعة لجميع مواطنيها على أساس المساواة وتكافؤ الفرص دون تمييز بسبب: الدين أو الجنس أو العقيدة

أو اللون، وتكون معادية للصهيونية والإمبريالية، وذات أفق وحدوي ديمقراطي مع سائر الأقطار العربية".

وتنظر الجبهة الشعبية لاتفاق الحكم الذاتي على أن له تأثيره الكبير السياسي والعسكري على الصراع العربى الصهيونى، بحكم جملة عوامل منها: تكوينه الديمغرافى وموقعه الجغرافى، أما هدفها المرحلي، فهو: "انتزاع حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس".

ورغم أن الجبهة عضو في منظمة التحرير؛ "فإن الثمن الذي دفعته من قيادتها جعلها أقرب إلى الفصائل المستقلة عن فتح، وينشط جهازها العسكري المسمى (كتائب أبو علي مصطفى) في العمل المسلح ضد دولة الإحتلال، وآمنت الجبهة بالكفاح المسلح، وشاركت فيه وبالإنتفاضة الفلسطينية، وقد أولتها إهتمامها الكبير، وبلورت رؤية تجاه عملية الإصلاح الداخلي، وطالبت بتشكيل قيادة وطنية موحدة كشرط للإصلاح الداخلي" (عسيلة، 2005).

3.1.3. **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:**

تعتبر الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ثالث أكبر فصيل في منظمة التحرير الفلسطينية، وهو: فصيل ماركسي نتج عن الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سنة 1969، ويتزعمها نايف حواتمة، وقام حواتمة بالانفصال عن الجبهة الشعبية؛ "لأنه في نظره أصبحت الشعبية تحت قيادة جورج حبش تركّز كثيراً على قضايا الكفاح المسلح، وهو: يريد توجهاً يركّز على تقوية أيدولوجية الحركة أكثر من الاهتمام بقضايا الكفاح المسلح" (الموسوعة الحرة، 2009).

وعانت الجبهة من انخفاضٍ في شعبيتها بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والصعود المتوالي للحركات الإسلامية، وانتقال الصراع إلى داخل الأراضي الفلسطينية، كما عانت من الانفصالات الداخلية، ومنها: انفصال ياسر عبد ربه بجماعة من الحركة وتأسيس حزب "فدا" الذي كان مقرباً من ياسر عرفات.

وامتازت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بطرح مواقف فكرية وسياسية أهمها دعوتها لشرح وتطوير شعار دولة فلسطين الديمقراطية الذي طرحته حركة فتح للتعبير عن التعايش المشترك للمسلمين والمسيحيين واليهود في فلسطين، وكذلك دعوتها في شهر آب (أغسطس) 1973 لتبني البرنامج المرحلي لحل القضية القومية تحت شعار العودة وتقرير المصير وإنشاء السلطة

الوطنية الفلسطينية الذي أصبح بعد حرب 1973 شعاراً عاماً لجميع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية عدا فصائل جبهة الرفض (الخزندار، 2008).

وبعد حرب أكتوبر طورت الجبهة الديمقراطية هذا البرنامج المرحلي باتجاه أوضح هو: برنامج العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية الفلسطينية المستقلة بقيادة م.ت.ف الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وأصبح هذا البرنامج المرحلي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني في شهر حزيران (يونيو) 1974 برنامجاً وطنياً عاماً لـ م.ت.ف، ثم أصبح برنامجاً رسمياً عربياً في قمة الرباط ثم تبنته جميع فصائل الثورة الفلسطينية في المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد عام 1979 فأصبح بذلك البرنامج المرحلي للشعب الفلسطيني وثورته ومنظمة التحرير (الخزندار، 2008)، وفي مؤتمرها الوطني العام الثاني في 1981 تم انتخاب اللجنة مركزية التي أعادت انتخاب نايف حواتمة أميناً عاماً للجبهة وياسر عبد ربه مساعداً عاماً، واعتبرت الجبهة الديمقراطية التقرير النظري والتنظيمي الصادر عن المؤتمر وثيقة برنامجية أساسية وموجها لنضالها على الأصعدة الفلسطينية والقومية والأممية، وصدر عن المؤتمر بلاغ سياسي يؤكد أن المهمة الرئيسية الراهنة للثورة الفلسطينية ولحركة التحرر الوطني العربية هي إلحاق الهزيمة بـ"كامب ديفيد"، وبأي مشروع للتسوية لا ينطلق من الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره وبناء دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني بدون قيد ولا شرط.

وأخيراً؛ نستخلص من استنباط واقع اليسار الفلسطيني أنه فقد رونقه في المشهد الفلسطيني الداخلي، وأصبح ضعيف التأثير في المسار السياسي العام، بعد أن كانت فصائله واتحاداته تتحرك ضمن مساحة سياسية وشعبية، تضغط من خلالها على حركة فتح داخل م.ت.ف، وباتت الغلبة في الساحة الفلسطينية منذ أواخر سنوات القرن الماضي تتصارع بها قطبين مؤلفين من حركتي: حماس وفتح، كما أن الأزمة الفكرية أيضاً "فعلت فعلها في ولادة انشقاقات تنظيمية داخل اليسار، وما نجم عن ذلك الارتباك، انشقاق الجبهة الديمقراطية التي شكّلت مع الجبهة الشعبية ثنائية يسارية منافسة قصمت ظهر اليسار" (المعرفة، 2007).

2.3. المبحث الثاني: تنظيم فتح من النشأة إلى السلطة

تعتبر "فتح" هي أول حركة فلسطينية تنشأ بعد وقوع نكبة عام 1948، و تُعبّر عن الحروف الأولى لـــ حركة التحرير الوطني الفلسطيني، وتُقرأ بالمقلوب، وقراءتها بشكلها المتتالي (حتف) تمَّ العدول عنه لكونه لفظاً غير مناسب من حيث دلالته، والحركة فـــي بـــداياتها شـــهدت تطـــورات وتحديات على يد مجموعة من الطلاب الشباب والنشطاء الـــسياسيين الفلـــسطينيين، ممـــن كـــانوا موزعين بين التوجهات القومية البعثية والإسلامية الإخوانية الذي جمعهم الهم الفلسطيني، منذ بداية التأسيس في نهاية خمسينيات القرن الماضي، وكانت القاعدة التنظيمية الأولى علـــى ارتبـــاطٍ مـــع امتدادات تنظيمية في كلٍ من مصر وغزة والأردن وسوريا ولبنان والسعودية وقطر والعراق، حيث أن نكبة الفلسطينيين والشتات ومحاولات تذويب الهوية أدّت إلى الالتحام الفلسطيني مـــع المحـــيط العربي من أجل مقاومة شطب الهوية (بدوان، 2008).

وعلى الرغم؛ من أن الكثير مما كُتب أو عُرف عن تاريخ حركـــة فـــتح، إلاَّ أن جانبـــاً لا يستهان به من تكوين تلك الحركة التاريخية وظروف تطورها، وما اعتراها من تضاغط أو تخلخل، وما حققته من إنجازات، وما تعرضت له من إخفاقات، ما يزال في حاجة إلى تبصر بكل ما أحاط بتلك الحركة من صعوبات وما رافق روادها التفكير من ترقّب وتطلّع، ومن اختلاف واتفاق حـــول جذور النشأة و توقيت الانطلاق، بيد أنه لا يمكن الحديث عن نشأة حركة فتح بمعزلٍ عن الظروف التي كانت وشكّلت أرضية ولزاماً على من عايش تلك الظروف، خاصة من أولئك الذي عملوا في حقل السياسة، وبالإمكان الإشارة إلى أن حركة فتح مرت بثلاث محطات رئيسية: فمـــن الالتفـــاف حول فكرة تمَّ إلى تكوين النواة الأولى وحشد العناصر والمجهودات، إلى انطلاق الثـــورة (أحمـــد نصر، شباط 2009، اتصال شخصي).

> "ونظراً لتصدَّر القضية الفلسطينية محط اهتمام الشعوب العربية وأنظمتها وقواها الحية، مع الفـــارق بين الصدقية لدى كل جهة من تلك الجهات الثلاث، وأصبح الكل يطلق مـــن الـــشعارات والبـــرامج والنظريات التي تحظى بإهتمام وتشد الجميع إليها ولعقود، كان على أبناء الـــشعب الفلـــسطيني مـــن قيادات سياسية انخرطت في تلك الأحزاب والحركات؛ أن يتضح لها أن الكيان الإســـرائيلي يتجـــدد والأنظمة العربية تنتكس، والبرامج تنهزم ولا بديل من أن يضطلع الفلسطينيون بأنفسهم وبقـــضيتهم، فيما جاءت الفكرة؛ أن الأحزاب لم تعد بمقدورها أن تلبي طموحات الفلسطينيين، وكان أن التقى نخبة من الشباب الفلسطيني سواء كانوا طلبة أو في وظائف أخرى حول إيجاد حركة فلـــسطينية يؤســـسها أبناء فلسطين تعلن ميلاد تنظيم سياسي عبر تحركهم على التجمعات الفلسطينية في كثير من الـــدول العربية والأجنبية" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

لذا نجد أن بدايات نشأة حركة فتح كانت في أواخر عام 1956 عندما حصل العدوان على قطاع غزة، كجزءٍ من العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وأخذت مجموعة من قيادي الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال على عاتقها تكوين مقاومة شعبية للمحتل، وقامت الدعوة على أساس جديد هو: ترك الحزبية؛ لأن المرحلة هي: مرحلة تحرر وطني واتفقوا في اجتماع سري بعد دحر الاحتلال الإسرائيلي على مبادئ جديدة انتقلت بالتدرج الزمني إلى حركة فتح عند إنشائها، وأن فترة ما قبل الانطلاقة امتدت من بداية الفكرة عام 1957م، وتحرير قطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي إلى الانطلاقة المسلحة في الفاتح من كانون ثانٍ (يناير) 1965 وتشتمل على عدة مراحل تنظيمية هامة(الخزندار، 2008).

1. **المرحلة التمهيدية:** وهى مرحلة التأسيس التي بدأت مع تبلور الفكرة خلال شهور الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة عام 1956 وبروز ظاهرة المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال التي جسدت عمقها القومي بالموقف الشعبي الصارخ في قطاع غزة، برفض مؤامرة تدويل القطاع والإصرار على ربط فلسطين بمعبرها القومي العربي.

2. **مرحلة التركيز:** وهى المرحلة التي تطلبت استقطاب أعضاء بمواصفات خاصة، وكما كان الشعار في بناء التنظيم في الخارج، كان شعار بناء التنظيم في الداخل، هو: لا ترشحوا للتنظيم إلاَّ من تجدون؛ أنه قادر على أخذ مكانكم في حال غيابكم؛ فتلك مرحلة بناء تنظيم النُخبة .

ويؤكد القائد خليل الوزير أحد المؤسسين الأوائل لحركة فتح في أحد مذكراته:"أن سنوات الخمسينات منذ مطلعها وحتى نهايتها كانت بمثابة سنوات التكوين وتجميع الخلايا لتكون بداية عمل تنظيمي جاد، وتكونت النوى الفلسطينية والتشكيلات التي تنظم الفلسطينيين في كل مكان" (القلاب، آيار 1988).

وبذلك كان لهذا إعلان لإنطلاق وهجه عندما نادى بتحرير الأرض الفلسطينية، وعودة اللاجئين إلى ديارهم وتعويضهم على الأضرار التي لحقت بهم، وأن الكفاح المسلح هو: السبيل إلى ذلك، ووجد لذلك الإعلان أرضية وقبولاً، على الرغم من المضايقات والتهم من الأنظمة الرسمية العربية والأحزاب القائمة، خاصة عندما وجدت أن الكثيرين ممن كانوا في صفوفها أصبحوا جزءاً من هذا التنظيم الجديد، ومن خلال انسلاخ واعٍ وخلع ثوب الحزبية، ونتيجةً لظهور حركة فتح وتوسعها، اندمج فيها العديد من التنظيمات الفلسطينية الصغيرة مثل: طلائع الفداء، وفرقة خالد بن الوليد بقيادة صبحي ياسين، وجبهة التحرير الوطني الفلسطيني بقيادة حسن الصباريني "أبو حلمي"، وجبهة ثوار فلسطين وغيرها (بدوان،2008).

إذاً وُلدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في ظل ظروف عصيبة كانت تمر بها القضية الفلسطينية، وقع حينها تحالف في عام 1957 لم يعمر طويلاً، بين بعض الشباب الفلسطيني ذوي التوجه الإخواني وبعض الشباب ذوي التوجه البعثي نهاية الخمسينيات، فوضعوا خطة لتنظيم جبهة في فلسطين، وبعد اجتماعات واتصالات استمرت ما يزيد عن 4 سنوات، توصّل بعض أولئك الشباب وغيرهم، لتأسيس حركة فتح، وبعد 3 سنوات أخرى من عمرها توحّدت معظم المنظمات الفلسطينية التي تناهز الأربعين فيما عرف بحركة فتح.

وبعد تأسيس الإتحاد العام لطلبة فلسطين، في القاهرة بدعوة من الروابط الطلابية التي كانت منتشرة بين بيروت ودمشق والإسكندرية والقاهرة، والتي سبق أن تأسس، بدوره، في سنوات الخمسينات، وترأسه ياسر عرفات فيما بعد، مثّل هذا الجسم أول مؤسسة فلسطينية علنية ضمت فلسطينيين في التجمعات القائمة في بلدان عربية متعددة، كما اعتبر الإعلان عنه "كمنظمة طلابية تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي بمثابة كسر فعلي لواحدٍ من أهم القوانين العامة التي حكمت العمل الفلسطيني وتحكّمت به طويلاً، (عبد الرحمن، 1987) وفي العام 1959 ظهرت مجلة "فلسطيننا"، كمعبرٍ عن صوت الحركة.

وبالإجمال؛ فإن حركة فتح تأسست سراً في نهاية الخمسينيات وظلت زهاء تسع سنوات تعمل في السر وتعد نفسها، لتخرج إلى العلن في الفاتح من كانون ثانٍ 1965، وأن العلاقة الفارقة لحركة فتح منذ انطلاقتها، أنها نشأت في ظروفٍ كان يحرُم فيه الحديث عن النظريات والبرامج، التي لم تعد واعدة، كما كان يصفها أصحابها، والعلاقة الفارقة الثانية معركة الكرامة في 21 آذار 1968، والتي كانت البوابة الواسعة التي انهالت عبرها قوافل من المناضلين سواء أكانوا فلسطينيين أو عرباً أو أجانب؛ لأنها ومن خلال أدبياتها استهوت الجميع .

ويتضح من قراءة الأفكار ومن متابعة المناقشات والآراء، التي تبنتها فتح خلال سنوات النشأة الأولى، أنها عندما انطلقت لم تحتكر العمل من أجل فلسطين بل أطلقت شعار:

> "لتتفتح كل الزهرات في بستان الثورة، وليلتقي كل الثوار على أرض المعركة، والبنادق كل البنادق باتجاه العدو والبندقية لتحرير الأرض، وليست قاطعة طريق، والوحدة الحقيقية تلك التي تؤمن بالمنطلقات التي تضع حداً للتبعية والوصاية والاحتواء؛ لأن الثورة انطلقت حتى ينعتق الشعب الفلسطيني وإلى الأبد من كل التبعات" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وشهدت حركة فتح منذ تأسيسها أكبر عمليات لمجموعات فتح العسكرية داخل إسرائيل، بحيث أشرف خليل الوزير "أبو جهاد" على افتتاح أول مكتب للحركة في الجزائر، وقام بتأسيس معسكرات تدريب للفلسطينيين الموجودين هناك، وفي الجزائر وطّد أبو جهاد علاقات فتح مع العديد

من الحركات الثورية في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، ليغادر الجزائر عام 1965، لتنسيق العلاقات مع الخلايا الفدائية داخل فلسطين أو ما يعرف بقوات العاصفة.

وفي عام 1964م بدأت بوادر الخلافات تظهر في صفوف حركة فتح، ووجدت بداخلها تيارات عدة وأراء متباينة، وانقسمت الآراء تحت تيارين: تيار يرى أن الوقت والإمكانيات والظروف غير مهيأة للعمل العسكري، وتيار يرى أن أي: تأخير سيعطل ويبعثر جهود الشعب الفلسطيني في العالم العربي (الخزندار، 2008).

وعندما استكملت الحركة تنظيمها، أعلنت عن أول عملية عسكرية داخل الأرض المحتلة في الفاتح من كانون ثانٍ 1965، بتفجير (نفق عيلبون) في شمال فلسطين المحتلة، وتعرّضت قيادات حركة فتح إلى مضايقات من قبل الأنظمة الرسمية العربية، وتعرّضت للملاحقة والاعتقال وأدخلوا سجن المزه في سوريا لما يقارب من شهرين، إلاَّ أن الحركة أثبتت وجودها على الساحة الفلسطينية بالقيام بعددٍ كبير من العمليات الفدائية داخل الكيان الإسرائيلي، وفي العام نفسه تمَّ تشكيل مجلس الطوارئ برئاسة ياسر عرفات الذي قاد الحركة ميدانياً على الأرض من دمشق، وبعد هزيمة حزيران (يونيو) 1967 واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان، بدأت المرحلة الثانية للحركة بقيادة ياسر عرفات، بعد أن انطلقت وأخذت بتشكيل الخلايا العسكرية السرية داخل الأرض المحتلة (حسني زعرب، آذار 2008، اتصال شخصي)، وفي العام نفسه اعترفت الأنظمة الرسمية العربية بحركة فتح، فلقيت دعماً لوجيستياً وسياسياً من الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، كما دعمها الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ووجدت احتضاناً لها في سوريا وليبيا والأردن واليمن.

وتبنت فتح مجموعة من الأسس الفكرية، يأتي على رأسها(عسيلة، 2005):

1. الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري، هما: سبيلا تحرير فلسطين .
2. تحرير فلسطين هو: الطريق إلى توحيد الوطن العربي .
3. الهوية الفلسطينية واستقلالية القرار الفلسطيني .
4. الدولة الديمقراطية وحل المسألة اليهودية

ولمَّا كانت حركة فتح أكبر الفصائل، وكان ياسر عرفات ناطقاً باسمها في عام 1968، وقعت معركة الكرامة التي أعطت لفدائيي فتح صدىً إعلامياً، فانضم إليهم العديد من الشباب المتطوع، وساهمت في فتح آفاق أخرى من العلاقات العربية والدولية، حيث بدأت السعودية ترسل شحنات الأسلحة للفدائيين منذ ربيع عام 1969، وانفتح أفق العلاقات مع المعسكر الاشتراكي عبر العلاقة مع الاتحاد السوفيتي (أسطورة النضال والجهاد،2006).

1.2.3. فتح وزعامتها لمنظمة التحرير

وفي عام 1969 انضمت حركة فتح وغيرها من التنظيمات الفلسطينية لـــ م.ت.ف، وسيطرت فتح بشكلٍ خاص على المنظمة؛ بوصفها كبرى فصائلها، كما انتخب المجلس الوطني الفلسطيني ياسر عرفات رئيسا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير خلفاً ليحيى حمودة الذي حل محل أحمد الشقيري، وأصبحت حركة فتح في ظله تشكل الجبهة العريضة والوطنية للعمل الوطني، وأصبحت مجالسها الوطنية ممثلة لكل الفصائل والإتحادات والنقابات وشخصيات وطنية مستقلة مما أهلها لتصبح ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في قمة الرباط عام 1974م، ثمَّ أصبحت عضواً مراقباً في الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

وكانت م.ت.ف قد تأسست عام 1964 وكان شعارها: وحدة وطنية، تعبئة قومية، تحرير؛ وإن كانت لا تملك إمكانية تطبيق ذلك الشعار، بحكم عدم استقلاليتها تماماً عن النظام الرسمي، إلا أنها اضطرت إلى ذلك بدخول فصائل العمل الوطني التي تبنت الكفاح المسلح لاحقاً، فلم تنشأ م. ت.ف عام 1964؛ ككيان، فلسطيني، من العدم، حين كانت مثابة الوعاء السياسي، أو الوطن المعنوي للفلسطينيين، بعد انطلاق عسير للحركات الفلسطينية التي شكّلت ائتلاف م.ت.ف، ومن تلك الحركات الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، ومنظمة الصاعقة، والحزب الشيوعي، وحزب "فدا" الذي نشأ بعد اتفاقات أوسلو في الأراضي الفلسطينية (بدوان،2008)؛ فقد سبق قيامها تطورات على الصعيدين الفلسطيني والعربي، شملت أطرافاً ومجالات عدة، واعتبرت كمرحلة جديدة من مراحل الصراع العربي الصهيوني، أثرت وما زالت تؤثر على الأحداث في المنطقة (عبد الرحمن، 1987).

وحرصت قيادة م.ت.ف على استيعاب كل الجهات التي آمنت بمنطلقاتها وميثاقها وبرنامجها السياسي، وفي الحقيقة؛ إن علاقة فتح بمنظمة التحرير مرت بمرحلتين بارزتين: **الأولى:** أواسط الستينيات حينما كانت فتح تعارض المنظمة، وتدعو إلى تغيير خطها الفكري ونهجها السياسي، **والثانية:** بدءاً من العام 1969 وحتى الآن، حيث أصبح قادة فتح البارزين على رأس الهرم التنظيمي للمنظمة، ولمعظم لجانها ومؤسساتها المهمة، والجدير بالذكر؛ أن منظمة التحرير سبقت حركة فتح إلى الوجود بنصف عام فقط، **فالأولى:** ظهرت في آيار (مايو) 1964 بناء على توصية صادرة عن مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة عام 1964، **والثانية:** أعلنت عن نفسها رسمياً، مع أول عملية فدائية نفذها الجناح العسكري "العاصفة"، مطلع العام 1965 داخل فلسطين المحتلة.

ونرى أن حركة فتح كانت من أشد المنتقدين لقيادة م. ت.ف قبل سيطرتها عليها؛ إذ شنت حرباً إعلامية ضدها، وجاء في برنامج وضعته فتح تحت عنوان: "الحركة والكيان المقترح"؛ بأن قضية فلسطين لا تُحل إلاَّ بالسلاح وإنهاء الوصاية العربية على فلسطين، بعد انعقاد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في 28 آيار (مايو) 1964، ومن الواضح أن قيادة فتح وضعت هذا البرنامج لإحكام سيطرتها على م. ت.ف بعد أن أدركت؛ أنه أصبح واقعاً لابد من التسليم به، وتضمن هذا البرنامج في النقاط الست التالية (عدوان، 2005):

1- السعي بكل الطرق للسيطرة على المجلس الوطني بأغلبية عددية، كمدخل لإحكام السيطرة على الكيان من جميع النواحي، ومفاوضة أحمد الشقيري لضمان أغلبية لفتح في العمل الثوري.
2- الوقوف دون انفراد م. ت. ف بالعمل السياسي، لذلك لابد من إيجاد اتحادات ونقابات، وعقد اتفاقيات ثنائية مع التجمعات الفلسطينية الأخرى.
3- تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي للمنظمة بما يتلاءم مع مبادئ فتح.
4- تكثيف أنشطة فتح في المناطق المجاورة للأرض المحتلة.
5- استمرار المحاولات لكسب إحدى الدول العربية المجاورة للأرض المحتلة لدعم فتح ومساندتها.
6- العمل على التقليل من قوة جيش التحرير الفلسطيني، الذي كان يمثل خطراً على حركة فتح، لاجتذابه أعداد كبيرة من المتشوقين للعمل العسكري.

كما وزعت مذكرة بتاريخ 9 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967 على مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية في القاهرة، انتقدت فيه سياسة أحمد الشقيري، وأكّدت عدم ثقتها بشخصه وممارساته؛ لأنه يتصرف بحسب هواه، وشلَّ فاعلية المنظمة (نوفل، 2006)؛ فبعد هزيمة حزيران (يونيه) 1967 تخلى الشقيري عن العمل السياسي، وفي عام 1969 تمَّ اختيار ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أقر النظام الرسمي العربي بذلك (عبد الرحيم، 2007)، وحينها بدأت العمل على إيجاد صيغة مرنة للتحالف مع فصائل المقاومة، وأصبح استقلال فلسطين مطلباً وطنياً واضحاً وأساساً للإجماع الوطني، وحددت آلية التحرير بالكفاح المسلح والتعبئة الشعبية والتحالف العربي، وأصبح التوجه القطري الذي كان التعبير عنه أقل صراحة قبل النكبة، وأكثر غموضاً في المرحلة الانتقالية 1948م إلي 1965م في منتهى الوضوح؛ بعد أن تسلم ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة (الخزندار،2008).

وبدأ نجم ياسر عرفات في عام 1968 يلمع في أفق السياسة الفلسطينية، حيث كان عرفات يشغل منصب المتحدث الرسمي باسم حركة فتح، والحركة كانت كل يوم تكتسب شعبية جديدة في الشارعين: العربي والفلسطيني، وساعدتها على ذلك النتائج الإيجابية لمعركة الكرامة التي خاضتها ضد الاحتلال الإسرائيلي انطلاقاً من الأراضي الأردنية في العام نفسه، كما أسفرت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني في تموز (يوليه) 1968، عن حصول "فتح" على 38 عضواً من أصل 100، مما جعلها؛ أن تصبح أكبر كتلة في المجلس، وتهيمن على المنظمة بغالبية تفوق 55% مع بعض المستقلين المؤيدين لها (نوفل، 2006)، ولم ينته العام حتى أُعلن عن دخول حركة فتح في المنظمة بشكل رسمي؛ واستطاعت أن تؤكّد على نهجها الثوري في ميثاق المنظمة، وأصبحت هي: التنظيم الأهم في م. ت. ف، واستحوذت على القسم الأكبر من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة (عسيلة،2005).

وفي الأول من شباط (فبراير) 1969، انعقدت الدورة الخامسة للمجلس الوطنى الفلسطيني بحضور جميع المنظمات الفدائية باستثناء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وجيش التحرير الفلسطيني، وطرأ تبدل جوهري على تركيب المنظمة وقيادتها في هذه الدورة؛ إذ انتخبت لجنة تنفيذية جديدة ضمت ممثلين عن فتح وطلائع حرب التحرير الشعبية "الصاعقة"، والمستقلين، كما انتخب المجلس يحيى حمودة رئيساً له، وانتخب الناطق الرسمي لحركة "فتح" ياسر عرفات، رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وأصدرت فتح في أعقاب انتهاء الدورة، بياناً أوضحت فيه أسباب المشاركة في قيادة م. ت.ف، معتبرة المرحلة التي يمر بها النضال الفلسطيني، مرحلة للكفاح الوطنى الذي تذوب فيه التناقضات الثانوية، من أجل التناقض الرئيسي بين الوجود العربي والوجود الصهيوني (عبد الرحمن، 1987).

وحدد البيان؛ أنه كان أمام "فتح" سبيلان لا ثالث لهما (الوثائق الفلسطينية، 1969):

الأول: أن نعتبر م. ت. ف، واحدة من التنظيمات القائمة، ونطرح على أخوتنا في الطلائع، وفي الجبهة الشعبية؛ أن تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية، على أساس من التكافؤ والمساواة، ضمن برنامج عمل وطني محدد.

الثاني: اعتبار م. ت. ف، إطاراً يجمع في داخله كافة التنظيمات العاملة؛ باعتبار أن الميثاق المعدل للمنظمة، يعتبرها جبهة وطنية تضم المنظمات والأفراد.

وعليه أشار البيان إلى أن فتح كان بوسعها أن ترضى بالخيار الأول وأن تقدم له كل جهد ممكن، إلا أن القائمين على أمر منظمة التحرير؛ رفضوا أن تكون المنظمة تنظيماً، وإنما جبهة

وطنية للجميع، وبناء عليه قررت فتح، القبول بموقف اللجنة التنفيذية والدخول إلى المجلس، باعتباره أرضاً مشتركة؛ على أن يكون ذلك مقبولاً بشرطين:

الأول: أن تظل حركة فتح وقواتها (العاصفة) محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية.

الثاني: ألا يعنى دخول فتح إلى المنظمة، قبولها بالطريقة التي أخرجت فيها كممثلة للكيان الفلسطيني عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربية.

وعلى هذا الأساس، قبلنا المشاركة في قيادة المنظمة؛ وقبلنا أن نعمل كتنظيم رئيسي في العمل الفلسطيني من خلالها.

والملاحظ؛ أن "فتح" أرادت من هذا البيان؛ أن تهيئ الأجواء المناسبة لدى كوادرها وعناصرها لتقبل فكرة دخولها قيادة م.ت.ف، وذلك بعد؛ أن أمضت فترة طويلة وهي: تعبئهم ضد المنظمة، وطريقة تشكيلها وأسلوب عملها.

وبدأت المرحلة الثانية من علاقة فتح داخل المنظمة، عندما جاء مؤتمر القمة العربي بالرباط، ليضيف مكسباً جديداً للمنظمة، انعكس ضمناً على حركة فتح ذات النفوذ القوي داخلها، ففي العام 1974 خرج المؤتمرون في الرباط بقرارٍ، يعترف فيه بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وفي تلك المرحلة أيضاً كانت المنظمة بمثابة البيت لكل الفلسطينيين، والنظام الذي يستوعب كل الفصائل والأحزاب والجمعيات، بغض النظر عن إيديولوجيتها وسياستها ما دامت تلتزم بالإستراتيجية الوطنية، وهي: إستراتيجية المقاومة (أبراش، 2006، غ.م).

ومن ثمَّ امتد نفوذ فتح إلى ما امتدت إليه يد م.ت.ف، من تمثيلٍ في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة (كعضو مراقب)، ومن سفارات ومكاتب تمثيل في أكثر من 100 دولة، وفي 13 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1974، تحدث ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية لـ"م.ت.ف، للمرة الأولى، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في "نيويورك"، في أضخم حدث تاريخي فلسطيني، قائلاً: "**لقد جئتكم حاملاً غصن الزيتون بيد وبندقية الثائر في الأخرى؛ فلا تدعوا غصن الزيتون يسقط من يدي**".

وفي عام 1982 تمَّ ترحيل ياسر عرفات وكوادر فتح ومسلحيها من لبنان نحو تونس؛ لتكون مقراً جديداً لإقامته، تحت الحماية الدولية، وذلك عندما قامت إسرائيل بغزو لبنان مستخدمه كل أنواع الأسلحة البرية والجوية والبحرية واستمرت 88 يوماً، وفي ولاحقا ألقى عرفات خطاباً

شهيراً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلن فيه اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق إسرائيل في الوجود.

وتشتت القوات الفلسطينية في عددٍ من الدول العربية، ومكث ياسر عرفات والقيادة الفلسطينية في تونس وتعرّضوا خلالها إلى محاولات اغتيال في مرات عدة (حسني زعرب، آذار 2008، اتصال شخصي)، كان من بينها عملية اغتيال العضو المؤسس لفتح خليل الوزير "أبو جهاد" في 16 نيسان (أبريل) 1988 بتونس بواسطة كوماندوز إسرائيلي، وقد اعترفت اسرائيل رسميا بذلك، واغتيل أيضاً، القائد صلاح خلف في 14 كانون ثانٍ (يناير) 1991، والقائد هايل عبد الحميد أبو الهول، وعدد كبير من كوادر الحركة، واتهمت إسرائيل بالحادث.

ومن المؤكد أن نهاية العام 1987 شكّل تاريخاً هاماً على صعيد تنظيم حركة فتح الداخلي؛ إذ شهدت بروز حركة المقاومة الإسلامية (حماس)؛ كفصيلٍ جديد فاعل في النضال الفلسطيني، تأكد ذلك عندما بدأت الحركة برنامجها السياسي والميداني في الانتفاضة الأولى في العام نفسه، بعيداً عن القيادة الوطنية الموحدة التي شكّلتها حركة فتح لقيادة الانتفاضة، بعدما كانت قد فقدت زخمها وحضورها إثر الخروج من لبنان، وفي العام 1989 عقدت فتح آخر مؤتمراتها، وهو: المؤتمر الخامس، بينما تعرضت إلى العديد من الانشقاقات والأزمات، لكن ذلك لم يؤثر على سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى كونها العمود الفقري لها، كما ظلت الحركة الأكثر حضوراً على الساحة الفلسطينية مستفيدة من تجربتها النضالية، ومن الدعم المالي الذي توفره لها منظمة التحرير الفلسطينية (الخزندار،2008).

وكان من أهم الملامح التي سجلت خلال مراحل نشأة وتطور "فتح" كحركة تنظيمية فاعلة وذات قاعدة جماهيرية عريضة هو ما تعرضت له من انشقاقات، بدءاً من ثلاثة أولها (فتح الإسلام) عام 1967، والذي جاء احتجاجاً من إخوانيين على خروج قيادة فتح عن الخط الإسلامي، وانشقاق ثانٍ سُمي عندما خرج مدير مكتب م. ت.ف ومعتمد فتح في العراق صبري البنا "أبو نضال"، على قيادة فتح عام 1974، احتجاجاً على ميل قيادة فتح، لتسوية الصراع العربي– الإسرائيلي، وانشقاق ثالث (فتح الانتفاضة) في آيار (مايو) 1983 والتي قادها عضو اللجنة المركزية لفتح، نمر صالح "أبو صالح"، وأبو موسى، وسميح كويك "قدري"، وما يتضح من تلك الانشقاقات أنها جاءت نتيجة التغيير الذي طرأ على الوضع الدولي وطبيعة البراجماتية وطبيعة الشعارات والعلاقة بالنظام العربي وقتذاك وطبيعة القيادات ومرجعياتها ومنابت نشأتها (الخزندار، شباط 2009، اتصال شخصي) كل ذلك ساهم في أزمة فتح وخياراتها وتقلباتها، ويسجل د.ناجي شراب:

"أن لفتح كتنظيم ثوري سياسي دوران الأول إيجابي: يتمثل في الدور الذي قادته في حركة النضال الفلسطيني على مدار سنوات طويلة، وصولاً إلى ما قامت به بعد توقيع اتفاقات أوسلو من بناء لمؤسسات السلطة السياسية، والتلاحم المباشر الأول بين ركني الأرض والسلطة، أما الجانب السلبي فيورد فيه: تلك التي تعاني من أعراضه فتح الآن، من صراع أجيال، والخلل والضعف التنظيمي، والتراجع الفكري، والتأرجح ما بين الثورية والاعتبارات السياسية" (دنيا الرأي، 2005).

2.2.3. موقف فتح من مشاريع التسوية وتحولها إلى حزب سلطة

لقد انتقلت قيادة حركة "فتح" انتقلت بعد اتفاقية إعلان المبادئ "أوسلو" من الخارج إلى الداخل، في ظل توليها قيادة المنظمة وأصبحت هي: التي تنشغل بإدارة شؤون السلطة الفلسطينية، وفي كلا الواجهتين؛ فإن منظمة التحرير قُدر لها أيضاً؛ أن تكون مرجعية للسلطة الوطنية، كانت فتح رافضة في بدايات انطلاقتها، كافة مشاريع التسوية التي تبنتها هيئة الأمم المتحدة التي تسببت في ترسيخ معاناة الشعب الفلسطيني، وكان قادتها يرفضون قرار التقسيم ولجنة التوفيق والمصالحة، ومشاريع إسكان وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، وغيرها، واعتبرت المشاريع السلمية مؤامرات استعمارية صهيونية تهدف إلى تصفية قضية فلسطين، وتثبيت الاغتصاب اليهودي لها، ومحاولة لفرض أنصاف الحلول.

وكانت الحركة ملتزمة كل الإلتزام وتربعت في مقدمة الفصائل جمعاء في الكفاح المسلح وانتهاج مبدأ المقاومة الذي اعتبرت لا خيار سواه لتحرير الأرض من الإحتلال، واللافت في السياق ما أكده بيان حركة فتح الذي وجهته إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومة الفلسطينية وشرعيتها، في يوم 17 تشرين أول (أكتوبر) 1968 وذلك بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نيويورك وقتذاك، وبحثها لأزمة الشرق الأوسط الناشئة عن العدوان الصهيوني على العرب في حزيران (يونيو) 1967، وكان أهم ما ورد فيه:

"تؤكد منظمة " فتح " تصميمها على مواصلة المقاومة للإحتلال الأجنبي لفلسطين، مهما طال الزمن وتعاظمت الصعوبات والتبعات، وهي تشعر بأن الشعوب العربية وأحرار العالم يقفون إلى جانبها، ويؤيدون أعمالها وجهودها، كما تأمل أن تبدل بعض الدول والشعوب موقفها، وتتخلص من دعابات التضليل المغرضة، فتبادر إلى تأييد حركتنا المشروعة الإنسانية، كما وتُعلِن منظمة " فتح " بإسم الشعب الفلسطيني بأسره، تمسكها بمطالبه والتزامها بأهدافه، وهي تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال، وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين، بغض النظر عن الدين واللغة، بحقوق متساوية، ولن تكف "فتح" عن أعمالها حتى يبلغ الشعب الفلسطيني هدفه هذا" (بيان لفتح، 1968).

وفي العام ذاته كان هناك صدور بيان آخر للتأكيد على رفض قرار مجلس الأمن لتسوية أزمة الشرق الأوسط وسائر الحلول السياسية، وذلك عندما تلاقت المنظمات الفدائية الفلسطينية والهيئات الشعبية وفي مقدمتها حركة فتح في اجتماع عقد في مكتب منظمة التحرير، في عمان مساء الاثنين الواقع في 14 تشرين أول (أكتوبر) 1968 وعرض الموقف الحاضر وما تتعرض له القضية الفلسطينية والعمل الفدائي في ظل الظروف الشائكة من كانت محاولات تستهدف ضرب العمل الفدائي ضد مشاريع الإحتلال، وكان أهم ما نص عليه ذلك البيان:

"أن قرار مجلس الأمن 242 الصادر بتاريخ 22 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1967 من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية تصفية تامة لما جاء فيه من إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل وإقامة حدود آمنة ومتفق عليها لها وإقامة سلام دائم معها، وما يتبع كل ذلك من اعتراف واقعي بها وتمكين لها من التغلغل والسيطرة على مقدرات الوطن العربي، وضرب العمل الفدائي ووضع حد للثورة التحريرية الفلسطينية محافظة على أمن اسرائيل وتنازلاً عن قلب الوطن العربي ليظل قاعدة دائمة للعدوان والتوسع وتقليصاً للقضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين، وهي لهذا تعلن تأييدها لرفض الحلول السياسية المطروحة من مختلف الإتجاهات لأنها تؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية وتصفية الثورة الفلسطينية الممثلة لتصميم الشعب العربي الفلسطيني على مواصلة الكفاح من أجل التحرير الوطني وعودة الفلسطينيين إلى وطنهم السليب" (بيان المنظمات الفدائية الفلسطينية، 1968).

كما وأعلنت فتح في نظامها الداخلي رفض الحركة لكل المشاريع السياسية، التي لا تحقق طموحات الشعب الفلسطيني، ونصت في المادة "6" على: "أن المشاريع والاتفاقيات والقرارات، التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة، أو مجموعة من الدول أو أية دولة منفردة، بشأن قضية فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة" (عدوان، 2005).

يرى بعض الكتّاب السياسيين، أن جملة من التطورات المتلاحقة بعد حرب لبنان عام 1982، أفرزت بآثارها على فكر وفلسفة حركة فتح، فسرعان ما انتشلت انتفاضة العام 1987 فتح والمنظمة من جديد، وأحيت القضية الفلسطينية؛ وبذلك استطاعت الحركة؛ أن تشارك في الانتفاضة مصطدمة ببرامج حركة حماس الناشئة حديثاً من حضن الإخوان المسلمين، بسبب الاختلاف حول أهداف الانتفاضة، الأمر الذي دفع "فتح" نحو استثمار الانتفاضة للدخول في قاعات التفاوض، وتبني برنامج سياسي جديد، يعترف بقرارات الأمم المتحدة 242 و 338 وصولاً لإقامة دولة فلسطينية (جريدة السبيل،2003)، وطرحت فتح جملة حلول سياسية تبنت بعضها، ليصبح هدفاً استراتيجياً مماثلاً لهدف التحرير، وهو: هدف إقامة دولة ديمقراطية، ويبدو أنها أرادت وضع منطلقات جديدة لحلول سياسية للقضية الفلسطينية، تتبناها هيئة الأمم المتحدة، بعد أن أعلنت فتح رفضها لقرار 242 مؤكدة: "أن

السلم لا يمكن أن يحل في فلسطين إلاَّ باتفاق مع الشعب الفلسطيني نفسه، عندما يعود الشعب إلى بلاده" (عدوان، 2005).

ومن الملاحظ من بعض المواقف لفتح من عملية التسوية، كان يتمثل في أنها مع المبدأ، لكن الخلاف يكون حول الأساليب، قال صلاح خلف "أبو إياد": إن الهدف الإستراتيجي للكفاح الفلسطيني يتمثل في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية (خلف، 1996)، "كما تم إقراره في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1974 برنامج "النقاط العشر" أولى الحل المرحلي القائم على إقامة سلطة وطنية على أية أرض فلسطينية تنسحب منها إسرائيل" (أبو نحل، أيار 2008، ص19)، وعندما تقدم الفلسطينيون خطوة أخرى في مقاومة التاريخ المضاد لوجودهم، "أعلنوا في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقد بالجزائر عام 1988 عن الدولة الفلسطينية من جانبٍ واحد، وصادق المجلس على مبادرة السلام الفلسطينية، وأكد التوجه إلى حل قوامه وجود دولتين على أرض فلسطين" (عسيلة، 2005)، ولم يكن الإعلان عن تلك الدولة ناتجاً عن مفاوضات مع طرفٍ آخر، بل جاء ليكون الإطار الوطني للفلسطينيين، لكي يحاوروا من خلاله كل طرف آخر، ومن بين القراءات التاريخية؛ نجد أن هذا الإعلان، دعم إعلان آخر، وهو الذي صدر عن حركة فتح عام 1989 بفتح الطريق أمام استراتيجية جديدة، تقوم على التوجه نحو المفاوضات السلمية مع إسرائيل، فكان القرار الذي فتح باب السلام، وقررت وقتذاك مجموعة صغيرة من نشطاء السلام الاستجابة لهذا التوجه (أحمد نصر، شباط 2009، اتصال شخصي).

والجدير بالذكر؛ أن الرئيس ياسر عرفات كان يطور (هجوم السلام) الفلسطيني، الذي أطلقه في المجلس الوطني، وذلك من خلال جولة قام بها على الدول الأفريقية والآسيوية والاشتراكية في الأشهر التالية، لكن الحوار الرسمي مع الولايات المتحدة ظل متعثراً، فقد تناولت الجولة الأولى من المحادثات الأمور الإجرائية فقط، بينما رفض الجانب الأمريكي في الجولة الثانية، التي لم تُعقد حتى آذار (مارس) 1989، البحث في أي: موضوع سوى وضع حد للإرهاب، فيما أنعش الرئيس جورج بوش، ووزير الخارجية جيمس بيكر آمال م.ت.ف في الأسابيع التالية بدعوتهما إلى مفاوضات مع اسرائيل، وتحقيق الحقوق السياسية الفلسطينية؛ لكنهما ما لبثا أن أحبطاها، باقتصارهما الحوار على مقترحان لمحادثات السلام قدمتهما إسرائيل، يدعوان إلى تقسيم عملية السلام مع الفلسطينيين إلى مرحلتين رئيسيتين: في **الأولى** تجري انتخابات عامة في الأراضي المحتلة، لإختيار ممثلين عن الفلسطينيين، وفي المرحلة **الثانية** تجري محادثات إضافية من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للصراع، وكانت المقترحات تستبعد م.ت.ف من المرحلتين (الصايغ، 2002).

وعلى صعيدٍ آخر؛ نُذكّر التبدل الذي حصل في علاقات القوى خلال العام الذي سبق المفاوضات، على خلفية هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية عام 1991، التي أدّت إلى محدودية الخيار العسكري العربي، وساهمت بالتالي في تسهيل المشاركة العربية في عملية السلام، وأيضاً انهيار الاتحاد السوفياتي الذي أدّى إلى خسارة الجانب العربي لقوة حليفة كانت منافسة للولايات المتحدة في المنطقة (الخالدي،1991) و"صولاً إلى محطة مدريد عام 1991، ومفاوضات واشنطن المعلنة وأوسلو السرية التي أدّت إلى إقامة حكم ذاتي محدود كان من أهم إفرازاته الاقتتال الداخلي بين الفصيلين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية فتح وحماس" (أبو نحل، أيار 2008، ص19)، ويذكر بعض الكتّاب أن اتفاق أوسلو كان مجرد مهرباً وليس مخرجاً بقوله:

> " في ذلك الوقت تسارعت أحداث إقليمية درامية: اجتياح الكويت، ثم حرب الخليج الثانية؛ التي وقف فيها الشهيد أبو عمار، رحمه الله، إلى جانب العراق، مما وضعه في خانة "لمغضوب عليهم" أمريكياً، مما دفعه، لاحقاً، إلى أن يلجأ إلى قناة أوسلو السرية، التي أنتجت اتفاقاً كان، في حينه، مخرجاً لـــ "أبو عمار" ومن معه .. أو هكذا اعتقد على الأقل .. ولم يكن مخرجاً للشعب الفلسطيني، بل العكس صحيح، فقط اتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه كان مقتلاً لـــ "أبو عمار" ومصيدة قاتلة للشعب الفلسطيني" (لا تسقطوا غزة،2007، ص20).

وما تضمنه من فكرة إقامة الدولتين، وتحددت بمقتضاها الأرض التي سيقيم عليها الشعب الفلسطيني دولته المستقبلية، وبذلك؛ فإن الفلسطينيين خطوا خطوات كبرى نحو عملية السلام دون أن يقوم الطرف الآخر بخطواتٍ من نفس المستوى؛ بل إن إسرائيل قامت بما يعاكس السير في طريق السلام باستمرارها في الصراع المسلح.

واللافت للانتباه؛ ما جاء بالوصف الذي أطلقه جورج تينت، مدير المخابرات الأمريكية المركزية الأسبق: "إن الرئيس ياسر عرفات كان بمثابة الثابت والوحيد في الشرق الأوسط بين عامي 1968 و 2004، في مواقفه؛ وأن عملية السلام لن تنجح بدونه" (Tenet,Harlow,2000).

أن حركة فتح تحملت طوال سبع سنوات من قيام السلطة، وحتى اندلاع انتفاضة الأقصى الأخيرة، تبعات المماطلات والضغوط الدولية، على إثر التراجع في المواقف تجاه بعض القضايا المرحلية والنهائية الشائكة (أسامة الفرا، أيلول 2008، اتصال شخصي) على الرغم؛ من أن فتح اتصفت أنها حركة مفتوحة على كل الاتجاهات، لكن تلك الصفة جعلت تياراتها المتعددة تخوض تصارعات داخلية، وهي: أحياناً قد وقفت أمام الخيارات المطروحة على الشعب الفلسطيني، وكان نتاجها انقسامات، خاصة عندما انتقلت من مرحلة حركة كفاح مسلح إلى سلطة، وفي تلك الفترة نمت أجنحة فتح وتكاثرت وتغلغلت في مراكز القوى.

وأصبح الحقل السياسي الفلسطيني بعد أتفاق أوسلو ذو نظام الحزب الواحد، وعلى ساحة واحدة، مع أحزاب مؤتلفة صغيرة، مثل: "حزب الشعب، وفدا، وجبهة النضال الشعبي، وغيرها"، وأحزاب معارضة علمانية ذات حجم صغير مثل: "الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير العربية، وغيرها"، وتنظيمات راديكالية مثل: "حماس، والجهاد الإسلامي"، الأمر الذي جعل من التغيير في النظام السياسي هذا أمر محتوم، حال حدوث انشقاق في حركة فتح أو تنام سريع في تأييد حركة حماس، وتشكل قطب إسلامي موحد، أو تشكل قطب علماني ديمقراطي موحد ذي وزن جماهيري مؤثر (هلال، 1998).

والمدرك للواقع؛ يجد أن محطات تلك المرحلة بدأت عام 1991 عندما شاركت حركة فتح ضمن الوفد العربي في مؤتمر مدريد الدولي حول الشرق الأوسط، وهو: المؤتمر الذي زاد من التأكيد على ضرورة الاتجاه نحو الحل، الذي ينطلق من اللقاء المباشر بين الطرفين المتنازعين، وكذلك العام 1993 الذي كان بمثابة مرحلة أولى، ثمَّ التفاوض على قضايا إقامة الدولة وشكلها والقدس واللاجئين، عندما وقع اتفاق أوسلو في واشنطن، والذي تمخّض عنه قيام السلطة الفلسطينية، وتطبيق اتفاق الحكم الذاتي في غزة وأريحا، المعروف باتفاق القاهرة في آيار (مايو) 1994، وانتقال المدينتين إلى سيطرة السلطة الفلسطينية، البوابة التي أعادت من خلالها أغلب قيادات فتح إلى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ثمَّ عاد ياسر عرفات إلى فلسطين في تموز (يوليه) 1994 بصفته رئيساً للسلطة الفلسطينية، عندما خرجت غزة لاستقباله والعائدين معه من كوادر فتح والثورة الفلسطينية بحفاوة كبرى، بعد 27 عاماً قضاها في المنافي، واتخذ ياسر عرفات من غزة مقراً لقيادته، ثمَّ تمَّ انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية في كانون ثانٍ (يناير) 1996، و بدأ فور عودته، مسيرة سلام مرّت بعقبات كبيرة، ففي عام 1995 وقّع في واشنطن على اتفاقية الوضع المؤقت التي مهّدت الطريق لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وفي أواخر العام نفسه أُغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحق رابين"، بأيدي متطرف إسرائيلي، وواجه عرفات تحدياً ضخماً تمثّل في السعي للحفاظ على التزام الفلسطينيين والإسرائيليين، بما أُطلق عليه "سلام الشجعان" (أحمد نصر، شباط 2009، اتصال شخصي).

وفي عام 1997 وقّع الفلسطينيون برئاسة الرئيس ياسر عرفات اتفاقية مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتانياهو"، لتسلم معظم مدينة الخليل، وفق الاتفاق الذي كان وُقع مع حزب العمل، لكنه تعطّل كثيراً، وفيما بعد أصيبت عملية السلام بالجمود، وفي عام 1998 وقّع الرئيس عرفات على اتفاقية "واي ريفر بلانتيشن" (Wye River Plantation) التي تقضي بانسحاب إسرائيل بشكلٍ تدريجي من الضفة الغربية، والتي جمّدها رئيس الوزراء الإسرائيلي "نتانياهو"، بعد شهرين زاعماً؛ أن الرئيس ياسر عرفات لم ينفذ شروطاً أمنية، وفي 5 أيلول (سبتمبر) 1999 وقّع

الرئيس عرفات أيضاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك" –الذي خلف "نتنياهو"، في شرم الشيخ المصرية، اتفاقاً يفتح الطريق أمام مفاوضات حول تسوية سلمية نهائية بين إسرائيل والفلسطينيين، وحدد الاتفاق شهر أيلول (سبتمبر) من العام التالي موعداً لتوقيع معاهدة سلام دائمة.

كما شهد منتجع "كامب ديفيد" (Camp David) في الولايات المتحدة الأمريكية، في25 تموز (يوليه) 2000، قمة ثلاثية جمعت الرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود باراك"، والرئيس الأمريكي "بيل كلينتون"، وفيها وصلت عملية السلام إلى طريقٍ مسدود، حين رفض الرئيس عرفات، تقديم تنازلات لإسرائيل في قضايا تتعلق بالوضع النهائي للأراضي الفلسطينية، ومن بينها القدس (حسني زعرب، آذار 2008، اتصال شخصي)، وبحلول العام 2000، وتباعاً للموقف الرافض، والزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم المعارضة الإسرائيلي "أريئيل شارون"، إلى الحرم القدسي، توقفت عملية السلام، واشتعلت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، التي على أثرها استقالت حكومة "أيهود براك"، ليتولى خلفه "أريئيل شارون"، الذي عمل منذ توليه لمنصبه على تنفيذ مخططه الهادف، إلى تدمير السلطة الفلسطينية، وتدمير إمكانية إقامة دولة فلسطينية، والتي كان بداياته عندما شنَّ جيش الاحتلال أوسع عملياته العسكرية في الضفة الغربية، أُطلق عليها اسم عملية "**السور الواقي**"، حيث قام بدخول رام الله، وتطويق مقر الرئيس عرفات، وتدمير الجزء الأكبر منه باستثناء مكاتبه (أسطورة النضال والجهاد، 2006).

ومما سبق نستنتج؛ أن حركة "فتح" تحولت وبعد قيام السلطة، إلى حزب السلطة، وتبنت برنامج الدفاع عنها في مواجهة القوى الفلسطينية المعارضة، خاصة حركة حماس، وأصبح هناك أطراف فاعلة في الحقل السياسي بعد قيام السلطة، ممثلة في رئيس السلطة الفلسطينية، وتنظيم "فتح"، والمجلس التشريعي، والمعارضة الإسلامية "حماس" تحديداً، وأخيراً المعارضة العلمانية وهي الطرف الأضعف.

ووُصفت القيادة الفتحاوية في تلك المرحلة، وفي أكثر من مصدر، بتحولها من صفة الجماعية إلى الصفة الشخصية، فقد سيطر الرئيس ياسر عرفات على حركة فتح، وصار – كما يُعرف في الأدبيات الفتحاوية – القائد الرمز أو الخِتيار؛ وقد جمع عرفات بيده جميع الصلاحيات وظل حتى آخر أيامه يحرّك جميع الخيوط المؤثرة في حركة فتح، ولا نغفل أيضاً تأثيرات سياسة الاحتلال، التي من أبرزها: تقييد حدود وصلاحيات الكيان الفلسطيني، وتحديداً مصير القدس واللاجئين والمستوطنات والسيطرة على الموارد الطبيعية والحدود.

لذلك؛ فإن المسار المستقبلي للمفاوضات سمح لإسرائيل؛ أن تستهدف السلطة الفلسطينية منذ قدومها، بدفعها بعيداً عن النهج الديمقراطي، وباتجاه تحويل النظام الفلسطيني إلى نظام تسلطي يدور

في فلك الاحتلال، وإلى نظام مجوف من إمكانات التطور الديمقراطي والاقتصادي والحضاري، كما ترك هذا وقعه على الدعوات للحوار والوحدة الوطنية وترتيب "البيت الفلسطيني"، والعلاقة مع المعارضة، والتهديد بانهيار المفاوضات الفلسطينية –الإسرائيلية، وقبر اتفاق أوسلو نهائياً وفرض ترتيبات بالقوة العسكرية، ومما أوقع أيضاً السلطة وحركة فتح التي تقودها في مآزق جدية، شكّلت سبباً لوقوع انفجارات سياسية في المناطق الفلسطينية (هلال، 1998)، وهذا ما أكّدته الخطوات نحو السلام التي كانت تسير جنباً إلى جنب مع استمرار الاحتلال.

وبدخول قيادة فتح في مناطق الحكم الذاتي 1994 توسع جسمها إلى ثلاثة تيارات وتوجهات: **أولها:** يعاني من وهم تحقيق التسوية، حتى بدون الحاجة إلى البندقية وميزان القوى، وتمثّل في شخص محمود عباس "أبو مازن"، **وثانيها:** كان مثّله الرئيس ياسر عرفات، وتميّز بالوسطية، والتأرجح بين التيار الأول، **والتيار الثالث** المتمثل في مجموعة من المقاومين، وهو: في تعارض تام مع التيار الأول، كما اتسم تيار الرئيس ياسر عرفات بالمضاربة بين هذين التيارين، فيقترب من التيار الأول مع كل انحصار وطني فلسطيني، فيما يتماهى من التيار المقاتل، مع كل نهوض وطني، وكان خيار الرئيس ياسر عرفات في المضاربة يمثّل قاعدته الجماهيرية العريضة خير تمثيل، وهنا يمكن؛ أن نسجل أن حركة حماس تلتقي مع حركة فتح في هذين السبيلين المقاومة والتفاوض، ولكن التفاوض وفق رؤية كل منهما.

لا من شك أن الخلاف الذي كان مستعراً بين الرئيس الراحل ياسر عرفات والرئيس محمود عباس، اللذان أخذا على عاتقيهما التوقيع على اتفاق أوسلو، وإضفاء الشرعية عليه في فتح وفي الساحة الفلسطينية، فتح مجالاً واسعاً أمام التدخلات الأمريكية والإسرائيلية، في شؤون السلطة والمنظمة، والساحة الفلسطينية بشكلٍ عام، وتحقيق الاختراقات؛ وصولاً ربما لإحداث انعطافة نوعية في النظام السياسي الفلسطيني.

ومن العلامات الفارقة؛ أن أغلب الفلسطينيين حينها لا يكادون يعرفون تفسيراً حقيقياً أو واضحاً لهذه الأزمة بين الرجلين، **فالأول:** مثّل آنذاك القائد الأول والعام لحركة فتح ورئيس منظمة التحرير، ورئيس السلطة الفلسطينية، والزعيم الأوحد للشعب الفلسطيني، بلا منازع، أما **الثاني:** كان يحتل منصب أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح؛ وإن قدم استقالته من هذه العضوية فيما بعد احتجاجاً منه على ما تعرّض له من ضغوطات من قبل الرئيس عرفات والتيار المؤيد له، وهنا يؤكد الدكتور ناجي شراب:

> "أن فتح نجحت بلا شك في أن تؤسس مؤسسات سياسية دون دولة، ونتيجة لذلك هيمنت فتح على مؤسسات السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية وذلك منذ عام 1996م دون أن ينازعها أحد، حيث أن

انتخابات عام 1996م والتي انبثقت عنها مؤسسات السلطة كانت فتحاوية في المقام الأول" (دنيا الرأي، 2005).

ويعلل أيضاً ما ورد سلفاً، إبراهيم أبو النجا، عندما أعاد إلى الأذهان في قوله:

"أن حركة فتح شكّلت القوة الكبيرة في الكفاح المسلح الفلسطيني، وقدمت قوافل التضحيات والشهداء والأسرى، في وقتٍ كانت فيه حركة حماس غير موجودة على الساحة الفلسطينية، كما أن فتح كان من حقها أن تبحث عن حل لقضية شعبها الذي من أجله انطلقت، وتبلور ذلك في مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام ثم محادثات أوسلو التي بموجبها شكلت أول سلطة وطنية فلسطينية في تونس عام 1993" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي) .

وبموجبها عادت السلطة الفلسطينية إلى الأراضي الفلسطينية لتقيم مؤسساتها، وتفتح الباب أمام أبناء الشعب الفلسطيني، ليلتحقوا بها سواء كانت مؤسسات مدنية أو أمنية على اختلاف تشكيلاتها، وتحت هذا الظرف يورد أحمد نصر: "أنه لم يشترط الانتماء لحركة فتح على أي متقدم لشغل أي: موقع في السلطة ومؤسساتها، بل كان المطلوب الخضوع للشروط المعلنة في وسائل الإعلام والخضوع لاختبارات، أصبح الكل الفلسطيني يشارك في إدارة الشأن الفلسطيني، خاصة بعد أن أُعلن عن انتخابات رئاسية وتشريعية في 1 كانون أول (يناير) 1996" (أحمد نصر، شباط 2009، اتصال شخصي).

3.3. المبحث الثالث: تنظيم حماس النشأة ومواقفها السياسية

1.3.3. جذور النشأة

حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أسسها الشيخ أحمد ياسين مع بعض عناصر الإخوان المسلمين العاملين في الساحة الفلسطينية، ثم امتدت التجربة إلى الضفة الغربية، في الوقت الذي كانت فيه جماعة الإخوان المسلمين في الخارج تنشئ مؤسسات ولجاناً للعمل الفلسطيني في مختلف أنحاء العالم (النواتي، 2002)، لكن وجودها تحت مسميات أخرى في فلسطين يرجع إلى ما قبل عام 1948، وكان (المجمع الإسلامي) في فلسطين، هو: الاسم الذي تتحرك تحته جماعة الإخوان المسلمين، التي تعود بدايات نشأتها في جمهورية مصر العربية خلال العقد الثالث من القرن الماضي، وتحديداً عام 1928، بزعامة مؤسسها الشيخ الإمام حسن البنا، وانتقلت إلى فلسطين في العقد الثالث، وبدأت بفتح شعب لها، في منتصف الأربعينات حيث فتح لها شعبة في القدس ويافا، وغيرها من المدن الهامة.

> "وكان لحركة الإخوان المسلمين مشاركة في حرب 1948 حينما دخل الإخوان المسلمين كمتطوعين من مصر وسوريا والعراق، وكان هناك احتكاك مع الشعب الفلسطيني من خلال ما أنفرد به الإخوان، كحركة مجاهدة في فلسطين، وبالتالي تعرضت حركة الإخوان المسلمين، في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى صدامات، ثمَّ زادت وحورب الإخوان كأشخاص، ثمَّ حوكموا على عقائدهم وأفكارهم وبعد ذلك تعرضت الحركة بداية الخمسينات إلى مدٍ وجذر بسبب مواقفها وجهادها في قضية فلسطين، وكانت من أقوى الأحزاب والحركات الإسلامية، وكان لهم دور كبير مع الشيوعيين في الفترة ما بين 1952 إلى 1955 في إفشال مشروع التوطين في سيناء (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

إذًا كان الإخوان المسلمين يعملون من داخل المؤسسات الوطنية الرسمية للشعب الفلسطيني، منذ بداية نشاطاتهم في فلسطين، وعند قيام ثورة يوليو عام 1952 رحب بها الإخوان وفتحوا مكاتبهم وشعبهم في غزة.

ومع الانتفاضة الأولى، شهدت حركة "الإخوان" في الضفة الغربية وقطاع غزة تحولاً انعطافياً من حركة دعوية دينية إلى حركة اجتماعية سياسية، بتأسيسها حركة "حماس" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي) ومن هذا الدور ترى حماس؛ أن انطلاقتها هي: استمرار لعملها الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم، وافتتاح الفروع والمقرات منذ أواخر سنة 1945، حتى وصلت نحو خمس وعشرين فرعاً قبل حرب 1948، وهي امتداد لعملهم الجهادي ضد المشروع الصهيوني، والذي يعتبرونه

جزءاً من عقيدتهم، منذ أن شاركوا بقوة في حرب 1948، وفي معسكرات الشيوخ بين عامي 1968–1970، وما أعقبها من محاولات الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانينيات من تشكيل تنظيم "المجاهدون الفلسطينيون"، وما اتخذته قيادة الإخوان المسلمين في عام 1985 من قراراً لاستغلال أية أحداث للاشتراك في المواجهة ضد الاحتلال، أي: قبل سنتين من بدء الانتفاضة، وما ساهم في ذلك من عوامل أخرى أدت إلى نضج الفكرة الإسلامية عند أهل فلسطين، وانطلقت في مقاومة اليهود متدرجة من الحجر إلى السكين إلى إطلاق النار، ثمَّ العمليات الاستشهادية، ثمَّ مرحلة التصنيع الحربي والعمليات النوعية (حماد الحسنات، شباط،2008).

وهذا ما يفسر؛ أن حماس منذ نشأتها كانت تمتد جذورها القريبة من جذور حركة الإخوان المسلمين، وتشكّل أحد أذرعها في فلسطين، أما جذورها التاريخية فتعتبرها تلك المرتبطة بجذور الإسلام منذ عهد الرسول"صلى الله عليه وسلم"، وتسير على هذا الدرب والنهج في إطار الفهم الصحيح للإسلام، والهدف أن تكون تعاليم الإسلام هي السائدة، والغاية في إرضاء الله تعالى، وتتمثل قضيتها في تحرير فلسطين من العدو الصهيوني وتعبر في ميثاقها؛ بأن قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث: الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من تلك الدوائر الثلاث، لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وتؤكد أنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي: دائرة من تلك الدوائر، ومع مرور الزمن حاولت؛ أن تستفيد من تجارب الحركات التي سبقتها، وحددت صراعها مع العدو المحتل للأرض الفلسطينية وهذا ما جعلها كحركة شعبية تنطلق من المساجد كما سميت بانتفاضة شباب المساجد، وفيه حددت أنها جزء من جماعة الإخوان المسلمين، وقدم ميثاقها أفكاراً ومبادئ حول رؤية الحركة لمنظمة التحرير وكثير من قضايا التحرير والمقاومة، وهي رؤية لم تكن جديدة بالطبع، بل إنها مستمدة من منهج الإخوان وموقفهم الوسطي والتاريخي (فوزي برهوم، كانون ثاني 2009، اتصال شخصي).

والحركة نمت وتطورت حتى صارت إطاراً كبيراً للعمل السياسي والعمل والعسكري والدعوي، وتبلورت خارج فلسطين باعتبارها حركة قوية وكبيرة هي: الثانية على الساحة الفلسطينية بعد حركة فتح، وانضوى تحت جناحها كل العمل السياسي والإعلامي الذي كانت تقوم به جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وفي الخارج أيضاً (محمد النجار، شباط 2008، اتصال شخصي)،"وكان الشيخ أحمد ياسين مثال الزعيم الملهم والذي لعب الدور الدافع وراء ازدهار الحركة في قطاع غزة" (Knoke.1990).

2.3.3. انطلاق الانتفاضة وتأسيس حماس

ظهر اسم حركة حماس مع انطلاق الانتفاضة الأولى في 1987، وفي 14 تشرين ثانٍ من العام نفسه، أصدرت بيانها الأول الذي عبّر عن مجمل سياساتها وتوجهاتها، كحركة جهادية لها وزنها في ساحة العمل الوطني والإسلامي، ومنذ أن ظهرت كانت تقوم بفعالياتها النضالية والسياسية، دون أن تشارك في أطر القيادة الرسمية للشعب الفلسطيني آنذاك (صالح،2007)، بإعتبار أن هذا يتأتى ضمن قناعتها و صياغاتها المختلفة الواردة في ميثاقها، ومواقفها خاصة تلك الرافضة لأية تنازلات في مستنقع المبادرات السلمية، والمؤتمرات الدولية، ومبدأها في تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، واعتماد الجهاد (الكفاح المسلح)، وتقسيم الدوائر المحيطة بالقضية الفلسطينية لثلاثة دوائر: فلسطينية وعربية وإسلامية.

بيد أن (المجمع الإسلامي) في قطاع غزة مثل اليافطة التي نشطت من تحتتها الحركة قبل انطلاقتها على الصعيد الاجتماعي والتربوي والرياضي، بعد أن استطاع الحصول على تراخيص لجمعيات خيرية ورياض أطفال ومدراس ونوادي رياضية متعددة استغلها في التغلغل في قطاع غزة، من خلال تقديم الخدمات ودعوة الناس إلى التمسك بدينهم والالتزام بتعاليمه، ويرجع بعض الكتّاب؛ أن الوجود السياسي الفاعل لحركة حماس يعود إلى سنة 1973 حيث قررت إسرائيل السماح بترخيص المجمع الذي كان الواجهة التي تشتغل من خلفها الحركة؛ إلاَّ أنه تأكد حضورها كمنافس قوى وربما بديل، عندما نشرت ميثاقها في أغسطس 1988 (أبراش،2006، غ.م) وعلى ذلك؛ فإن موقف المجمع الإسلامي آنذاك على الصعيد السياسي، هو: نفسه موقف جماعة الإخوان المسلمين والذي يتلخص في ضرورة إيجاد دولة إسلامية إخوانية أولاً لتكون قاعدة الانطلاق لتحرير فلسطين.

ومن هذا الدور كان المجمع ينشط ويُحضّر ليوم الصدام مع المحتل، حينما تسنح الفرصة وتنشأ دولة إسلامية إخوانية تكون قاعدة للانطلاق، لكن انتفاضة عام 1987م باغتت المجمع الإسلامي، فسنحت له فرصة المشاركة في الانتفاضة الشعبية العارمة، التي شارك فيها كل أبناء الشعب الفلسطيني، وحينها أسس المجمع ما أطلق عليه "حركة المقاومة الإسلامية" (حماس)، والتي أصبحت مع الوقت إحدى أدوات المجمع الإسلامي السياسية للمقاومة والتنظير الأيدلوجي لكسب الجماهير، ويوضح أحد المعاصرين لإنطلاق الحركة: أن عاملاً آخر كان له دور مهم في خروج حركة حماس إلى الواقع هو ظهور حركة الجهاد الإسلامي منذ مطلع الثمانينات كحركة إسلامية مجاهدة تتبنى الإسلام كأيدلوجية ومقاومة الإحتلال، ولقد مثَّل هذا العامل إحراجاً لنهج المجمع الإسلامي السياسي، خاصة بعد أن بدأ البعض يترك المجمع الإسلامي، ويؤمن بضرورة

المزاوجة بين الدعوة للإسلام ومقاومة الإحتلال (إبراهيم النجار، تشرين ثـانٍ 2008، اتـصال شخصي).

3.3.3. بدايات العمل العسكري

العمل العسكري هو: خيارها الاستراتيجي الدائم في رؤية حركة حمـاس، وتتعامـل مـع المعركة باعتبارها معركة طويلة الأمد، وعليه استمر نهجها بالأداء على الأرض وهي: التربية التي تعتمد عليها في نشوء العنصر من خلال المساجد والمؤسسات والجامعات، ثمَّ ترتقي بهذا العنـصر ليصبح قادراً على حمل الأمانة، وفي تأدية رسالة حركة حماس اتجاه المجتمع الفلسطيني، ومن ثمَّ التعبئة للعنصر ليتفهم حقيقة ما يجري من حوله من صراع مع المحتل، ومن ثمَّ مرحلة التجنيد لتلك العناصر الميدانية لتوصيل أفكار الإسلام والمقاومة، وتكون هي: قاعدة حماس القوية على الأرض لتنطلق من خلالها إلى الجماهير الفلسطينية، وكانت تسير الحركة جنباً إلى جنب مع أسلوب التربية والاستيعاب والتعبئة والتنظيم والتسليح والتجنيد، في إطار العمل الميداني والمؤسساتي والطلابـي والاجتماعي والعسكري، فقبل 1987 كان نهج حماس تربوي دعوي يرافقه بدايات للعمل العسكري في عام 1983 و 1984، وتمَّ خلالها تشكيل لأول خلية عسكرية بقيادة الشيخ أحمد ياسين والقائـد يحيى السنوار هدفها استهداف العملاء والخونة مع الإحتلال، وضُربت تلك الخلية في عـام 1985 واعتُقل على إثرها الشيخ أحمد ياسين، ومع مطلع عام 1987 انطلقت حركة حماس بصورة علنية، لتواجه الإحتلال بمسماها الواضح "كتائب عز الدين القسام" (محمد النجار، شباط 2008، اتـصال شخصي).

وترجع بدايات العمل العسكري لحركة حماس باختطاف الجندي "آفي ساسـبورغ" فـي 3 أيلول 1989 وقتله عن طريق جناحها العسكري "المجاهدون" بقيادة الشيخ صلاح شحادة، وبعد عام من الضربة الشاملة التي تلقتها الحركة لجناحها العسكري والتي أدت إلى اعتقال الشيخ أحمد ياسين وكثير من قادة الحركة ونشطائها، وتفكيك أجهزة الحركة العسكرية والأمنية، نضج فكرهـا مـرة أخرى في إنشاء جهاز عسكري مستقل في تحركه وتنظيمه، يرتبط بسياساتها ومواقفها ويتلقى منها التمويل، الذي سُمي "كتائب عز الدين القسام"، وكانت أول عملية فعلية له هي: اغتيال المـستوطن "دورون شورشان" في مستوطنة كفار داروم في دير البلح في الفاتح من كانون ثانٍ 1992، وتوالت بعد ذلك عدة من عملياتها، و كان من أبرز أبطالها ومقاتليها الشهيد عماد عقل، والشهيد المهنـدس يحيى عياش الذي اغتيل في أوائل عام 1996، و بقي العمل العسكري لحماس بشكله غير المـنظم حتى أواخر عام 1991، ثمَّ تطوّر العمل تطوراً كبيراً بدءاً من العام 1992 وحتى العـام 1994، وخلال عام 1993 وهو: عام الدخول في مرحلة اتفاقات أوسلو، أصبحت حماس في وضع لا تحسد

عليه من العمل العسكري النوعي حتى عام 1997، وأثارت عملياتها الفدائية جدلاً دولياً، انعكس على الداخل الفلسطيني.

واستطاعت أن تقف في موضع الدفاع عن الشعب الفلسطيني من صد ممارسات الإحتلال وسياساته، ومنذ ذلك الحين أصبحت حركة حماس تواجه ناري الإحتلال من جهة، وأجنحة السلطة الفلسطينية الأمنية من جهةٍ أخرى، ومع مطلع عام 1995 خاصة بعد أحداث مسجد فلسطين، كانت بدايات الملاحقة لحركة حماس من خلال الاعتقالات لقياداتها في غزة والضفة الغربية، وغيبت عقبها أعداد كبيرة من قيادات الحركة العسكرية في السجون، وبقي الأمر على حاله، إلى أن جاءت انتفاضة الأقصى عام 2000، فخرجت حينها من سجون السلطة في الضفة والقطاع قيادات حركة حماس العسكرية والميدانية والسياسية والإعلامية، عندما دكّ الإحتلال بقذائف الدبابات والطائرات معظم مواقع الأجهزة الأمنية، واستطاعت الحركة أن تنخرط في الكفاح المسلح من جديد ضد عدوان الإحتلال الذي تمادى بإجرامه ومجازره خلال انتفاضة الأقصى بحق كل من هو فلسطيني (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

4.3.3. مركز قيادة حماس ومصادر تمويليها

تكمن القيادة الفعلية التنفيذية لحركة حماس بيد المكتب السياسي للحركة، الذي هو: أعلى سلطة تنظيمية في الحركة، وتتمثل فيه قطاعات العمل في الخارج والداخل، ويترأسه خالد مشعل منذ 1996، ويضم في عضويته: موسى أبو مرزوق مؤسس المكتب وأول رئيس له، وعماد العلمي، ويرجع تأسيس المكتب السياسي إلى مبادرة الدكتور موسى أبو مرزوق عام 1989، وعلى صعيد قيادة الداخل كان أبرزهم: مؤسسها ومرشدها الشهيد الشيخ أحمد ياسين، والشهيد د. عبد العزيز الرنتيسي، ود. محمود الزهار، وفي الضفة الغربية الشهيد جمال منصور، والشهيد جمال سليم، وجمال النتشة، وحسن يوسف، أما قيادة الخارج: خالد مشعل، وموسى أبو مرزوق، ومحمد نزال، وإبراهيم غوشة وغيرهم، إذ أن العلاقة في التوازن بين الداخل والخارج مستمدة في الأساس من طبيعة توزيع الفلسطينيين في الشتات، وامتدادات حركة حماس وانتشارها، ومن هذا الباب يأتي التقدير الواضح للعلاقة في توزيع الأدوار القيادية والتنفيذية والمهمات، بحيث يحتل الوجود الأول لحماس ونشاطها في فلسطين كلها، ثمَّ في تجمعات الفلسطينيين الذين يصل عددهم إلى أربعة ملايين، وهم في الأردن يشكلون أكبر تلك التجمعات.

ويرجح البعض؛ أن قادة الخارج لحماس وجدت نتيجة الشراكة التنظيمية مع جماعة الإخوان المتواجدة في الأردن وفلسطين وفي مختلف أنحاء العالم، وأسباب أخرى أهمها حماية الحركة وتحريرها من الضغوط والاغتيالات، وبالتالي؛ فإن جزءاً كبيراً من العمل السياسي

والإعلامي والتمويلي والاتصال والحركات والجهات المختلفة الرسمية والشعبية رأت الحركة بأنه يجب أن يكون في الخارج، بسبب الحصار والتضييق وعدم القدرة التي تحاك بقيادة الداخل، واللافت؛ أن القيادة السياسية لحماس في الخارج، أضافت إلى العمل الفلسطيني وإلى حركة حماس إضافات على أداءها وعلاقاتها، ووفّرت لها غطاء سياسي وإعلامي ومالي، وشكّلت أيضاً لجان للعمل في ساحات الأقطار والدول المختلفة.

وفي الداخل قسّم قطاع غزة إلى خمس مناطق، وقسمت الضفة الغربية إلى سبع مناطق، وتعمل كل منطقة باعتبارها وحدة شبه مستقلة، وينسق أعمال المناطق مكتب إداري يمثلها جميعاً، وشكلت في الداخل لجان وأجهزة للعمل مع الأحداث اليومية والانتفاضة والمقاومة والفعاليات السياسية والإعلامية ورعاية أسر المعتقلين والشهداء، ويُعد جهاز الدعوة في الداخل من أهم موارد الحركة في الاختيار والتعبئة والمناصرة وبث فكرة الحركة بين الناس، كما تعتبر حركة حماس أن من بين أهدافها الإستراتيجية، هي: المحافظة على المشروع الوطني، والمحافظة على الشعب الفلسطيني، ومشروع المقاومة، باعتبار أن موضوع نجاحها هو استمرارها في طريق المقاومة (أحمد بحر، آذار 2008، اتصال شخصي).

ويظهر من خلال أدبيات حماس؛ أن لها عملاً مؤسسياً مبنياً على الشورى، لكنها تحرص على عدم الكشف عن آلياته لأسباب أمنية، فضلاً عن الجهاز العسكري الذي يعمل باستقلالية شبه تامة عن الخطين: السياسي والإعلامي، واستناداً إلى تجارب الحركات والمنظمات الأخرى، وما نشر من أن حركة حماس تتلقى تبرعات من داخل فلسطين وخارجها، وكذلك ومن تجمعات الفلسطينيين في الشتات، وتبرعات العرب والمسلمين الشعبية والرسمية، والجمعيات والمؤسسات الخيرية في مختلف أنحاء العالم، كما أقامت الحركة مؤسسات ومشاريع اقتصادية وإنتاجية، ويقوم التمويل أساساً على العمل في الخارج بما تنشط فيه القيادة من اتصالات وعلاقات وعمل (النواتي، 2002) وتشكل قيادة الخارج للحركة مصدراً هاماً للتمويل الضروري، وتفعيل العمل العام في مختلف الاتجاهات والذي يشكل البنية الأساسية والحقيقية للعمل الشامل.

5.3.3. **حماس وموقفها من م.ت.ف ومشاريع التسوية**

حرصت حركة حماس في توجهاتها السياسية على ربط انطلاقتها التنظيمية في أواخر عام 1987، ببقية حلقات النضال الفلسطيني، التي تتابعت منذ العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين، وهي: تحاول دائماً الإشارة إلى البعد الإسلامي لتلك الحلقات، والتشديد على؛ أن ذلك البعد صبغ جهاد الشعب الفلسطيني في مختلف المراحل؛ والتي خبأ في مرحلة الستينات والسبعينات، عندما سيطرت الشعارات العلمانية واليسارية على ساحة الفداء الفلسطيني؛ ومع أن الحركة ولدت من رحم

جماعة الإخوان؛ وأعلنت أنها جناح من أجنحة الإخوان في فلسطين؛ فإنها لم تنظر إلى نفسها من منطلق؛ أنها امتداد طبيعي للإخوان المسلمين فحسب، بل أيضاً لجميع حلقات الجهاد الفلسطيني ضد الغزو الصهيوني (الحروب، 1997).

وفيما يخص علاقتها بمنظمة التحرير، فرؤية حماس تنصب نحو إصلاحها وإعادة هيكلتها، وتعتقد أن م.ت.ف ليست حرة في اتخاذ قرارها بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني؛ لأنها تعتمد في مصادر تمويلها على النظم العربية؛ وبالتالي لا زالت واقعة تحت تأثير تلك الأنظمة (البحيري، وآخرون، 1997) وتقول حماس؛ بأنها مستعدة للاعتراف بها، ولكن بعد إعادة بنائها على أسس ديموقراطية "انتخابات في الداخل والخارج حرّة ونزيهة"، لتشكيل مجلس وطني فلسطيني حرّ الإرادة ولجنة تنفيذية، وكذلك بقية مؤسسات م.ت.ف، وبدماء شبابية جديدة، بدلاً من وضعها المتآكل الحالي .

وبدأ الخلاف بين حماس و م.ت.ف من حيث اعتماد المنظمة على العلمانية تفكيراً وتطبيقاً، بينما حماس تعتمد على المنهج الإسلامي؛ كما أن م.ت.ف أبدت استعداداً للتنازل عن أجزاء من فلسطين مقابل إقامة دولة فلسطينية على ما تبقى من أرض فلسطين (الصالحي، 1999).

كما يرى محللون؛ بأنه لم يتبلور لحركة حماس موقف واضح من المنظمة حيث تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة، والرفض، وبينهما مواقف غامضة كانت تحدد حسب العلاقات بين الطرفين، وكان الشيخ أحمد ياسين، قد قال أثناء وجوده في السجن؛ بأن المنظمة تمثل فلسطيني الخارج فقط، ولا تمثل فلسطيني الداخل، وفي نفس المقابلة قال: "أريد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، السلطة فيها لمن يفوز في الانتخابات" (الصايغ،2002)، لكن في عام 1990 تحدثت حماس بنغمة تصالحية وذلك على لسان محمود الزهار الذي قال؛ بأن المنظمة تمثلنا جميعاً، وقامت حماس بتعيين ممثل غير رسمي لها في المجلس المركزي للمنظمة.

وتبرز أهم مواقف حماس السياسية تلك في وضعها، لشروط دخول المجلس الوطني الفلسطيني وهي (عسيلة، 2005):

1. إعادة تمثيل القوى الوطنية والإسلامية داخل منظمة التحرير، بما يتلاءم مع حجمها الطبيعي على الأرض، وطلبت الحصول على 40% من مقاعد المجلس.
2. المجلس الوطني الجديد غير ملزم بقرارات المجلس السابقة، أي: قبول قرارات 242 و338، أو الاعتراف بإسرائيل.
3. دستور جديد لمنظمة التحرير.

ويرى بعض السياسيين؛ أن تلك البنود الداعية إلى إعادة صياغة البرنامج السياسي والميثاق الوطني، إلى جانب إعادة النظر في الاعتراف بإسرائيل والتنازلات؛ لا يمكن أن تصلح بالنسبة لحماس، نظراً لطبيعة برنامج الحركة والبعد الأيديولوجي والسياسي وكذلك الثقافي، مما يجعلها فعلياً على نقيض مع م.ت.ف، على اعتبار؛ أن م.ت.ف منظمة وطنية علمانية ديمقراطية، لكنها يمكن؛ أن تُبدي الاستعداد للانخراط بالمنظمة، وفق آليات معينة ومن داخل المنظمة، حسب حجمها وتأثيرها ودورها يمكن؛ أن تبدأ العمل على تغيير ما تريد تغييره وفق وسائل وآليات ديمقراطية، ما تسمح به آليات منظمة التحرير وما يتفق عليه بعد ذلك في الحوار (طلال عوكل، آذار 2008، اتصال شخصي).

وأخيراً؛ ومن الواضح أن حماس ما زالت على موقفها من عدم الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني وإصراراها على إعادة هيكلتها، وذلك على الرغم؛ من أن م.ت.ف قد حظيت باعتراف من دول العالم أجمع بما فيها إسرائيل، فمن المعروف؛ أن م.ت.ف أقيمت عام 1964 ممثلة لكل التيارات السياسية الفلسطينية في ذلك الوقت، بما في ذلك القوى التي سلكت العمل الفدائي، برغم تحفظها على تركيبة م.ت.ف؛ إلاَّ أن حماس لم ترفض جوهر م.ت.ف، بل رأت في صيغة م.ت.ف إنجازاً يمكن الاستفادة منه والبناء عليه، بدلاً من هدمه والبدء من جديد.

وعلى صعيد مشاريع التسوية فلم تكن حماس تعنيها تسوية على طريقة فتح ولا سواها (صالح، 2007)، وتركّز موقفها من مشاريع التسوية السلمية، على الأسس الشرعية في رفضها، وشخّصت؛ أن التسوية السلمية في كل صيغها، تنطوي على التفريط بمعظم أرض فلسطين وحق اللاجئين في العودة؛ غير أنها لا تمانع من عقد هدنة لزمنٍ محدود، مع إسرائيل مقابل الانسحاب من الضفة والقطاع، وتسعى إلى إسقاط خط التسوية في الوسط الفلسطيني وإحياء خط الجهاد؛ وتعتبر أن المفاوضات ومشاريع التسوية كلها من مدريد إلي تلك اللحظة مجرد مشاريع، يُقصد بها تصفية القضية الفلسطينية؛ وأنها أثبتت للعالم فشلها (أحمد بحر، آذار 2008، اتصال شخصي).

هذا وتعتبر حماس؛ أنها ليست على خلاف مع اليهود؛ لأنهم يهود مخالفون لها في العقيدة، ولكنها على خلاف معهم؛ لأنهم يحتلون فلسطين، ولا تؤمن بأي: حق لليهود في فلسطين، ولا تمانع في القبول مؤقتاً، وعلى سبيل الهدنة بحدود 1967، ولكن دون الاعتراف لليهود الوافدين بأي: حق لهم في فلسطين التاريخية، وتعتبر صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي "**صراع وجود وليس صراع حدود**" (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي)، وتعتبر حماس؛ أن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود على جزء من الأرض الفلسطينية لا يمكن القبول به؛ معتبرةً

أن قضية التلاعب بالألفاظ، أو التحايل؛ فهذا ليس ممكناً مع المجتمع الدولي ومع إسرائيل، وبالتالي فهي: كحركة لديها موقف سياسي واضح؛ من أن إسرائيل غير شرعية، ولا يمكن الاعتراف بها مهما تكن الظروف والأحوال (كيالي، 2006).

وتنظر حماس إلى إسرائيل على أنها جزء من مشروع "استعماري غربي صهيوني"، يهدف إلى تهجير الفلسطينيين من ديارهم، وتمزيق وحدة العالم العربي؛ وتعتقد أن الجهاد بأنواعه وأشكاله المختلفة هو: السبيل لتحرير التراب الفلسطيني؛ وتردد أن مفاوضات السلام مع الإسرائيليين مضيعة للوقت، ووسيلة للتفريط في الحقوق.

وكانت قد عارضت حماس المشاركة في المؤسسات السياسية للحكم الذاتي حين أنشئت، بإعتبارها من إفرازات اتفاق أوسلو، ونظراً لخطورة التسوية المطروحة تبنت موقفاً يقوم على النقاط التالية (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي):

1. توعية الشعب الفلسطيني بخطورة ومآسي التسوية مع الإحتلال، والاتفاقات الناجمة عنها.
2. تكتيل القوى والأطر الفلسطينية المعارضة لمسيرة التسوية، والتعبير عن موقفها في الساحات الفلسطينية والعربية والدولية.
3. مطالبة القيادة المتنفذة في م.ت.ف، بضرورة الانسحاب من المفاوضات مع الإحتلال، والتراجع عن اتفاق غزة– أريحا، الذي يهدد وجود شعب فلسطين في الداخل والشتات، وفي الحاضر والمستقبل.
4. الاتصال بالدول العربية والإسلامية المعنية، ومطالبتها بالانسحاب من المفاوضات، وعدم الاستجابة لمؤامرة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، والوقوف إلى جانبنا في مواجهة دولة الاحتلال.

وتعتبر حماس؛ أن اتفاق أوسلو عام 1993 بين م.ت.ف وإسرائيل، ومن قبله خطابات الاعتراف المتبادل، ثمَّ تغيير ميثاق المنظمة وحذف الجمل والعبارات الداعية إلى القضاء على دولة إسرائيل، تفريطاً واعترافاً لإسرائيل بحقها في الوجود داخل فلسطين؛ لذا وجبت مقاومته.

الفصل الرابع

بدايات الخلاف بين "فتح" و"حماس"

1.4. المبحث الأول: جذور وتطور الخلاف بين التنظيمين

2.4. المبحث الثاني: انتفاضة 1987 وبدايات تأجيج المواقف والصدام

1.4. المبحث الأول: جذور وتطور الخلاف بين فتح وحماس

1.1.4. مدخل إلى مفهوم الخلاف السياسي

لا شك أن الخلاف يحمل في كهنه معنى للصراع، وهو يخضع لمسألة ذات علاقات أيديولوجية أو تاريخية أو سياسية، ويأخذ أشكالاً تتركز حول الأفكار والنفوذ والسلطة وحجم التأثير في القرار وبذلك نعترف بوجود خلاف فلسطيني حول الهدف، وحول أسلوب العمل ومنهجه، وحول الإحتلال وكيفية مواجهته، وحول الأداء الفلسطيني وتقييمه، إذاً الخلاف عام وشامل، ولم يتوقف الأمر عند حد التضارب في الرؤى والتوجهات وتقييم الواقع وطرق التعامل معه، وإنما تحول الخلاف إلى اقتتال داخلي في العديد من مراحل الثورة الفلسطينية، على الرغم من أن برامج كافة القوى السياسية الفلسطينية تنادي شعاراتها بالوحدة والاندماج، وتفضلها عن واقع الانفصال والاستقلالية، على أمل أن تكون الوحدة هي طريق التحرير.

ولا نستطيع القول؛ أن طرفي الخلاف هما: "فتح" و"حماس" فقط، أو بين دعاة الحل السياسي ودعاة تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وتدمير اسرائيل؛ إنما الخلاف موجود أصلاً في داخل كل فصيل فلسطيني، كما أصبح الخلاف أيضاً يدور حول كيفية الذهاب إلى المفاوضات وعقد الإتفاقات المتعلقة بمصير القضية الفلسطينية، سواء كانت مرحلية أو دائمة، وهذا ما سنكتشفه أيضاً في مضمون دراستنا لموضوع الخلاف السياسي بين حركتي فتح وحماس في الفترة ما بعد إتفاق أوسلو، بحيث لا يخفى على أحد أن الحركتين انقسمتا إلى فريق يرى؛ أن الفلسطينيين عليهم أن يقبلوا ما هو معروض عليهم وأن يأخذوه ويطوروه، وآخر يرى؛ أنه لا بد من مقاومة فعالة تدفع المحتل للإقرار سلفاً بحقوق أساسية للشعب الفلسطيني، ومن ثمَّ الذهاب إلى طاولة المفاوضات لوضع هذه الحقوق موضع التطبيق.

إذاً؛ إن لوحة الخلاف السياسي الفلسطيني كانت ولا زالت قائماً بين الأطراف كافة، ومن خلال فهم الهدف والأسلوب والغاية، ولذلك نقول؛ أن هذا الخلاف هو: الأول من نوعه في تاريخ الثورة الفلسطينية الذي بات يشكل ناقوس الخطر في إحداث انقسام داخل الصف الفلسطيني.

وأن الراجح من آراء الكتاب والمحللين السياسيين، ما قيل؛ أن الخلافات الفلسطينية كانت حاضرة منذ فترة قبل النكبة، وتعززت في فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وحديثاً اتصفت بأنها نابعة نتيجة الفشل السياسي، ومن فشل المفاوضات مع دولة الإحتلال، ومن مواقف تنبئ

باستعداد للتنازل عن مسلمات فلسطينية تتعلق بالحدود والقدس والعودة ورفض التوطين ..الخ، ويلي ذلك خلافات تنظيمية بين أنصار النهج الواحد، ولكننا سنحاول أن نصنفها من أجل الفهم والتوضيح فقط.

2.1.4. جذور الخلاف وإفرازته

يكشف إبراهيم غوشة أحد القادة المؤسسين لجماعة الإخوان في مذكراته؛ أنه: تم إنشاء التنظيم الفلسطيني للإخوان المسلمين في قطاع غزة سنة 1960، والذي شكل أساس التنظيم الذي بُنيت عليه حركة حماس بعد عقود (شبكة العلمانيين العرب، 2009) ويرجح مؤرخين، أن العلاقة من حيث المناكفات والاحتكاكات الفعلية بين حركة "الإخوان" والقوى الوطنية واليسارية في آواخر الأربعينات من القرن الماضي لم تكن قائمة، كون أن حركة الإخوان لا زالت صغيرة الحجم والتأثير، ولم تكن تُلفت انتباه الأطراف الأخرى في ذلك الوقت، وبيّن آخرون؛ أن التباين بين "الإخوان" و"فتح" بدأ مبكراً منذ بدايات نشوء حركة فتح عام 1957 في القاهرة، وفي أوساط الطلبة الجامعيين على يد ياسر عرفات، وعندما انتقلت الحركة إلى الكويت، وكانت تدعو الشباب الفلسطيني إلى الاعتماد على نفسه، وأخذ زمام المبادرة للعمل على تحرير فلسطين، وسط تيار قومي ناصري يركز على الوحدة العربية طريقاً للتحرير، وتيار إسلامي مستهدف يدعو لقيام الدولة الإسلامية طريقاً للجهاد وتحرير الأرض المقدسة وكان الهدف في ذلك الوقت تحرير أراضي العام 1948.

وكانت فتح وقتذاك تعتمد على عناصر نشيطة ومنضبطة من شباب الإخوان، مستفيدة من أجواء الضربة المصرية ضد الإخوان في عام 1954، وكان منهم خليل الوزير، الشاب الإخواني المندفع للجهاد في فلسطين، وكذلك عبد الفتاح الحمود، ومحمد يوسف النجار، ورفيق النتشة، وسليم الزعنون، ويوسف عميرة، ومحمد غنيم وغيرهم، ونتيجة لذلك الصدام بدأ الجسم التنظيمي للإخوان المسلمين يتعرض لنزيف مستمر في عناصره الواعية والمتعلمة، "حيث خرجت الشريحة المتعلمة منهم إلى دول الخليج، سواء هربًا من الاضطهاد الناصري أو بحثاً عن لقمة العيش" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي)، وفي نفس العام أيضاً اختلف خليل الوزير ومجموعته مع الإخوان حين رفع شعار "فلسطين أولاً"، مقابل شعار "أسلمة المجتمع أولاً"، مما دفع المجموعة للخروج من الاخوان (شبكة العلمانيين العرب، 2009).

وفي طورٍ آخر ارتبط نفوذ ونمو الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة، بتراجع الحركة الوطنية المتمثلة في فصائل م.ت.ف وذلك بسبب خروج المقاومة من الأردن، وفتح الباب أمام مشاريع التسوية، والتحول لدى الحركة الوطنية في الطروحات من مفهوم الدولة الديمقراطية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، بدلاً من شعارات تحرير كامل التراب الفلسطيني، ونحو مفهوم إقامة الدولة الديمقراطية، وصولاً إلى فكرة إنشاء كونفدرالية مع الأردن (أبو العمرين، 1999)، كذلك كان للأزمة التي مرت بها م.ت.ف في أعقاب خروجها من لبنان؛ أن شكّلت أرضية مواتية لنمو جماعات كانت هامشية من التيار الإسلامي، وتوغلت تلك المجموعات إلى داخل العمل الوطني، وعملوا من خلال التفسير للشريعة وإعادة صياغة المنهاج، والأفكار الوطنية الفلسطينية وبذل جهود من أجل السيطرة على مركز الحدث الجماهيري (Bhabha.1994).

ومع تشكيل تنظيم الإخوان الفلسطينيين، إنطلاقاً من قطاع غزة عام 1960، بدأ ما يسمى بالمفاصلة، أي: الالتزام إما بمنهج الإخوان، أو بمنهج فتح، وأصبح الإخوان يحذرون التحالفات مع القوى العلمانية، ولكن حتى لو كانت تُتَهم حركة فتح بذلك إلا أنها أثبتت مدى التصاقها بالنهج الإسلامي في تعاملها مع قضية فلسطين، ومثال ذلك فيما أظهرته ذلك الحركة في مناسبات ومحافل عديدة لا للحصر، ويمكن من بينها ذِكر الرسالة التي وجهتها حركة فتح إلى مؤتمر العلماء المسلمين بتاريخ 28 أيلول (سبتمبر) 1968 ونصت بين فقراتها:

> "لا يجوز لأية دولة إسلامية أن تقيم أية علاقة مع العدو، سواء كانت سياسية أو تجارية أو ثقافية أو رياضية، وكل خروج على هذه القاعدة يعتبر إنحرافاً عن الإسلام وخيانة للمسلمين، وتابعت الرسالة: "وأملنا أن يرتفع صوت العلماء عالياُ في رأي الإسلام في كل من يتعاون مع العدو، أو من يمد العدو بأسباب الدمار والهلال لشعبنا، وأن كفاحنا المسلح لا يقف عند حد إزالة آثار العدوان الصهيوني لأننا ثُرنا ضد العدوان كله من أجل تحرير فلسطين بكاملها، وكم يكون مناسباً أن يصدر علماء المسلمين قراراً بهذا المعنى يعلنون فيه الجهاد إلى أن تتحرر ديارنا كلها، مع تحديد رأي الإسلام في كل من يحاول منع أبناء فلسطين أو تقييد خطواتهم في حقهم المشروع المتمثل بالكفاح المسلح والثورة حتى النصر بإذن الله" (رسالة فتح لمؤتمر العلماء المسلمين، 1968).

وبالعودة نجد أن أول احتكاك حدث بين فتح والإخوان، عندما حدث تفاهم مشترك عام 1968 على إنشاء قواعد الشيوخ في شمال الأردن، وخوض معارك ضد الاحتلال الإسرائيلي، وكان الإخوان يعتبرون أنفسهم سابقين لفتح بالعمل الجهادي في حرب 1948م، بقيادة كامل الشريف ومعروف الحضري وغيرهم، ابتداءً من قطاع غزة، وصولاً لبيت لحم وحتى مشارف القدس (المجد،2008)،

وهذا ما يؤكده ميثاق حركة حماس؛ بأن انطلاقتها هي: استمرار لعمل الإخوان الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم، وافتتاح الفروع والمقرات منذ أواخر سنة 1945، حتى وصلت نحو خمس وعشرين فرعاً قبل حرب 1948، وهي امتداد لعملهم الجهادي ضد المشروع الصهيوني، والذي يعتبرونه جزءاً من عقيدتهم؛ منذ أن شاركوا بقوة في حرب 1948، وفي معسكرات الشيوخ بين عامي 1968-1970، وفي محاولات الشيخ أحمد ياسين في أوائل الثمانينيات؛ إلى أن تمَّ كشف تنظيمه العسكري (المجاهدون الفلسطينيون)، واعتقل سنة 1984، وفي عام 1985 اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً، باستغلال أية أحداث للاشتراك في المواجهة ضد الاحتلال، أي: قبل سنتين من بدء الانتفاضة الأولى (حماد الحسنات، شباط،2008).

وتعتبر فتح نفسها السباقة في إطلاق الرصاصة الأولى في كانون ثانٍ (يناير) 1965 (المجد،2008)، ويُرجح أحد مؤسسي حركة حماس الأوائل في مقابلة معه؛ أن الخلاف يعود لبداية سبعينات القرن الماضي، كون حماس جاءت امتداداً لحركة الإخوان المسلمين؛ ويرى أن الخلاف في بداياته كان خلافاً فكرياً بين الفكر اليساري والفكر الإسلامي من باب التزاحم على المكانة، في الوقت الذي كانت فيه حركة فتح مستأثرة على المنظمة وتدرك؛ أن أي: إطار فكري جديد يمثل منافس لها، ويستفيض في قوله:

> بأن حركة فتح شاخت بعد الخلافات وبعد العمليات التي حدثت في الأردن وفي حرب لبنان، عندما أُزيحت المنظمة وأُبعدت عن حدود القضية في فلسطين، ومُزقت وبدأت تضعف وتسيطر عليها المشاكل والخلافات الداخلية والصراعات؛ إلى أن وصل الحال بها؛ أن تجد من الإنتفاضة فرصة؛ لأن تستعيد مكانتها وقوتها، ولكن في ذلك الوقت شعرت؛ بأن هناك تيار إسلامي منافس لها، وكانوا حينها يتهمون حركة حماس التي كان يحتضنها المجمع الإسلامي؛ بأنها شُكّلت على أيدي المخابرات الإسرائيلية؛ كافتراءات وأكاذيب يروجونها، وينفي هذا الافتراء بالقول؛ أن المجمع قام في عام 1973 وكان قد حصل على الترخيص عام 1976 حين كانت كافة المؤسسات تأخذ تراخيصها من اسرائيل؛ بحكم أن السلطة الفعلية كانت وقتها في أيدي الإحتلال (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

ويتفق محمد شمعة وآخرون من قياديي حركة حماس؛ أن الخلاف تاريخياً بدأ منذ بداية الثمانينات، عندما بدأ يخرج طور حماس والإخوان في قطاع غزة؛ فتخوفت حركة فتح على مشروعها، وأصبحت في حالة مناكفات مع شباب الحركة الإسلامية في قطاع غزة والضفة، حتى في الخارج بدأت المناكفات في الجامعات والمؤسسات والأندية، وفي داخل الأطر الشبابية، وكانت أبرز تلك المناكفات في الجامعات مثل: الجامعة الإسلامية في غزة، وبيرزيت، والنجاح، وبعض المساجد، وكانت تصل

المناكفات إلى حد المناوشات بالأيدي مع أبناء الحركة الإسلامية، ولم تكن حماس قد حملت نفس المسمى، بل كانت تتبع المجمع الإسلامي، تحت شعار الإخوان المسلمين وكانت تكتب بيانات بأسماء عدة، أحياناً تكتب بإسم حركة الإخوان المسلمين، وأحياناً بإسم الحركة الطلابية، وأحيان أخرى بإسم الحركة الإسلامية، حتى لا تُستهدف من قبل الإحتلال الإسرائيلي.

"حينها بدأت تنهج حركة فتح أسلوب خطير يتمثل في عمليات الاغتيال، فكانت محاولة اغتيال الدكتور اسماعيل الخطيب، الذي قدِم من السودان وهو: من الإخوان المسلمين، ليتولى منصب رئاسة الجامعة الاسلامية، وبمجرد أن وصل الى فلسطين بعدة أسابيع تم اغتياله وهو: خارج من بيته وتمَّ ضبط المجموعة التي اغتالته على يد الاحتلال الاسرائيلى، واعترفوا جميعهم حينذاك؛ بأن حركة فتح في الخارج هي: التي كلفتهم باغتياله، وأخذ ذلك الأسلوب منحى خطير لعمليات الاغتيالات، وما كان يعقبها من أحداث ساخنة كانت تؤجج المواقف (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

ويورد د.عاطف عدوان، بأن الشيخ أحمد ياسين أكد أن حركة فتح هي التي قتلت اسماعيل الخطيب، حيث وقعت إبان تلك الحادثة إصابات بين التنظيمين فتح وحماس، ولم يستخدم السلاح الناري إلا في حالات محدودة، وهي قتل إسماعيل الخطيب وإلقاء القنابل على منزل محمد صقر، رئيس الجامعة الإسلامية (عدوان، 1991).

وجديرٌ بالذكر أيضاً؛ أنه في أواخر السبعينات، أي: في عام 1979 حدث هناك تحالف بين فتح والإخوان في النزول بقائمة مشتركة في انتخابات الهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة ضد الشيوعيين، وقبل أن يقرر الشيخ أحمد ياسين الانفتاح على الفصائل الوطنية سياسياً، جاءت المبادرة من حركة فتح، حيث اتصل أسعد الصفطاوي (وهو أحد قيادات فتح في غزة، وكان عضواً في جماعة الإخوان المسلمين في النصف الأول من الخمسينات)، بغية إنهاء سيطرة الشيوعيين على الهلال الأحمر، لكن ذلك التحالف مع فتح لم يستمر طويلاً، وسرعان ما تبدد ذلك الاتفاق والتلاقي، وانتقل الصراع من السيطرة على الهلال الأحمر (الذي حسم اليساريون سيطرتهم عليه) إلى الصراع على الجامعة الإسلامية، فحركة الإخوان أرادت أن تحافظ على الهوية الإسلامية للجامعة، بينما تحالفت حركة فتح في تلك المعركة مع الشيوعيين، وبعض المستقلين لتغيير اسم الجامعة (أبو العمرين، 1994).

"كما كان لدى المنظمة آنذاك توجه؛ في أن تستأثر على الجامعة الاسلامية، وكان الإخوان المسلمين، يرون أنهم أولى الناس في إدارتها، كونها تحظى بطابع إسلامي، ويرفضون أن يشرف عليها علمانيون

ويساريون، وكما كان الإخوان يأملون؛ بأن يكون رئيس الجامعة، ومجلس أمنائها، منهم: ذو طابع إسلامي بدرجة أولى، وكما شعر الإخوان؛ أن هناك ضغوطاً وتحالفاً يُمارس من قبل فتح واليسار على الشيخ محمد عواد (رئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية) سيما عندما أُستدعي الشيخ عواد إلى الأردن، وقابل خليل الوزير "أبو جهاد"، وطلب منه عقد اجتماع لمجلس الأمناء وتقديم استقالته من الرئاسة، وتوسيع المجلس ليشارك فيه اليسار (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

ويقول د. عاطف عدوان، أنه في تلك الحادثة مورست ضغوطات من قبل تحالف بين فتح واليسار على الشيخ محمد عواد لإجباره على عقد اجتماع للمجلس وتقديم استقالته من الرئاسة وتوسيع المجلس، وفي هذه المسألة وقف الإخوان مع الشيخ محمد عواد، لإفشال الاجتماع الذي كان من المقرر أن يقدم فيه استقالته (عدوان، 1991)، وتطور الأمر؛ إلى أن تمَّ إلغاء الاجتماع وإفشال قرار الاستقالة، وكان الفضل وراء إفشال الاستقالة هو: الالتفاف الجماهيري الكبير من مؤيديهم الذي أحاط أمام مبنى الجامعة الإسلامية يوم الاجتماع في 7 كانون أول (يناير) 1980، وفي اجتهاد شخصي من بعض المجموعات، كان حرق الهلال والخمارات في ذلك الوقت، وهذا ما أوقع الإخوان في ورطة؛ لأنهم لم يكونوا قاصدين أو معنيين بفتح باب هذا الصراع، فكان هناك الاعلام الموجه من طرف المنظمة وجريدة الفجر بالتحديد وغيرها، في أن ينعتوا شباب المجمع بذلك الوقت، حتى قيل عنهم شباب الرعاع وحملة الجنازير واستغلوا تلك الأحداث استغلالاً كبيراً في مواجهة الإخوان في ذلك الوقت (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي)، كما وشهدت تلك الفترة الكثير من المحاولات داخل صرح الجامعة الاسلامية بين التيار الوطني اليساري والتيار الاسلامي.

وشهدت العلاقة بين التيارات الوطنية والإخوان منذ تلك الفترة وحتى عام 1987، خلافات إضافية بسبب الخلاف الأيديولوجي في وجهات النظر، بشأن القضية الفلسطينية وكيفية حلها، إضافة إلى عدم رضا الإخوان المسلمين عن التوجه العلماني الذي تبنته م ت ف، هذا من طرف الإخوان، وكذلك؛ فإن م.ت.ف كانت تثير الشكوك حول صدق النوايا الوطنية لحركة الإخوان، ويعتقدون أنها تعمل في خدمة النظام الأردني (أبو عمرو، 1989)، وتلك الأحداث لم تقتصر فقط على شباب م.ت.ف في قطاع غزة، بل أُستدعي طلبة من جامعة بيرزيت في الضفة الغربية، للاستيلاء على الجامعة، ولكن رغم تلك الأحداث؛ إلاَّ أن مخططات الاستيلاء أُفشلت واستطاع التيار الإسلامي، أن يحسم الصراع لصالحه، وأن يفشلوا كل التدخلات سواء في الداخل أو الخارج (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

ويورد ربعي المدهون في مجلة شؤون فلسطينية:

"في البداية، استفادت سلطات الاحتلال إلى حد كبير من التعاليم النظرية والأيديولوجية للجماعات الإسلامية، فقد وضعت هذه التعاليم "الحركة الإسلامية" في صراع مباشر مع المجموعات الوطنية، خصوصاً اليسارية والماركسية، وفي الوقت عينه استفادت الحركة الإسلامية من موقف سلطات الاحتلال الداعم – ضمناً لها – والقائم على عدائها للمجموعات الوطنية، التي تخشاها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من غيرها" (المدهون، 1988، ص30).

ونسجل في ذلك؛ أن محاولة إسرائيل الداعمة في تلك الاتجاه، لا يعني، بشكل ما؛ أن ذلك الاتجاه عميل، أو مرتبط؛ فسياسة إسرائيل كانت على الدوام تمزيق الصف الفلسطيني، وتدمير خط المقاومة، وفقاً لحسابات وخطط خبيثة؛ يمكن أن تتخذ تلاوين مختلفة؛ لذلك يمكن أن تعمل الأجهزة الإسرائيلية على جميع الخطوط، لإضعاف وتصفية المقاومة، وتمزيق الصفّ الفلسطيني، ومن هذا المنطلق يضيف المدهون:

"أن الإحتلال كان يدرك حقيقة الصراع الناشب بين الأطياف الفلسطينية، وكان يعمد دوماً على توفير المناخات المناسبة لتأجيجه، ليصل إلى أقصى ذروته، ومن بين مظاهر ذلك عدم اعتراض قوات الاحتلال الإسرائيلي لعدد من السيارات التي أقلت أنصاراً للحركة الإسلامية من مدينتي غزة والخليل إلى جامعة بيرزيت في حزيران (يونيه) 1980، للمشاركة في اضطرابات شهدتها الجامعة حينذاك" (المدهون، 1988، ص31).

وفي أثناء تلك الأحداث كانت عملية اغتيال الدكتور الخطيب، ويورد محمد شمعه أحد المؤسسين الأوائل لحركة حماس:

"كانت عملية اغتيال الدكتور إسماعيل الخطيب بمثابة رسالة موجهة لكل من استدعوا من طرف الإخوان للعمل بالجامعة لتقول لهم؛ أن مصيركم هو: مصير الدكتور الخطيب، وبهذا الفعل حاول الإسلاميون؛ أن يوصلوا رسالة قوية لهم؛ مفادها أن دماء الدكتور الخطيب لن تذهب هدراً؛ وأن تلك الجموع الكبيرة التي خرجت في تشيع جثمانه التي تمَّ الحشد لها على مستوى قطاع غزة، كانت بمثابة الرد والمدافع لأي: محاولات قد تمس بصرح الجامعة، وبين حين وآخر، كانت هناك محاولات تهدف إلى تغير اسم الجامعة إلى اسم جامعة غزة، على الرغم من؛ أن الجامعة الإسلامية انبثقت عن جامعة الأزهر في مصر وما كان بها من معهد ديني وما حملته من تخصصات، حملت الفكر الشرعي الإسلامي، فالصراع هنا بدأ حول الفكر من الذي سيسيطر على الجامعة، في ظل عراك متصارع بين طرحين: أن تكون الجامعة إما إسلامية أو علمانية" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

فالخلاف كان حول هذا الأمر، وكانت وقتذاك الحركة الإسلامية بدأت تظهر بقوة في نهاية السبعينات؛ بعد أن كانت الحركة تمثل قوة كامنة، خاصة مع بدء انتخابات الهلال التي شارك فيها الإسلاميون مع حركة فتح ضد الشيوعيين.

"وفي الفترة ذاتها لم تكن الحركة الإسلامية "الإخوان" دعوية فقط؛ وإنما ذات أنشطة سياسية جهادية، وبالتالي كان الإخوان يُتهمون بذلك الحين، من باب التشنيعات والافتراءات؛ لأنه حينها كانت الأرض خصبة للطعن بالحركة؛ وأن ما حصدته الحركة من ثمار، كان نتيجة لعاملين: الأول: ما لحق بالإخوان من اتهامات، والثاني: من المظلومية التي تعرض لها الإخوان من اعتقالات وملاحقات، وهذا ما أعطاهم شيء من التعاطف، وأظهرهم أناس مظلومين" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

لقد شهدت العلاقة بين الإخوان والتيارات الوطنية الأخرى في الفترة 1980–1987 عدداً من الصدامات الدامية؛ لفرض السيطرة والنفوذ على الشارع والمؤسسات في قطاع غزة، وقد سقط في تلك الصدامات قتلى (الجامعة الإسلامية، 1986)، واشتد الصدام في عام 1983 وكان مركزه الجامعة الإسلامية، ونشأت الخلافات الدموية بين الطلبة، وامتدت لتطال أنحاء شتى في القطاع، وكانت الخلافات تدور رحاها في مدينتي خان يونس ورفح، واستمرت الخلافات بين مدٍ وجزر؛ إلى أن بدأت الانتفاضة عام 1987 (عدنان العصار، شباط 2008، اتصال شخصي) لكن تلك الحقبة شهدت ما يسمى حرب البيانات، وكان كل طرف يستخدم ضد الطرف الآخر أقصى الأوصاف، بما تحتويه تلك البيانات من عبارات التخوين والتكفير ضد الاتجاهات الوطنية، ومن أمثلة تلك البيانات: ما صدر بتاريخ 8 حزيران 1983؛ يحمل توقيع (القيادة المركزية المؤقتة للجبهة الوطنية الفلسطينية المتحدة)، وعنوانه: "الإعتداءات الدامية التي نظمها الطابور الخامس – الإسلامي– في جامعة غزة (الجامعة الإسلامية،1986)، واللافت؛ أن البيانات التي صدرت عن حركة الإخوان بكل التسميات التي استخدمتها، لم ترد فيها عبارات التخوين أو التكفير ضد الاتجاهات الوطنية؛ وإنما ركّزت على المطالبة بتغليب المصلحة العليا وتحكيم العقل في كافة المواقف والأحداث" (الجامعة الإسلامية، 1986).

والملاحظ؛ أن البعد الفكري والأيديولوجي لعب دوره، في تأجيج ذلك الصراع لاسيما بشأن القضية الفلسطينية وكيفية حلها، ويدعم ذلك قول أحد المؤسسين الأوائل لحركة حماس بالقول أن: "الخلاف في بداياته كان خلافاً فكرياً بين الفكر اليساري والفكر الإسلامي، من باب التزاحم على المكانة" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي)؛ وهذا ما يؤكد؛ أن "الإخوان" في فلسطين كانوا ينظرون في العقيدة والمنطلقات الإسلامية أساساً ثابتاً للعمل ضد كل من يحمل "التوجه العلماني"،

أو منطلقات عقائدية، ومشروعات مضادة، ومخالفة لنهج الإسلام، وتذكر حماس في ميثاقها؛ أن علاقتها مع الحركات الوطنية:

"أن حماس تبادل الحركات الوطنية الاحترام ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتطمئن كل الجهات العاملة لتحرير فلسطين؛ أنها لها سند وعون قولاً وعملاً حاضرًا ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية ولا تُصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع حق الدفاع عن النفس" (دخان، 2004).

فمن المعروف؛ أن حركة فتح بدأت محاولاتها لتشكيل حركة وطنية فلسطينية مستقلة عن الأنظمة العربية منذ عام 1950، أي: بعد النكبة بسنتين تقريباً، وتبلورت جهود المناضلين الأوائل عن تأسيس رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، وتذكر فتح في العديد من المناسبات والمحافل؛ أنها تؤمن بتعدد الرؤى والأحزاب، كونها تمثل حركة تحرر وتحتاج إلى كل القوى والإرادات؛ ولا تريد أن تخسر أي قطاع من قطاعات الشعب الفلسطيني، فكانت هناك محاولات مستمرة للوصول إلى صيغ موحدة في الجانب الميداني والعملياتي على الأقل، كما تعتبر؛ أن م.ت.ف بمثابة الجامع لكل القوى والاتجاهات الفلسطينية.

2.4. المبحث الثاني: انتفاضة 1987 وبدايات تأجيج المواقف والصدام

بالقطع فأن الخلاف بين التنظيمات الفلسطينية وصل بحاله إلى حد اختطاف المواقف وأسبقيات الأحداث، والشاهد ليس ببعيد عندما نتأمل في واقع كتابات من دونوا التاريخ حول مسألة من هو التنظيم الفلسطيني الذي يعتبر البادئ الفعلي في إشعال الانتفاضة الأولى التي اندلعت في ديسمبر 1987، بحيث ترى حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين نفسها البادئ الفعلي لهذه الانتفاضة، وفي هذا الصدد يقول د. عبدالله شلح "كان السادس من أكتوبر 1987 الذي اشتبكت فيه حركة الجهاد الإسلامي اشتباكاً مسلحاً مع قوات الاحتلال الصهيوني – معركة الشجاعية – هو أهم العوامل المبكرة التي أشعلت الانتفاضة" (عسيلة، 2005).

بينما يصف خليل الوزير (أبو جهاد) الذي كان يحتل موقع نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية وقتذاك، تفجير الانتفاضة وتصاعدها،"بأنها انتفاضة كل الشعب الفلسطيني بكل فئاته العمرية وبكل شرائحه الاجتماعية وقواه وإتجاهاته السياسية، إذ لا يوجد بيت واحد في فلسطين المحتلة لم يقدم شهيداً أو جريحاً أو أسيراً أو معتقلاً، ورصاص جيش الاحتلال يوجه إلى صدور الجميع بلا استثناء ولا تفرقة ولا تمييز"، ويورد أيضاً حسبما نص في كتابه "أحاديث عن الانتفاضة" (الوزير، 1989):

> "أن سلطات الاحتلال حاولت في بداية الانتفاضة أن تثير تناقضاً بين قوى شعبنا، بجانب المحاولة المكشوفة للطعن في شمولية م.ت.ف لشعبنا وقيادتها لانتفاضته الكبرى، كما سعت سلطات الاحتلال إلى محاولة استعداء الرأي العام الغربي على الانتفاضة انطلاقا من إثارة موجه التعصب الديني، أو بالربط المزعوم بين الاتجاهات الإسلامية وبين ما يسمى بالحركات الإرهابية، لكن هذه المزاعم لم تصمد طويلاً وانهارت تماماً، إذ اكتشف العالم كله مع استمرار الانتفاضة وتصاعدها أن الشعب الفلسطيني كله يناضل تحت العلم الفلسطيني وراية م.ت.ف" (الوزير، 1989).

ولا من شك أنه منذ تأسيس حركة حماس أخذ الصراع بين المشروعين (الإسلامي والوطني)، أشكالاً عنيفة خصوصاً في قطاع غزة، عندما انطلقت الانتفاضة الأولى في 18 كانون أول 1987، وسُميت تلك الانتفاضة "بانتفاضة الحجارة" حيث قادتها حركة فتح وفصائل منظمة التحرير تحت مسمى القيادة الموحدة، فيما صعد خلالها قيادات الحركة الإسلامية، ولم يكن من الممكن توحيد هذه القيادات السياسية بسبب التباين في رؤيتهم (المجد، 2008)، ويقول أحد قيادي الجهاد الإسلامي:"إذا أردنا أن نتحدث بموضوعية وواقعية، فكل فصيل من فصائل المقاومة منذ اندلاع الإنتفاضة، كان يسعى؛ أن يضم إليه أكبر عدد من المؤيدين والمقاومين، من خلال تشديد ضرباته الفدائية ضد الإحتلال وطرح

تاريخه النضالي" (إبراهيم النجار، آب 2008، اتصال شخصي)؛ ويُذكر أن حماس آنذاك قدمت مشروعاً لقيادة مشتركة لكل الفصائل في الإنتفاضة، قالت فيه: لا مانع لديها من إيجاد قيادة مشتركة للانتفاضة، تمثل كل الفصائل الفاعلة في الوطن المحتل، وتقوم هذه القيادة على أسس نورد أهمها (حروب، 1997):

1. تلتزم هذه القيادة بالثوابت الإسلامية الوطنية للشعب الفلسطيني المستندة لحقه المطلق والكامل في كل فلسطين.
2. ترفض هذه القيادة كافة مشاريع التسوية السياسية المطروحة مهما كان مصدرها، ما دامت تنتقص من السيادة على فلسطين كاملة، حتى لو كان ذلك مرحلياً، وتتعهد بمحاربة هذه المشاريع.
3. يتم تحديد هدف الإنتفاضة المباركة بطرد العدو المحتل دون تقديم أية تنازلات عن أي من الحقوق.
4. تطالب تلك القيادة م.ت.ف وبقية القيادات السياسية للفصائل المشكلة لها، بالتجاوب مع طموحات الإنتفاضة، والعمل على توفير إمكانات الإسناد الجهادي الكامل في الداخل ومن الأراضي المجاورة.
5. يتم تمثيل كافة القوى الفاعلة في الإنتفاضة لتلك القيادة تمثيلاً نسبياً حسب حجومها وفعالياتها.

وما يُلفت النظر هنا؛ أن التحدي الأكبر الذي كان قائماً بين حركتي فتح وحماس مع بدايات تلك الإنتفاضة، كان عندما حاول كلاهما تقديم توجيهات متضاربة واستراتيجيات وأيدلوجيات متنافسة لتوجيه الانتفاضة، وصولاً إلى كسب قلوب وأذهان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال توزيع المنشورات، وتنظيم المظاهرات، وأصبحت تسعى حركة فتح لخلق حالة أولى وهي: لا بد من الاعتراف من جانب المجتمع الدولي بها، وكانت استراتيجيتها لإثبات الواقعية إلى العالم، بينما سعت حماس، من جانبها إلى الرفض الثابت لهذا النهج لاسيما في جميع ما تلاه من تحركات، نحو أية مفاوضات تؤدي إلى حل وإقامة دولتين في أراض الوطن المحتل، وكانت النتيجة؛ أن ياسر عرفات وحركة فتح التي يتزعمها حينذاك أقوى على المستوى الدولي، لكنها فقدت مصداقيتها بين بعض الفلسطينيين، الذين رأوا؛ أن اعترافاً ضمنياً مع إسرائيل ما هو: إلاَّ علامة ضعف (حماد الحسنات، شباط، 2008).

وبالرغم من هذا وغيره من المواقف، ظلت التوترات شديدة ، وتميـزت باسـتمرار الحـرب الإعلامية والمناوشات المتفرقة، وعبر استخدام العصي والسلاح الأبيض في أغلب تلك الصدامات، ولم يستخدم السلاح الناري إلاَّ في حالات محددة.

ولكن ما كان يبرز صورة العلاقة المتوترة بين أنصار التنظيمـين: "فـتح" و"حمـاس"، بعـد الانتفاضة الأولى، هي: تلك النظرة الذي سيطرت على أبناء فتح الداخل، في سـر الغيـاب والتـأخر الطويل للتنظيم الإخواني القديم الذي لم يظهر، على الرغم من قدمه، على ساحة العمـل المقـاوم إلاَّ متأخراً، ومتأخراً بدءاً من عام 1987 وما تلا ذلك.

"ويذكر أحد القياديين في فتح؛ أن حركته عندما مارست الانتفاضة عام 1987 كانت السباقة إلى ذلك كما كانت السباقة إلى إطلاق الرصاصة الأولى، وبعدها خرجت حركة حماس إلى حيز الوجود دون الاتفـاق مع بقية أطراف الانتفاضة، من الكل الوطني الفلسطيني، وانتهجت نهجاً وجهت من خلاله ممارسة العنف ضد أبناء حركة فتح بالآلات الحادة والجنازير وبشعارات من بينها هي دخول الجنة بدم أبناء فتح، وكان لديها شهية مفتوحة في أن تصل إلى قيادة الشعب الفلسطيني دون اعتبار لعلاقات وطنية أو وحدة وطنية أو حتى شراكة، تضم ألوان الطيف الفلسطيني؛ فحركة فتح رفضت منذ البدايات؛ أن تنتهج نهـج لـون بعينه، بل بحثت عن برنامج القاسم المشترك، وهذا شكّل لها حصانة وقبولاً وحضوراً وريادة في الساحة الفلسطينية، ولم تؤمن باللجوء إلى الاقتتال في الخلافات الداخلية، بل كانت تمنع اقتتال الفصائل ولجوءها إلى السلاح، وكان شعارها الذي ما زالت تؤمن به: "أن الدم الفلسطيني خط أحمر" (إبراهيم أبـو النجـا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

بينما يشير أحد مؤسسي حماس؛ أن الخلافات بدأت مع فتح بالتحديد منذ بداية الانتفاضة مـن خلال الفعاليات التي كانت تقوم بها الحركة، عندما استشعرت فتح؛ أن هناك حركة جديدة تمثل تيـار إسلامي منافس وقوي، يحاول أن يستأثر بالمنظمة، وعندما مضى ثلاث أسابيع على انطلاق الإنتفاضة، وكانت حماس وحدها في الساحة، وخرجت آنذاك أول مظاهرة للقيادة الموحـدة، قـام أبنـاء حمـاس بتجييرها الى مظاهرة، بالاشتباك مع الجيش الإسرائيلي (محمد شمعة، كـانون أول 2008، اتـصال شخصي)، واللافت للنظر؛ أن الروايات بدأت تحاك وتطفو على السطح؛ منذ أن انطلقت حماس كتنظيم على الساحة الفلسطينية وظهورها كمنافسٍ جديد للحركات الفلسطينية الأخرى، ووصلت إلى حد اتهـام حماس؛ أنها صنيعة المخابرات الإسرائيلية, ولكن البعض الآخر يقول: إن حركة حماس هي: من كانت تحارب حتى قبل ظهورها؛ وإن ظهورها مثّل في حد ذاته خطر كبير على حركة فتح باعتبارها جاءت كمنافس جديد وقوي على الساحة الفلسطينية، وفي هذا الطرح يؤكد إبراهيم أبو النجا:

"أن الخلاف بين فتح وأي: تنظيم فلسطيني على الساحة الفلسطينية كان على الخط السياسي والبرنامج السياسي والتمثيل السياسي والكيانية الفلسطينية غير التابعة لأي جهة، أو على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وفتح دائماً كانت مع الحوار الوطني؛ لأنه الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالحفاظ على بقاء الفلسطينيين، وتفرض وجودهم، وكان هذا مبدأ من مبادئ فتح الأساسية، وترجمة ذلك من خلال فتح الحوار من أجل دخولهم المجلس الوطني، وكانوا يرفضون ذلك إلاَّ بشرط؛ أن تكون نسبتهم في المجلس الوطني 40%، وكان هذا مرفوضاً من قبل الفصائل كافة" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

ويؤكد أحد القياديين الأوائل في الجهاد الإسلامي؛ أن مرحلة ما قبل أوسلو كانت فيها حركة فتح هي: رائدة النضال الفلسطيني وكانت تمثل أغلبية الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وحازت على القبول والتأييد من خلال برنامجها السياسي المرن والشامل وأسبقيتها في المقاومة؛ فبرنامجها السياسي كان يتلخص في أن فلسطين من البحر إلى النهر هي: ملك للفلسطينيين؛ وأن المقاومة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين؛ وأنه لا مفاوضات مع الإحتلال ولا اعتراف لمن احتل الأرض وشرد الشعب، ويؤكد: "أن هذا البرنامج السهل والمفهوم لدى كل طبقات الشعب الفلسطيني، والذي يحافظ على حق الفلسطينيين في أرضهم المحتلة، كان بمثابة موقف وتشخيص واقعي ووطني، ووضع فتح في المقدمة وجعل الشعب الفلسطيني يؤيدها وينتمي إليها خاصة؛ وأنها أيدت أقوالها بالفعل المقاوم على الأرض الفلسطينية وخارجها" (إبراهيم النجار، آب 2008، اتصال شخصي).

وأخيراً؛ نؤكد أنه من الطبيعي أن يحتل هذا التنافس موقعه المتقدّم؛ بعدما لاحظنا أن الخلاف تأجج عشية انطلاق حركة حماس كتنظيم فلسطيني جديد له عنوانه وقياداته، مع بدايات الانتفاضة الأولى 1987، التي أعقب أحداثها المفاصلة في المواقف والرؤى، وأدت إلى إصدار بيانات مختلفة، وعدم التنسيق في الفعاليات والنشاطات، وأصبحت حماس منافساً واضحاً لمكانة حركة فتح، حيث تمددت حماس وزادت شعبيتها بشكلٍ واسع، وأصبحت منافساً حقيقياً لها في مختلف المواقع والميادين، واستطاعت في كثير من الأحيان؛ أن تتغلب على فتح من حيث المكانة والهيمنة خاصة في الانتخابات، التي كانت تجري في بعض النقابات والمجالس الطلابية، وتسببت هذه المنافسة عن حدوث بعض المشاحنات المتفرقة، التي كان يتم احتواؤها على الفور.

بيد أنه في غمرة الانفعال بين حركتي: فتح وحماس، أثناء الانتفاضة الأولى عام 1987 طرحت كلاهما مفاهيماً وفكراً، كي تقود به النهوض الجماعي الجماهيري لرفض الاحتلال، وكذلك مختلف المنظمات الفلسطينية، وأبرزت فتح في طرحها؛ أنها حركة الشعب الفلسطيني فهي: ليست حزباً ولا جبهة، وبذلك فهي: تصنع فكراً ولا تتبنى أيديولوجية حزبية، وأمام سلوك ذلك التنظيمين اللذان

حاولا كسب المواقع وقلوب الجماهير، لا يسعنا في هذا السياق القول إذا كانت حركة فتح قد أخفقت في الوصول إلى الهدف – تحرير كامل فلسطين، فقد حققت عدداً من الإنجازات تحسب لها بالتقدير، وذلك من حيث، القدرة على التنظيم، والقدرة على التحرك وسط الظروف المعقدة، وفي ذلك يقول القائد الإخواني، د. عبد الله أبو عزة: "إن ذلك يُحسب لها، من تمكنها من تعبئة قوى الشعب الفلسطيني، وإنشاء العديد من المؤسسات التي أعادت للشعب الفلسطيني إحساسه بذاته، وفرضت قدراً من إحساس الآخرين بتلك الذاتية الفلسطينية" (أبو عزة، 1992، ص163)، وفي المقابل كان إنشاء حماس بما اجتازته من مكانة فاعلة في الانتفاضة، قد دفع بالاعتراف بالإمكانية الكامنة بالثورة، لنمو الحركة على حساب م.ت.ف وحركة فتح، والسيطرة على الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة.

وإن السعي لتحقيق هذا الهدف، كان بحاجة إلى نهج تدريجي من خلال الاستيلاء على مراكز حساسة ورئيسية، من خلال الإقناع واستغلال الأنماط والإجراءات الديمقراطية القائمة، ومن خلال الجهود نحو تأمين مواصلة الأنشطة الاجتماعية والتربوية، وبالتساوي مع الوصول للسيطرة السياسية في أوساط الجماهير الفلسطينية، في الضفة الغربية وقطاع غزة (مشعال، سيلع، 1999).

وبهذا الدور، استطاعت حماس من خلال استثمار الانتفاضة، وكيفية الإفادة منها عبر إثارة المشاعر الدينية والوطنية والقيام باحتجاجات جماهيرية، ويشير فوزي برهوم؛ إلى أن حماس ليست حركة مسلحة فقط، بل حركة لها مشروع تحرري ونهج وسياسات وهي: حركة اجتماعية وسياسية ومؤسساتية وعسكرية؛ وأنها شاملة لكل مناحي الحياة، وبالتالي كانت الجمعيات الخيرية تمثل جزء من بنيتها لخدمة المواطن الفلسطيني، على اعتبار؛ أن هذه الجمعيات تمثل جزء مما تريده حركة حماس من نشر ثقافة التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، وبنشر ثقافة وعدالة القضية الفلسطينية، وكان لها دور كبير في تثقيف المواطن الفلسطيني بالقضية الفلسطينية؛ بالإضافة إلى مشاريع التعويض للمواطن، عما افتقده خلال الاجتياحات والإغتيالات، وقصف وتدمير البيوت والممتلكات وتغذيتهم بالمال (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).ويضيف فوزي برهوم:

> "أن حماس كان لها دور في التواصل مع كافة شرائح المجتمع، التي لا زالت تخدم أهالي الشهداء والجرحى والأسرى والفقراء والأيتام، وأصبحت مؤسساتها فاعلة ضمن بنية المجتمع الفلسطيني؛ لدرجة أنها أغاظت الإحتلال وبعض المتآمرين، وأصبحوا يضيقون على عملها في إغلاق أكثر من 250 مؤسسة خيرية في الضفة الغربية، وتجفيف روافد الدعم المالي لمؤسساتها في قطاع غزة" (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وبذلك؛ فإن حماس تمتّعت بنجاح تعاملها؛ فقد وقف إلى جانبها الجمعيات الإسلامية مثل: لجان الزكاة وبقية الجمعيات الإسلامية العاملة في المجال الاجتماعي، وعززت من قدرتها لكي تكون المصدر للمساعدات الاجتماعية للسكان المحليين، وعززت من علاقاتها مع جهات خارجية خاصة مع فلسطيني الشتات والجمعيات الإسلامية في إسرائيل والعالم العربي، وفي أوروبا والولايات المتحدة، وهكذا ركّزت على البرامج الإسلامية بتعليلها؛ أن التعليم الصحيح هو: شرط مسبق لبناء المجتمع الإسلامي.

كما عملت حماس على إنشاء جمعيات ومؤسسات ذات طابع إسلامي وأهداف اجتماعية، لتقديم المساعدات للعائلات المحتاجة، كان أكبرها إنشاء المجمع الإسلامي؛ كرغبة في توسيع الأطر المؤسسية، وإيجاد مزيد من الأُطر القانونية التي تمارس أعمالها من خلالها، وعدم قصر عملها على مجالات الرياضة والدروس والمحاضرات والندوات، ولكن الانطلاق به إلى تقديم الخدمات بشتى أنواعها للمجتمع، وتغطية كافة الجوانب الممكن العمل على تغطيتها، سواء: الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية أو الدينية (عدوان، 1991)، ويلفت محمد شمعة أحد المؤسسين الأوائل لحركة حماس:

> "إن حماس عملت على ضبط نشاط أبنائها؛ وحاولت أن تبني جذور تعاونية فيما بينهم، والعمل لم يقتصر على النشاط العسكري فحسب، بل كان لها مؤسسات خيرية داعمة لشرائح المجتمع الفلسطيني؛ وأن الحركة استطاعت أن تصل الى كل بيت حتى أبناء الحركات الأخرى وخاصة أبناء فتح، الذين كانوا قابعين خلف سجون الاحتلال"، ويضيف: "إن رفض أوسلو جعل الحركة تترك جزءً للتاريخ؛ ليقول أنه رافض لهذه المشاريع التي تنقص من حقوق الشعب الفلسطيني المسلوبة" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

والواضح أن حماس استغلّت هذه الجمعيات لتأطير عدد كبير من عامة الناس، مستغلة الوضع الاقتصادي المتدهور، حيث اقتصرت في توزيعها للمعونات على عائلات حماس والعائلات الفقيرة لاستقطابها، وتعتمد هذه المؤسسات والجمعيات في تمويلها، على تبرعات وجمع أموال الزكاة، وهبات من جمعيات ومؤسسات خارجية (أبو العمرين، 1994)، كما سعت جاهدة في توجيه الشباب الذين ينتمون إليها، للحصول على عضوية النقابات والجمعيات، فالمحامي؛ يجب أن يكون عضواً في النقابة الخاصة بالمحامين، والطبيب؛ يجب أن يكون عضواً في نقابة الأطباء، والمهندس والمدرس والخريج وجميع المهن التي تنبثق عنها نقابات وجمعيات، وتظافرت جهود هؤلاء مع جهود وبرامج حركة حماس، وهكذا بدأت مشاركة وإنخراط أعداد كبيرة من أبناء حماس في المؤسسات، وأصبحوا رقماً لا يمكن تخطيه؛ إذا أراد أي: طرف؛ أن يدخل الإنتخابات (عدوان، 1991).

الفصل الخامس

اشتداد العراك السياسي بعد أوسلو وتداعياته على مستوى العلاقة بالسلطة

1.5. المبحث الأول: العلاقات السياسية الداخلية بعد عملية السلام

2.5. المبحث الثاني: المشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية

3.5. المبحث الثالث: الأذرع الأمنية للسلطة واحتدام الصدام المسلح

1.5. المبحث الأول: العلاقات السياسية الداخلية بعد عملية السلام

بمجيء محادثات ومفاوضات مدريد وأوسلو وما تلاها، أخذت استراتيجيات المنافسة بين التنظيمات الفلسطينية، شكلها الحاد فيما دخلت العلاقات السياسية الداخلية، مرحلة نوعية من التوتر والصراع والصدام أحياناً، ولعل أهم سمات تلك المرحلة الانقسام الكبير الحاصل بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية: (فتح وحماس)، بين مؤيد لعملية التسوية ومعارض لها، وكانت عودة ياسر عرفات وكوادر فتح تحولاً مهماً في مسار القضية الفلسطينية والحياة السياسية والاجتماعية فيها، وكانت أيضاً حدثاً كبيراً مهماً لقي اهتماماً شعبياً وإعلامياً، وانتقل مركز القرار والعمل السياسي لحماس بالخارج، وصارت حماس تواجه مستجدات ومبادرات يومية، بحاجة إلى تحرك وتفويض، ولكن قيادة ذلك الحركة في الداخل كان يغلب عليها الناشئون الجدد الذين لا يملكون قراراً ولا عمل لهم، سوى تلقي التعليمات من قيادة الخارج (الفالوجي، 2002).

داخلياً عندما حاول ياسر عرفات ترسيخ موقعه، بوصفه زعيماً للفلسطينيين، وسمح للوفد الفلسطيني جزء من الوفد الأردني المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام مع اسرائيل (Robin,1994)، هاجمت حركة حماس بشدة هذا النحو واعتبرت ذلك المؤتمر " لبيع الأرض"، ويبدو ذلك المنعطف السياسي الجديد، لم يمنع قيام جولات من الحوار والإصلاح بين الطرفين، مثل محاولة م.ت.ف عام 1990 إشراك حماس في المجلس الوطني الفلسطيني؛ بالرغم أن التحول العكسي الذي طرأ على المشروع الوطني مع اتفاق أوسلو، جعل قيادات فتح تنحرف في تقزيم برنامجها الوطني التحرري عبر اتفاق أوسلو، الذي أهم ما نصّ عليه الاعتراف بإسرائيل كدولة على حدود عام 1967م، الأمر الذي جعل من الاتفاق؛ أن يصف الضفة وغزة؛ بأنها أرض متنازع عليها وليس أرض محتلة، وهذا يعني للطرفين الحق في هذه الأرض، وبالتفاوض يمكن حل النزاع، علاوة على ذلك؛ فإن اتفاق أوسلو أسقط حق المقاومة؛ كفعل للفلسطينيين يمارسوه لاسترداد حقهم المغتصب، واستعاض عنه بالمفاوضات؛ كسبيل لحل النزاعات على الأرض المحتلة عام 1967 فقط، وكأسلوب لحل مشكلة اللاجئين الذين هُجروا عام 1948م من أرضهم التاريخية.

> "كما أن اتفاق أوسلو أصبح يتعامل مع اللاجئين؛ كمشكلة في حاجة لحل وليس بمصطلح حق العودة للاجئين؛ لأن إسرائيل توافق على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ولا توافق على حق العودة لهم؛ ولأن مصطلح حل مشكلة يعني تفسيرات متعددة؛ كأن يوطنوا في البلدان التي يعيشون فيها، أو تُعطي لهم تعويضات، أو يوطنوا في دولة ما من العالم تقبل استيعابهم، إلى آخر ما يمكن أن يبتكره العقل البشري من حلول للاجئين الفلسطينيين، بينما حق العودة في الواقع؛ أنه لا يصطلح ولا يعني إلا حلاً واحداً هو حق العودة لكل مواطن فلسطيني، هُجر من أرضه بالقوة متى يشاء" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

واللافت هنا، ما أعتبره إبراهيم النجار القيادي في الجهاد الإسلامي:

"أن اتفاق أوسلو بالمفهوم الإسلامي برنامجاً لا وطنياً ولا اسلامياً؛ لأنه تنازل عن معظم فلسطين التاريخية للصهاينة، واعتراف لهم بملكية فلسطين، وتنازل على إثر ذلك عن حق المقاومة، وعن موقف عدم الإعتراف والتفاوض مع العدو المحتل؛ ويؤكد أن هذه هي: جذور الخلاف، وهي: أساسية لا تستطيع الحركة الإسلامية؛ أن تتنازل فيها عن أي: شبر من أرض فلسطين للمحتل، وتعطيه حق الملكية، فإذا لم نستطع الآن تحرير فلسطين كاملة، فلا يعني ذلك؛ أن تُعطي للمحتل شرعية ملكية على أرضنا، أو الإعتراف به؛ كواقع نعطيه الصيغة القانونية، ويضيف؛ أن جذور الخلاف هذه ليست مع حماس فقط، بل هذا الخلاف يمتد مع حركة الجهاد الإسلامي ومع بعض الفصائل الوطنية الأخرى التي لا تعترف بأوسلو" (إبراهيم النجار، تشرين ثانٍ 2008، اتصال شخصي).

وما من شك أيضاً أن بعض الإخفاقات التي لازمت السلطة إبان مراحل تشكيلها أججت من حالة الخلافات بين تنظيمي فتح وحماس، وأسرعت في بروزه على السطح، وليس من الممكن أن تكون تلك الأسباب الدافعة الأساسية لهذا الخلاف؛ لأن تلك الإخفاقات كان من الممكن إصلاحها ومعالجتها أو أحياناً تجاوزها، في سبيل تحقيق أهداف كبرى للشعب الفلسطيني.

ومن الواضح أن مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، سرعان ما عادت حركة حماس بعد انكفاء محدود لتتواصل العمل ضد مشاريع التسوية مع اسرائيل الرافضة لها، فشنّت ما يسمى بالعمليات الاستشهادية في مواجهة جهود الرئيس ياسر عرفات لبناء الدولة المستقلة، و"كان توقيت عملياتها مرتبط أشد الارتباط بتحركات الرئيس عرفات السياسية، مما أدى الى تقويض جهود إقامة الدولة المستقلة، وأدى الى إعادة احتلال الضفة الغربية وإقامة مئات الحواجز التي تقطع أوصال الضفة الغربية، وبمضاعفة عدد المستوطنات على أرض الضفة" (شبكة العلمانيين العرب، 2009).

وكانت حركة حماس ترى أن إسرائيل وافقت على "سلطة الحكم الذاتي"، والمجيء بها إلى فلسطين وتدعيمها بأكثر من 40 ألفاً من رجال الشرطة والأمن، لتفرض على السلطة مجموعة من الالتزامات، أهمها ضرب المقاومة، و "الاختباء خلف ستار الحكم الذاتي"، وعلى الرغم من؛ أن العلاقة بين الطرفين غالباً ما تنتكس، فتقوم السلطة الفلسطينية أحياناً بحملات اعتقال لأفراد حماس وغيرهم؛ فإن الحوار بينهما قلما انقطع.

لذا؛ كانت حركة حماس تعارض بشدة هذا الاتفاق، وشبهت ذلك تدنيساً للمقدسات، فداخلياً وقفت أمام استراتيجيتها الخاصة بها نحو مواقفها الرافضة لاتفاقات أوسلو والسلطة الفلسطينية، أما البعض منها؛ كان يرى أنه يتعين على حماس للانضمام إلى السلطة الفلسطينية، وألاَّ تفوت فرصة

لبناء دولة فلسطينية، وفي النهاية أعلنت حماس؛ أنها لن تشارك في المؤسسات الجديدة للسلطة الفلسطينية.

ومع بداية ظهور ملامح الاتفاق السياسي "أوسلو"، بدأ تفكير حماس بخلق واقع تنظيمي مترابط ومتماسك بداخلها ومع أعضاءها في قطاع غزة، وبدأت بإحداث جهاز عسكري وأمني ومالي بشكلٍ كامل، وراهنت بالعمل على إحباط وإفشال الاتفاق بكافة الطرق .

وحاولت حماس؛ أن تدخل في اللعبة السياسية، فكانت نظرة حماس أن ما تمَّ في أوسلو هو: ضد القضية الفلسطينية ولكن الخيار الذي اتخذته أيامها كانت خيارات محسومة من الحركة بعد دراستها، وكانت عدد من الخيارات أمام الحركة: إما مواجه السلطة وإما أن تلتزم الصمت وإما أن تواجهها بالوسائل السلمية، فاختارت الرأي الأخير أي: أنها تواجهها سواء بالرأي أو بالمسيرة أو بالتصريح، وبكل وسائل التعبير التي تبين؛ أن اتفاق أوسلو ليس لصالح القضية الفلسطينية (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وعملت حماس منذ بداية نشأة السلطة الفلسطينية واستلامها سدة الحكم في إظهار عجزها وعدم مقدرتها على السيطرة على الشارع الفلسطيني، وبدأ ذلك بواقعة خطف الجندي الإسرائيلي "تحسون فاكسمان"؛ والإصرار على أن تكون حماس هي: فقط التي تتولى عملية التفاوض مع إسرائيل، والتي تحصل بمفردها ثمن الإفراج عنه، ورفضت السماح للسلطة بلعب أي: دور في المفاوضات أو القيام بأي: دور حتى لو كان شكلياً، وكان لافتاً للنظر رفض حماس مناشدات الرئيس عرفات لها، بتقديم معلومات عن الواقعة حتى يتحدث بشأنها مع الأمريكيين، الذين طلبوا منه ممارسة مهامه كرئيسٍ للسلطة الفلسطينية، وسمحت حماس للحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر، بلعب دور الوساطة وذلك كنوع من الدعم السياسي لها (جاد، 2005).

لذا؛ نجد دور حماس تركز في علاقاته مع السلطة الفلسطينية في رفع شعار إسقاط اتفاق أوسلو، ومقاطعة السلطة الفلسطينية، الأمر الذي عرّض تلك العلاقات إلى مزيد من التوتر والصدام، ساهمت السلطة فيه أيضاً، من خلال انفتاحها على المعارضة وتهميش دورها، "فانفتاح السلطة الفلسطينية على المعارضة كان يتم في إطار، محاولتها دفع فصائل المعارضة نحو المشاركة في مؤسساتها، وهو: ما كانت ترفضه هذه الفصائل (أبو مطر، 2005).

ومع بداية عهد السلطة يورد، محمد شمعة، أحد المؤسسين الأوائل في حماس بالقول:

> "إن الكثير من الأقوال التي كانت تتردد وقتذاك؛ أن أراضي الحكم الذاتي ستتحول إلى سنغافورة، وستُفتح المعابر وتضخ الأموال على الشعب؛ الأمر الذي جعل مناصري اتفاقات أوسلو (الذين كانوا

يشعرون؛ بأنهم يشكلون قوة شعبية مساندة لسياسة حكامهم) في أن ينظروا لحركة حماس؛ على أنها جهة معطلة لتلك الاتفاقات". ويضيف: "بالتالي رفضت حركة حماس الدخول في السلطة بعد أن أدركت اللعبة في هذا المسار، الذي يبرر ويعطي الشرعية لاتفاق أوسلو"، ويضيف: "أن الظلم الذي وقع على حماس نتيجة رفضها هذا، أتبعه تعاطفاً شعبياً وبالتالي بدأت شعبيتها تتزايد خاصة منذ انتفاضة الأقصى، نتيجة عملياتها النوعية، وزخم مسيرتها وعملها المنظم" (محمد شمعة، كانون أول 2008، اتصال شخصي).

وحول اعتراف حماس بالسلطة، قال د. محمود الزهار: "إن الحركة قد رفضت مؤتمر مدريد واتفاق إعلان المبادئ، ولم تفرق بين هذه الاتفاقية وبين تشكيل السلطة"، وأضاف: "إن السلطة كأجهزة إدارية أو كنظام يجب على الكل أن يحترمه، لكن بغض النظر عمن يملأ هذا النظام الآن؛ لأن ترسيخ مفهوم السلطة كأجهزة أمنية ونظام تحفظ للفلسطينيين احترامهم ووحدة الصف في تعاملهم، مع القضايا وتجنيب الشارع الفلسطيني الفوضى، لكن ليس معنى ذلك؛ أننا نوافق على اتفاقيات أوسلو (الزهار، 1995).

ويقول عماد الفالوجي، على هامش حلقة نقاش عام 2004 برام الله؛ أن حماس كان بإستطاعتها إفشال السلطة عند قيامها عام 1994، ولكن لم يكن لديها الرغبة في ذلك، ولديها برنامج، وكانت تعتقد وما زالت؛ أن برنامج السلطة يتعارض مع برنامجها، ورغم ذلك؛ فإن موقف حماس صريح وواضح؛ بأنها لن تأخذ أي قرار بالدخول في واجهة مباشرة مع السلطة، ولن تسمح بقيام حرب أهلية؛ ولن تسعى للسيطرة عليها، ويتابع: أن الأمر يبقى منوطاً بالسلطة: فإما أن تستعيد زمام المبادرة، وتعزز من سلطتها ووجودها وتسد الفراغ القائم، فعند ذلك لن تحدث أية تطورات كبيرة؛ وإما أن تتآكل السلطة من داخلها ولن يكون لحماس دور في ذلك، وهذا هو: الخيار الأخطر (الفالوجي، 2004).

وعلى الرغم من رفض الحركة للسلطة؛ إلاَّ أنه كان هناك أًصوات داخل الحركة، تطالب بضرورة التعاطي مع السلطة، وظهر داخلها تياران: **أحدهما:** يدعو إلى الحوار مع السلطة والمشاركة فيها، **والآخر:** يدعو إلى مواجهتها والعمل على إفشالها وإحراجها، وجرى حوار بين الطرفين أواخر عام 1995، وبذلت السلطة في حينها جهودا كبيرة، لتشارك حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت أوائل عام 1996، ولكن حماس قاطعتها، وشارك في تلك الحكومة التي تشكلت بعد تلك الانتخابات اثنان من قادة حماس السابقين، وهما: عماد الفالوجي وطلال سدر، وغلب على العلاقة بين التنظيمين المواجهة والتوتر، ولكن بعد انتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) عام 2000، بدأت مرحلة جديدة يغلب عليها الحوار والتعاون حتى في المقاومة والعمل العسكري، وصل إلى حد تنفيذ عمليات مشتركة.

وبالعودة لعام 1990، بما يخص حوار فتح مع الحركة الإسلامية وموقف حماس منها، يورد عضو اللجنة المركزية في حركة فتح عباس زكي؛ أنه قام في ذلك الحين بإجراء مفاوضات مع حماس، ووافق ياسر عرفات على نتائجها، كما وافق عليها وفد حماس المكون آنذاك من: إبراهيم غوشة ومحمد نزال؛ إلاَّ أن حماس عادت وتراجعت في آخر لحظة؛ معتبراً أن ذلك بمثابة دليل على الإيجابية لدى حركة فتح في الحوار والتوصل إلى نتائج (زكي، 2004).

وتعقيباً على ذلك يقول عماد الفالوجي، عضو المجلس التشريعي السابق؛ أن الحوار الواقع في عام 1990، عندما كان وقتها يشغل منصب رئيس المكتب الإداري لحركة حماس، تركّز حول انضمام حماس لـ م.ت.ف، لكن الحركة وافقت بشروط (الفالوجي، 2004):

أولاً: إعادة النظر في ميثاق م.ت.ف؛ لأننا لم نشارك في إعداده.

ثانياً: عدم الالتزام بقرارات المجلس الوطني السابقة.

ثالثاً: التمثيل الحقيقي للقوى في الساحة الفلسطينية.

وبالنسبة للشرطين الأول والثاني فقد وافقت حركة فتح عليهما، ولكن بقيت الإشكالية الثالثة والتي ما زالت حتى الآن تفرض نفسها، وهي كيفية التمثيل.

ويضيف الفالوجي؛ أن حماس اقترحت على فتح ثلاثة طرق للتمثيل، **الطريقة الأولى:** الإنتخابات العامة وهي مستحيلة، **والطريقة الثانية:** الاتفاق على أية بقعة في العالم تجرى عليها انتخابات تكون مقياس لحجم القوى، **والطريقة الثالثة:** هي اعتماد آخر نتائج انتخابات للاتحادات والنقابات التي جرت في الضفة وغزة، ووافقت فتح على الطريقة الأخيرة، وبعد ذلك تم تشكيل لجنتين منفردتين من حماس وفتح قامتا بدراسة نتائج هذه الإنتخابات، وتبين من دراسة لجنة حماس؛ أن نصيب حركة حماس 41% من مجمل هذه النتائج، وبعد استبعاد المؤسسات الخاصة للحركتين، كانت النتيجة النهائية 40%، هي: نصيب حماس، من مؤسسات م.ت.ف، فكان رد فتح إذا كان نصيب حماس 40% فماذا سيكون نصيب فتح وباقي الفصائل الفلسطينية الأخرى إلى جانب نصيب المستقلين، ثم بعثت برد الحركة أكدت فيه ثانية؛ أن حصة حماس 40% وفتح 40% وباقي الفصائل 20%؛ فكان رد فتح سلبياً، وفي إحدى جولات المفاوضات، وافق بعض أطراف فتح؛ على أن يكون نصيب حماس 40% ولكن من نسبة 25% التي تمثل حصة الفصائل؛ حيث أن المجلس الوطني مقسم إلى أربع كتل: 25% مستقلين، 25% مؤسسات، 25% للفصائل، 25% حصة الداخل، ولكن حماس رفضت ذلك وأصرت على حصة 40% من كل المؤسسات (الفالوجي، 2004).

في هذا السياق يؤكد؛ هاني المصري، كاتب سياسي دائم في صحيفتي الأيام الفلسطينية و الحياة اللندنية، "أن الخلاف حول الشراكة في صنع القرار لا يقف عند مسألة الحصص، أو نسبة 40% فقبل اغتيال الشيخ أحمد ياسين وصلت النسبة المطالب بها من أحد قادة حماس إلى 70%"، وهذا يدلل على صعوبة الاتفاق مع حماس في المستقبل، كما يقول هاني المصري في الصدد ذاته: "لكن لا يجب أن نضع اللوم كله على حماس وحدها، فالنظام السياسي الفلسطيني هو أيضاً غير قابل للانفتاح على الآخرين، وحتى داخل حركة فتح لم يستطع هذا النظام أحداث مشاركة حقيقية قابلة للاستمرار والتطور"(المصري، 2004)، ويروي أبو محمد مصطفى، عضو قيادي في حركة حماس:

"أنه عندما دعا ياسر عرفات في العام 1991 حركة حماس للقاء في الخرطوم، وكان على ما يبدو يريد؛ أن يأخذ من حماس التنازلات، ليوظفها في مفاوضات أوسلو، التي كانت سرية حتى ذلك الوقت، وعرض على حماس الدخول في م.ت.ف، وسألنا: هل تعترفون بشرعية م.ت.ف كممثل شرعي ووحيد، قلنا له: نحن نرى م.ت.ف. سفينة غارقة، فلنبق خارج هذه السفينة الذاهبة إلى الغرق، لربما نساهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه" (مصطفى، 2006).

ولكن الواضح؛ أن وضع المعارضة الفلسطينية بما فيها حماس أخذ من ناحيته، أشكالاً عدة منذ ميلاد عملية السلام؛ كمنعطف جديدة لمستقبل القضية الفلسطينية، في الوقت الذي لم تنجح فيه مبادرة حركة حماس في الإعلان عن صيغة "الفصائل العشرة"، لإنشاء جبهة الاستقلال الوطني الفلسطيني، في 9 أيلول (سبتمبر) 1992، بما أخذته من صدى كبير في الساحة الفلسطينية، لتكون تلك المبادرة بمثابة رافعة سياسية، في مواجهة النهج السياسي، الذي قاده ياسر عرفات رئيس م.ت.ف بعد مؤتمر مدريد، كما لم يعد لمشروع تحالف القوى الذي قدمته حماس للفصائل الفلسطينية في آيلول (سبتمبر) 1993؛ في أن يؤثر على مسار القضية الفلسطينية، وكان أهم ما ورد في ثناياه:

"أنه وفي أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، وقياماً بالواجب الوطني لمواجهة المخاطر والتحديات، التي انطوى عليها الاتفاق المشؤوم، فقد تدارست الفصائل الفلسطينية العشر الوضع، واتفقت على ضرورة بلورة العمل الجماعي الفلسطيني بإتجاه وحدة العمل والهدف وقيادة الشعب في الداخل والشتات بهذا الاتجاه، وقد اتفقت الفصائل العشر على تكوين هيكل تنظيمي يجمعها برنامج سياسي تلتقي عليه، يقوم على أساس الإلتزام بالثوابت الوطنية والعمل على إسقاط اتفاق رابين – عرفات، والعمل على إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها م.ت.ف على أسس عادلة وديمقراطية" (حروب، 1997).

ومع دخول السلطة الفلسطينية عام 1994 إلى مناطق الحكم الذاتي بموجب اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير، كان قطاع غزة أول منطقة تنتقل إلى السيطرة الفلسطينية المحدودة، حيث قامت السلطة الفلسطينية بإدارة 60% من غزة بينما بقيت الـ 40% الأخرى تحت السيطرة الإسرائيلية المباشرة، التي اتخذت شكل مستوطنات وقواعد عسكرية للجيش الإسرائيلي.

وأصبح وافدي فتح من الخارج هم الذين يهيمنوا على هذه السلطة وعلى أموالها وتجاراتها ومراكزها، وأصبح هناك ثمة معضلة "الخارج والداخل"، ومعضلة تصادم العادات والمفاهيم والقيم بين الوافدين من دول ومجتمعات عربية متعددة، وبين المواطنين المقيمين الذين تأثروا بويلات الإحتلال وعدوانه، في حين تم التعامل مع حماس من خلال ثلاثة محاور (بحسب ما تقتضيه الحاجة) وهي: الحوار، والاحتواء، والاعتقال والقمع ومحاولات التهميش والتشويه.

يقول عماد الفالوجي في أحد كتاباته، بدأت السلطة الفلسطينية مع قدومها، تتصل بقيادات حماس تطلب رأيهم ومشاركتهم بمسائل كثيرة وأعمال مشتركة، وكانت قيادة الخارج قد حظرت على قادة حماس في الداخل الاتصال بقادة السلطة أو استقبالهم، وكان هذا الموقف كما يقول الفالوجي خارجاً عن السياق الفلسطيني العام الذي كان يحتفي بهذه العودة، ويترقب المستقبل ويشارك للاستعداد في صنعه، ولكن قيادة حماس كانت مرتبكة، فلا هي: تشارك ولا تعارض، ولا تدري ماذا تفعل (الفالوجي، 2002)، وخلال الحملات التي شنتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية لملاحقة عناصر حماس، وجدت مذكرة موجهة من قيادات حماس في الخارج إلى قياداتها وعناصرها في الداخل تحمل عنوان: **برنامج مقترح للمواجهات الجماهيرية والسياسية في الداخل في مواجهة اتفاق غزة- أريحا أولاً**، وتحتوي على الأهداف التالية (النواتي، 2002):

1. عزل سلطة الحكم الذاتي شعبياً، وإظهار تبعيتها للاحتلال.
2. كشف عيوب وسيئات وخطورة الاتفاق على الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية.
3. الإبقاء على جذوة الصراع مشتعلة مع الكيان الصهيوني بكل أدواته.
4. تعزيز موقف الحركة السياسي والجماهيري، تمهيداً لقيادة الشارع الفلسطيني بعد فشل الاتفاق.
5. استغلال المظاهر الإيجابية للاتفاق في تعزيز وجود الحركة.

واقترح في هذا البرنامج مرحلتين للمواجهة: **الأولى:** من تاريخ المذكرة وحتى تموز (يوليه) 1994، **والثانية:** من انتخاب مجلس الحكم الذاتي وحتى نهاية المرحلة الانتقالية.

وما من شك أن عام 1994 شهد تصاعداً وتوتراً في الساحة الفلسطينية، لاسيما في أعقاب مجزرة الحرم الإبراهيمي في شباط (فبراير) 1994 التي قتل فيها 29 من المصلين في المسجد حيث صَعَّدت حركة حماس من حملتها المسلحة باللجوء إلى الهجمات التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية، كان في مقدمتها أول تفجيرٍ ضد مدنيين إسرائيليين وقع في مدينة العفولة في شمال اسرائيل، يوم 6 نيسان (إبريل) 1994، نفذه عضو من حركة "حماس" وأسفر عن مقتل ثمانية أشخاصٍ وإصابة 34 آخرين.

وخلال الفترة من عام 1994 إلى عام 1998، نفذت "حماس" مزيداً من الهجمات من أجل إفشال المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وتقويض السلطة الفلسطينية عبر إلحاق ضرراً سياسياً لمواقف السلطة الفلسطينية في علاقاتها مع اسرائيل(Karmon,2000).

كما شهدت الفترة 18–21 كانون الأول (ديسمبر) 1995 عقد حوار بين السلطة الفلسطينية وبين حماس، حاولت من خلاله السلطة/ فتح إقناع حماس بالمشاركة في انتخابات الحكم الذاتي، أو على الأقل الحصول على ضمانات بعدم سعي حماس لإفشال الانتخابات، وبالفعل فقد قاطعت حماس الانتخابات، لكنها التزمت بعدم إفشالها.

> ويورد غازي حمد: "أن مرحلة ما بعد أوسلو احتدت الخلافات بشكل حاد إذ ان حماس اعتبرت مشروع اتفاق أوسلو تصفية للقضية الفلسطينية فيما اعتبرت فتح ان نشاطات حماس خصوصا الأعمال العسكرية ضد اسرائيل تقوض السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي، لذا فقد نشبت الكثير من الخلافات تطورت الى قيام السلطة باعتقال الكثير من قيادات وعناصر حركة حماس خصوصاً في العام 1996"(غازي حمد، آذار 2009، اتصال شخصي).

ووصل العراك مختلف أوجهه في العام 1996، عندما اعتقلت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية، عدد من عناصر حركة حماس، وخصوصاً جناحيها: السياسي والعسكري، وكانت "اللغة الأمنية" حينذاك هي اللغة التي استخدمتها السلطة في معظم الوقت لحسم القضايا والتطورات على الأرض ضد أية مظاهر قد تؤدي للفوضى وزعزعة الأمن الداخلي، ومنذ ذلك العام لم تعد السلطة تشعر بضرورة الحوار مع حماس وقوى المعارضة، بعدما تمكنت من بسط سيطرتها على مناطقها، وفي تلك الحقبة من عُمر أوسلو، يروي فوزي برهوم: "أنه كان هناك استهداف من قبل السلطة الفلسطينية لكل من يقاوم، ولكل من لم يؤمن بخط أوسلو ليصبح نصيبه وحظه السجن والتعذيب، وإبداء الاعترافات والتأديب ودفع الثمن غالياً"(فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

1.1.5 عدم دخول حماس انتخابات 1996

فمع بداية قدوم السلطة التي كانت قيادتها الممثل الشرعي والمعترف بها أمام العالم، اتخذت حماس لنفسها مكاناً متقدماً في المعارضة، وباتت ثقافتها تعي أن الأطراف الأخرى، وبخاصة التحالف الأمريكي الإسرائيلي، آثرت في وضع شروط مسبقة على هكذا مشاركة، أهمها تخلي حماس عن منهج الكفاح المسلح (الإرهاب في منظورهم)، والاعتراف بإسرائيل وبالاتفاقات التي أبرمتها مع منظمة التحرير والسلطة الوطنية.

وثمة سلسلة مبررات لحماس بعدم المشاركة في الانتخابات لأسباب مبدئية بحتة، وردت في مذكرة تبرير مقاطعتها لانتخابات عام 1996م؛ بذريعة أن رفضها للانتخابات قد تولد من رفضها لاتفاق أوسلو.

وقالت حركة حماس في بيانها أو مذكرتها كما أسمتها، والتي ساقت فيها كل مبررات المقاطعة للانتخابات التشريعية الأولى, وصدرت بتاريخ 16 كانون ثانٍ (يناير) 1996:

> " أنها ومن باب أداء الأمانة التي تحملها وواجبها، الذي يحتم عليها التزاماً دينياً ووطنياً، ستقاطع تلك الإنتخابات وستدعو شعبها لمقاطعتها، وتؤكد: "أن الإنتخابات تتم في مرحلة لا زال فيها الإحتلال يحتفظ بالسيادة على الأرض والثروات والمقدسات، بل ويهيمن بشكل مباشر على معظم المناطق الفلسطينية، مما يجعل هذه الإنتخابات تكرس الواقع الإحتلالي وتعطيه الشرعية التي أعطاها إياها اتفاق أوسلو" (بيان لحماس، 1996).

وتأتي مذكرة المقاطعة تلك، رغم ما ورد على لسان الشيخ أحمد ياسين زعيم حماس في تصريحات لصحيفة النهار المقدسية بقوله: "أن حركته تقبل برأي الشارع الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية في أي: قضية من القضايا"، وأكد الشيخ أحمد ياسين في المقابلة نفسها: "أن حماس تسلم بالسلطة لأي: جهة فلسطينية، حتى لو كان الحزب الشيوعي الفلسطيني؛ إن حصلت تلك الجهة على السلطة عبر الانتخابات" (النهار المقدسية،1989)، وفي موقف آخر دعا الشيخ ياسين، حركته للمشاركة في الإنتخابات، وذلك خوفاً من الانعزال السياسي، وقال: "إن الدخول في الإنتخابات خير من عدمه، إذا كان المجلس يملك صلاحية التشريع؛ لأننا نعارض ما يجري في الشارع، فلماذا لا نعارض من قلب المؤسسة التشريعية، التي ستجعل من حقها في المستقبل تمثيل الشعب الفلسطيني" (الحروب، 1996).

والجدير بالذكر؛ أن قرار مقاطعة الإنتخابات جاء رغم اجتماع الحركتين "فتح" و"حماس" عام 1995 في القاهرة، حينما طُلب من الأخيرة؛ أن تدخل في الانتخابات الأولى، وتقول حماس؛ أنها كانت وبحكم مسبق مدركة لكل ما أحاطها من ضغوطات ومؤامرات؛ وبذلك استطاعت أن تعلن رفضها التام؛ لاسيما أنها كانت ترى؛ أن هناك ضغوطات من حركة فتح عليها كان هدفها إيقاعها في شرك أوسلو ويعطيه الشرعية، ولتقول فتح وقتذاك؛ أن لديها إجماع فلسطيني في تبرير مواقفها أمام شعبها (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

ولفت عماد الفالوجي القيادي في حماس؛ إلى أن حركته لم ترفض وقتذاك مبدأ الإنتخابات، بل امتنعت عن المشاركة فيها؛ لأنها كانت تحت مظلة أوسلو؛ ولأن مطلب الحركة كان انتخابات نزيهة، وهي مازالت على موقفها من انتخابات دون أن تكون مرتبطة بأية اتفاقيات مع اسرائيل (الفالوجي، 2004)، وهذا ما يؤكده أيضاً موسى أبو مرزوق القيادي في حماس بالخارج، بقوله: "ليس صحيحاً أننا اعترضنا على الانتخابات حينما لم نخضها؛ فهذه مقولة قيلت عنا ولم نقلها؛ وهذه مقولة افتُريت علينا ولم نؤمن بها في لحظة من اللحظات؛ وأن رفضنا السابق للمشاركة في الانتخابات جاء على خلفية رفضنا إضفاء الشرعية على اتفاق أوسلو، وحتى حينما حلل البعض الانتخابات أو حرّمها، قلنا هذا خطأ" (كيالي، 2006)، وفي نفس الوقت نجد أصوات داخل الحركة تنادي بضرورة المشاركة في الانتخابات؛ لأنها تعبر عن حضور سياسي فاعل على الساحة الفلسطينية، ولا ينقص ذلك من ثوابت الحركة، ولا يقلل من مصداقيتها؛ حيث أنها أعلنت موقفاً واضحاً وصريحاً من اتفاق أوسلو (الأسطل، 2006).

وكان الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، قد أكّد في إحدى اللقاءات الصحفية وجود اتصال بينه وبين بعض قادة حماس، الذين وافقوا على المشاركة في الانتخابات، وجاء ترشيح رجل حماس عماد الفالوجي؛ ليدلل على أن الحركة تقبل بالانتخابات ولكن بشكل غير علني (عبد الحميد، 1996).

وبالانتقال إلى الانتخابات التشريعية 2006، تكشف جريدة إيلاف الإلكترونية عن بيان لمجموعة تطلق على نفسها شرفاء حركة حماس، دعت فيه مرشحي الحركة للانتخابات بالتراجع والعودة عن المشاركة، بإعتبارها نتجت عن أوسلو، وطالبت المجموعة في بيانها؛ أن تتوقف قيادة الحركة عن ما وصفته بـــتبذير وهدر الأموال على الدعاية الانتخابية الخاصة بها، شاكرين من قاموا بتحريمها؛ ومذكرين بأن موجبات تحريم الانتخابات عام 1996 ما زالت قائمة (جريدة إيلاف، 2006)، وتضيف جريدة إيلاف: أن أحمد نمر، مقرب من حركة حماس، أصدر فتوى تقول؛ أن الانتخابات حرام شرعاً، منتقداً بشدة مشاركة حركة حماس فيها، ومضيفاً؛ أن الظروف لم تختلف

عما كانت عليه انتخابات العام 1996؛ وإنها جميعها تقع تحت سقف أوسلو (جريدة إيلاف، 2006).

بينما يذكر فوزي برهوم الناطق الرسمي بإسم حركة حماس:

"أن الإنتخابات التشريعية والرئاسية الأولى، جاءت في ظل سقف لا يسمح للمرشح؛ إلاَّ أن يعترف بإسرائيل، وبما جاء باتفاق أوسلو، ويؤكد على احترامه لكل ما يبرم من اتفاقيات؛ كما أنها طُرحت في ظل مسلسل التنسيق الأمني وحملات اعتقال القيادات، وزجهم في السجون، وبالتالي لم تعطِ حينها الظروف السياسية والأمنية والميدانية، فرصة لحركة حماس من الدخول في هذا المعترك السياسي، مما أعطاها الحكم المسبق؛ عن أن نتائج الإنتخابات تكاد تكون مزورة ومحسوبة (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي) كما يضيف برهوم: "أن الإنتخابات جاءت في ظل بدايات أوسلو والتي كانت حركة حماس أيضاً في حينها، تسير في مرحلة فضحها وكشف النقاب يوم بعد يوم عن أمرها من خلال مسلسل التآمر على الشعب الفلسطيني، ومن خلال بنود اتفاق أوسلو، وهذا ما أفصحت عنه الحركة؛ في أن الإنتخابات لم تكن حرة ولا نزيهة، ولم يكن هناك احترام لأية تعددية سياسية، ولهذا كان القرار الحكيم منها؛ بأن لا تدخلها" (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

في ضوء ذلك؛ نرى أن حركة حماس كانت تنظر في رفضها السابق للانتخابات التشريعية الأولى، إلى انعدام أو ضيق حجم المساحة التي يمكن أن تتحرك فيها الحركة سياسياً إلى جانب ضعف شعبيتها في ذلك الوقت، بشكل يؤهلها من المشاركة في إدارة دفة القيادة الفلسطينية، وهنا يورد إبراهيم أبو النجا:

"أن رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، كان إيمانه وقت ذاك؛ بأن يشارك الكل الفلسطيني في إدارة الشأن الفلسطيني، فقد أعلن عن انتخابات رئاسية وتشريعية في 21 كانون ثانٍ (يناير) 1996، ومن دون أي: قيد على أحد أو باشتراطات أو اعترافات، ودلالة ذلك؛ أن الإنتخابات التشريعية الثانية لم تختلف عن سابقتها، وليس صحيحاً؛ أن المجلس التشريعي الأول، اعترف أعضاؤه بدولة إسرائيل أو كانت له أي: اتصالات بما يسمى بالكنيست، وتلك كانت دعاوي باطلة ومكشوفة (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وبعد تلك الإنتخابات وفوز حركة فتح فيها إلا أن العراك السياسي بين تنظيمي فتح وحماس أخذ أشكالاً متعددة ومتصاعدة في العديد من الأحيان، وبمجيء عام 1997 أعلن الشيخ أحمد ياسين فور خروجه من المعتقل الإسرائيلي في الفاتح من تشرين أول (أكتوبر) 1997؛ أنه مع وحدة الشعب الفلسطيني، وضد الاقتتال الداخلي، وعبّر الشيخ عن تلك المواقف بوضوح في كلمة ألقاها أمام المؤتمر العام الثاني، لحزب الخلاص الوطني الإسلامي، الذي انعقد في مركز رشاد الشوا الثقافي بمدينة غزة في كانون أول (ديسمبر) 1997، وتساءل حينها: "**أليس من حقنا أن نقاوم**

المحتل ونقاتله، ونبقى صفاً واحداً حتى يزول"، وتابع خطابه:"**لن نسمح؛ أن يتقاتل الأهل هنا، فنحن نرفض ما يجري على أرض مصر، وما يجري على أرض الجزائر، ولذلك نرفض؛ أن يحدث الاقتتال هنا، وقد رفعت شعاراً لا زلت أتمسّك به (لئن بسطت إليَ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك؛ إني أخاف الله رب العالمين)، هذا شعارنا، وسيبقى كذلك حتى يتحرر وطننا وينتصر شعبنا، ونقيم دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس إن شاء الله**". (الرسالة، 1997) .

ومع الوقت، وجدت حركة "حماس" نفسها ملاحقة ومطاردة، وأصبح العديد من قادتها في سجون السلطة، فقامت بتأسيس "حزب الخلاص الوطني الإسلامي"، الذي قاده غازي حمد، واستطاع الحصول على ترخيص رسمي من السلطة الفلسطينية، في البداية لم يكن هناك أي تفكير لدى حماس بالانخراط في السلطة الفلسطينية حتى من خلال بوابة حزب الخلاص إذ إن حماس كانت ترى إن العملية السياسية فاشلة وإن السلطة هي إفراز من إفرازات أوسلو، لذا اقتصر نشاط حزب الخلاص السياسي على دور محدود ومحكوم بالخطوط العامة للحركة مما حرم الحزب من مساحة نشاط واسعة.

على الرغم أن حماس رأت في تأسيسها لهذا الحزب، منفذاً أو بوابة للدخول إلى السلطة، في إشارة فسرها العديد من المراقبين؛ بأنها إشارة قوية على تطلع حركة "حماس" للحكم مستقبلاً، بحيث لم تكتف حماس بتشكيل الحزب لتفادي مأزق عدم المشاركة في السلطة، بل قامت بالسماح لعدد من نشطائها وكوادرها بالمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، ولكن هؤلاء المشاركين كان دخولهم في المجلس بصفتهم مستقلين؛ حيث أن حماس أرادت أولاً وأخيراً؛ أن تحافظ على وجودها كحركة مقاومة (النواتي، 2002)، ويشير غازي حمد، في هذا الصدد إلى أن الهدف من إنشاء حزب الخلاص الاسلامي: "هو تعزيز الدور السياسي للحركة من خلال إطار سياسي يقوم بما لا تستطيع الحركة القيام به، وقد ظهرت الحاجة الى ذلك منذ انطلاقة العملية السياسية في مدريد وتعزز ذلك بعد قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، ويضيف حمد أن: "حماس كانت تؤكد إنها حركة مقاومة ولا ترى انه يجب ان تنخرط في العمل السياسي لذا أمام هذه المعادلة ارتأت تشكيل حزب الخلاص على أساس أن تسند اليه مهمة العمل السياسي والتعامل مع السلطة والمنظمة بطريقة لا تخرج عن الخطوط العامة للحركة" (غازي حمد، آذار 2009، اتصال شخصي)، وفي شأن آخر يقول محمود الزهار: "أن الحزب السياسي لن يكون بديلاً عن حركة حماس، بل هو: عبارة عن مؤسسة جماهيرية تجمع كل الناس بغض النظر؛ إن كانوا حماس أم لا، بل سيكون مفتوحاً للجميع بما فيهم المسيحيون؛ كما أن الأحزاب السياسية موجودة في مصر والأردن وتركيا وانبثقت عن حركة

الإخوان المسلمين، وبالتالي هي: عبارة عن أذرع تابعة للحركة الأم، فالحزب يترجم نشاطات حماس السياسية لا أكثر" (الزهار، 1995).

وعليه، شكلت تلك المرحلة التي كانت سائدة، حالة من الضعف لدى الأحزاب والفصائل السياسية، الأمر الذي أضعف قدرتها من تعزيز حق المشاركة السياسية، نظراً لعزوف كثير من المواطنين، الانخراط في الأحزاب والفصائل السياسية وذلك لعدة أسباب أهمها:

1. بروز العديد من الأحزاب السياسية بعد قدوم السلطة الفلسطينية يفتقر العديد منها إلى برامج سياسية حقيقية؛ حيث لم تشكل تلك الأحزاب إضافة نوعية من أجل المساهمة في توسيع مشاركة المواطنين السياسية.
2. إفتقار هذه الأحزاب ثقة العديد من المنتمين إليها نتيجة انتهاجها لوسائل الاستقطاب التي لا تتسم في الكثير من الأحيان بالنزاهة والشرعية المطلوبة.
3. غياب سيادة القانون في العديد من والأحيان وعدم وجود ضمانات حقيقية من شأنها توفير الحماية لأي مواطن، يريد الانتماء لأي: حزب سياسي دون إكراه؛ إذ غالباً ما يتعرض نشطاء بعض الأحزاب السياسية لضغوط، وفي بعض الأحيان يتعرض أعضاء بعض الأحزاب للابتزاز والمساومة، من أجل التعيين في الوظيفة الحكومية، الأمر الذي يثني الكثيرين عن الانتماء إلي هذه الأحزاب.

وإذا كان من الممكن القول؛ أن الخلافات والاجتهادات هي مسألة طبيعية؛ إلاَّ أن جميع هذه المتناقضات بقيت سيدة الموقف، في **أولاً:** إحداث تأثيرات وانعكاسات خطيرة على مجمل الأوضاع الداخلية للفلسطينيين، **وثانياً:** على مشروع التحرر الوطني الذي كانت ولا زالت، تقوده قيادات حركة فتح ومن معها من فصائل، تندرج بمسمياتها تحت إطار م.ت.ف عبر مسار مشاريع السلام، وهنا يورد فوزي برهوم:

> "أن من باب الخطورة؛ أن حركة فتح كانت تهيمن على منظمة التحرير، وباتت كل قيادات المنظمة تخضع لقرارات حركة فتح، وكان رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات هو: القائد العام لحركة فتح، ورئيس الدولة الفلسطينية، ورئيس منظمة التحرير، والقائد العام للقوات المسلحة، على الرغم؛ من أن تلك المناصب والمواقع الخمسة تمثل كل الشعب وعلى الشعب الفلسطيني؛ أن يطبقها سواء كانت خاطئة أم صحيحة أو متناقضات، دون أن يفهم أن هذا يمثل نظام دكتاتوري كان سيئاً جداً وقضى بدوره على ما يسمى بالتعددية السياسية في ذلك الوقت" (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وأخيراً، وأمام معطيات تلك المواقف، نستخلص القول؛ أن تشكيل السلطة الفلسطينية، استناداً إلى اتفاقية إعلان المبادئ "اتفاق أوسلو"، من حيث طبيعتها "حكم ذاتي"، ومن حيث طبيعة الاتفاق السياسي وآفاقه، ومن حيث أسلوب الوصول للأهداف وإدارة الصراع مع المحتل، وأيضاً من حيث الوظيفة، التي قررها اتفاق أوسلو للسلطة والأجهزة الأمنية، شكّل كل ذلك سبباً قوياً في تأجيج وتصاعد حدة الخلاف، وأساليب ووسائل معالجته بين تنظيمي فتح وحماس، وأخذت مواقفهما، أشكالاً مختلفة من العراك في الميدان، كان أولها: المواجهات الدموية في أحداث مسجد فلسطين، والتي كانت تعبيراً عن حدة الاختلاف والتناقض، وتركت جراحاً عميقة ظهرت آثارها فيما بعد من حيث عمق النزعة الإنتقامية، وعمق الحقد والكراهية بين الأطراف المعنية، وإلى هذا الحد نرى؛ إن قيام السلطة الفلسطينية عام 1994م مثّلت مرحلة جديدة لحركة فتح حيث تفاقمت فيها أزمتها الداخلية، ومثّل قيام السلطة بالنسبة لها تجربةً، الأمر الذي تحملت معه فتح كل الإفرازات السلبية لعملية التسوية.

ونستخلص أيضاً، إلى أنه وفي حالة الصراع الفلسطيني الداخلي الناشب بين قطبي الصراع، لا يمكن للطرف الفلسطيني الذي يريد حلاً سلمياً وفق اتفاق أوسلو، التوقيع على أية حلول قادمة في ظل الصراع، ولا يمكن أيضاً للطرف الثاني الذي يتبنى المقاومة انتهاج المقاومة وممارستها كالسابق، في ظل الصراع والانقسام، وهذين الأمرين ما تريدهما إسرائيل وتسعى إلى تبديدهما.

2.1.5 انتفاضة الأقصى بداية لانقلاب موازين القوى

وبعد سبع سنوات من عُمر اتفاق أوسلو، تفاعلت عدة أمور إلى حد كبير في وضع السلطة الفلسطينية، من بينها مجموعة من التحولات الحادثة على الظرف الدولي، أثّرت بصورة مباشرة على القضية الفلسطينية، كان في مقدمتها فشل مؤتمر (كامب ديفيد) بين الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي، أيهود باراك، واندلاع انتفاضة الأقصى في 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وصعود حركات المقاومة على ساحة العمل المقاومي والسياسي من جديد، ويذكر د. ناجي شراب: "أنه وبدخول الانتفاضة الثانية لم تعد بنية السلطة السياسية هي ذاتها بل أصبحت أكثر تعقيداً ودخلت مكونات وعناصر جديدة، بل برزت مفاهيم وقيم سياسية جديدة أولها تغيير مفهوم السلطة السياسية وعقلية المؤسسات، بعد أن كانت تُدار عبر عقلية منظمة التحرير و.... القرار السياسي (دنيا الرأي، 2005)، ومن الواضح أن مجموعة العوامل سابقة الذكر، أدت إلى تحولات مصيرية في الواقع الفلسطيني، على صعيد العلاقات الداخلية بين الفصائل عامة، وعلى صعيد السلطة

وقياداتها بصورة خاصة، وعلى وجه الخصوص بين التيارات المختلفة داخل حركة فتح التي تتولى قيادة السلطة.

كما بدأت الاضطرابات في العلاقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تتقلص وبالتحديد في مجال التعاون بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية، ومن البداية اتهمت اسرائيل، الرئيس ياسر عرفات شخصياً بالمسؤولية المباشرة عن الهجمات على الإسرائيليين، فعلى سبيل المثال بعد تفجير عبوة ناسفة على جانب أحد الطرق في حافلة مدرسية مصفحة أثناء مرورها قرب مستوطنة كفار داروم في قطاع غزة في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2000 وأسفرت عن مقتل اثنين من المستوطنين الإسرائيليين، حمّل رئيس الوزراء الإسرائيلي، آنذاك أيهود باراك، الرئيس ياسر عرفات وفتح المسؤولية، وعلى سبيل الانتقام أعطى الضوء الأخضر للمروحيات والسفن الحربية التابعة للجيش الإسرائيلي بقصف مقار السلطة الفلسطينية وفتح ومكاتب "جهاز الأمن الوقائي" في مدينة غزة، الأمر الذي دفع وقتذاك بمعظم الفلسطينيين بإلقاء اللائمة على السلطة الفلسطينية في عدم حمايتهم من ضربات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين في الأراضي المحتلة.

وفي مرمى هذا المنعطف التاريخي الجديد، الذي وصل إليه حال السلطة الفلسطينية إبان انتفاضة الأقصى 2000م، يورد فوزي برهوم الناطق الرسمي باسم حركة حماس في غزة، خلال مقابلة أجريت معه؛ أن حركته استطاعت؛ أن تثبت من خلال انتفاضة الأقصى عدة أمور على الأرض:

1. تثبيت ثقافة حق المقاومة بعد خدع أوسلو منذ عام 1994 وحتى 2001، واثبات الحق الفلسطيني الذي شطب في الاتفاق، من حق العودة، وحق القدس، والدولة بكامل سيادتها وحدودها وإزالة الاستيطان .
2. إعادة القضية الفلسطينية لتصبح الرقم الأول في العقلية العربية والإسلامية؛ بعد أن اختصرها اتفاق أوسلو من حلقتها الأوسع الذي كان يضم التجمع العربي والإسلامي، ووضعها في خندق العلاقات الصهيونية الفلسطينية فقط.
3. وضع القضية الفلسطينية مرة أخرى على مائدة كل المنظمات الدولية والحقوقية والإنسانية على مستوى العالم.
4. كشف النقاب عن زيف اتفاق أوسلو والعمل على إفشالها، وذلك بدماء شبابنا ومن خلفهم الشعب الفلسطيني الذي عانى من ويلات أوسلو.
5. حاولت حركة حماس بذلك، قهر كل من أراد التآمر عليها أو تصفيتها (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

ومع تعثر مشروع السلام الذي قادته حركة فتح، منذ قيام الانتفاضة عام 2000، يقول عضو اللجنة المركزية في حركة فتح عباس زكي؛ إن حركته استأنفت حينذاك محاولاتها من أجل الاتفاق مع حركة حماس في خطابٍ سياسي واحد، أو أية صيغة تتضمن وقف كل الاجتهادات المتعارضة، والبعد عن القضايا الخلافية ذات الطابع الأيديولوجي، والبحث في القضايا المشتركة التي عليها اتفاق وإجماع داخلي فلسطيني؛ كمقاومة الجدار الفاصل، والمواجهة الميدانية للسياسات الإسرائيلية، وبناء المستوطنات، إلى جانب مقاومة الحصار، لاسيما؛ وأن كافة تلك القضايا لا يمكن لأي: فصيل فلسطيني؛ أن يتهرّب من المشاركة في معالجتها، والإسهام كلٍ حسب إمكانياته وقدراته (زكي، 2004).

وإن غاب الإجماع الفلسطيني حول ماهية الوسيلة، التي يجب استخدامها خلال الإنتفاضة، الذي يرجع بالأساس إلى تباين المواقف السياسية الفلسطينية تجاه إسرائيل، وفي الوقت الذي كان العنصر الإسرائيلي، المتمثل في الاستفزازات المتواصلة من خلال التصفية المنهجية والاغتيالات، وعمليات القصف والتدمير، محدداً لاتجاهات الكفاح المسلح؛ إلاَّ أن ذلك لم يبرر استمرارية التناقض الفلسطيني حول الأداة التي يجب توظيفها خلال الإنتفاضة (أبو مطر، 2005).

وأمام هذا المنعطف المرحلي؛ كان لإعادة انتخاب "آرئيل شارون"، في اسرائيل، الدور في إصابة قيادات السلطة بالملل، والإصرار على بقاء مسارات التفاوض الأمني والسياسي تسير في طريقٍ مسدود، في حين كانت هناك فئة لم تؤمن بمسار ما يسمى "عسكرة الانتفاضة"، ومن يقف وراءها، وكان على رأسها: محمود عباس، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والرجل الثاني في "فتح"، فكانت اسرائيل ترصد تلك التفاعلات داخل السلطة، وهي: لم تكن غائبة عنها، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، التي تعرضت لها "واشنطن" و"نيو يورك"، بمثابة فرصة لتحقق فيها اسرائيل بعض النجاحات العسكرية ضد المدن الفلسطينية، واغتيال أو اختطاف رموز المقاومة.

وفي تقرير مطول لديوان وزير الخارجية الإسرائيلي، مقدم من مركز أبحاث سياسي تابع للوزارة، رصد فيه صعود ما يسمى "التيار البراجماتي" في أوساط القيادة الفلسطينية، أفاد؛ بأن كلٍ من محمود عباس، وأحمد قريع، ومحمد دحلان، وجبريل الرجوب، وحسن عصفور، ومحمد رشيد... الخ، ومعهم عدد آخر من "المفكرين والاقتصاديين الناشطين"، يؤكدون حسب التقرير الذي عرضته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية في 7 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 2001؛ أن "الانتفاضة بصورتها الحالية لا تقود الفلسطينيين، إلى أي: أفق جديد"، ويطالبون بوقفها والعودة إلى المفاوضات؛ بل إن من بينهم حسب الصحيفة: "من يدعون إلى التفاوض على اتفاق انتقالي طويل المدى؛ كخيارٍ مفضل

على الجمود السياسي والعنف المتصاعد"، وهو: ما يؤكده أيضا مناهضو تيار محمود عباس من مجموعة "التنظيم" في فتح، والتي من رموزها: صخر حبش، وهاني الحسن... وآخرون (إسلام أون لاين، 2001).

أما على صعيد حركة حماس فقد استطاعت في عشية انتفاضة الأقصى أن تفرض نفسها من جديد وأن تستعيد دورها الريادي المقاوم، وأن توسع شعبيتها، وكان واضحاً أنه لم يعد من الممكن تجاوزها سياسياً، أو اتخاذ قرار لإيقاف الانتفاضة دون موافقتها، ولذلك نشطت الدعوة إلى الحوار بين السلطة/ فتح وحركات وتنظيمات المقاومة من جديد.

لذا؛ فإن المدرك لواقع انتفاضة الأقصى، كرد فعل، يجدها لم تستند في استمراريتها إلى وجود استراتيجية محددة ومدروسة، وما يمكن؛ أن تجنيه وتحققه لصالح القضية الفلسطينية، كما يبدو للعيان أنها كانت مجهولة الاتجاه، وتتراوح ما بين اعتبارها انتفاضة، هدفها الإستقلال وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية، أو الميل لتوظيفها في تحسين شروط المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية، أو كونها حرب تحرير شعبية هدفها تحرير فلسطين (المصري، 2000).

وفي هذا الدور يمكن تقسيم الرؤية الفلسطينية حول الهدف من الإنتفاضة، إلى ثلاث تيارات، لكلٍ منها رؤيتها الخاصة: (أبو مطر، 2005).

التيار الأول: وهو: تيار السلطة الفلسطينية الذي لم يسلم هو: الآخر من التباين في الهدف، على الأقل في إطار التصريحات الرسمية؛ إلاَّ أنه يتفق إلى حد ما في دعوته إلى استخدام المكاسب السياسية التي تحققها الإنتفاضة.

والتيار الثاني: وهو: تيار تمثله اتجاهات الإسلام السياسي الفلسطيني، الذي يرى؛ أن الإنتفاضة حلقة من صراع طويل الأمد يهدف إلى تحرير كامل فلسطين، وهو: ما عبّر عنه، إسماعيل هنية، القيادي في حركة حماس، بالقول: "إن الوضع في السنوات السبع الماضية كان غير طبيعي، فعلاقة المواجهة هي: العلاقة الطبيعية، أما ما ليس طبيعياً، فهو: التعايش مع الاحتلال والاستيطان، وما يجري الآن هو: إحدى حلقات الصراع الطويل مع الإحتلال الصهيوني (المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، 2004).

والتيار الثالث: ويضم أغلبية الفصائل الفلسطينية الأخرى، بما فيها اتجاهاتها الديمقراطية، الذي يرى؛ أنها انتفاضة الإستقلال وتهدف إلى استنزاف الإرادة السياسية للإسرائيليين وإرغامها، على القبول بحلٍ سياسي يضمن قيام دولة فلسطينية في حدود 1967.

ومن بين المفارقات في المواقف أنه عندما كانت حماس تتحدث عن إستراتيجية بعيدة المدى تستهدف تحرير فلسطين من النهر إلى البحر؛ في وقت لم يكن بوسع فتح؛ أن تقنع الكثيرين؛ بأنها قادرة حتى على إقامة دولة قابلة للحياة في حدود 1967، وبينما كانت حماس تتحدث عن إقامة مجتمع خالٍ من الفساد والإفساد، ملتزم بالقيم وبتطبيق الشريعة الإسلامية، كان أيضاً بوسع فتح، رغم كل المصاعب؛ أن تتحدث خلال الفترة 1994–2000 عن "إنجازات"، تتحقق على الأرض، نتيجة انسحاب القوات الإسرائيلية من مدن ومواقع فلسطينية كثيفة السكان.

لذا؛ نرى أن الخلاف بين الحركتين هو: في حقيقته تعبير عن عملية إدارة كل منهما لبرنامجه ضمن الظروف المتاحة، وما يواجه كل برنامج من عقبات وتحديات؛ بيد أن برنامج حماس "المعارضة"؛ يرى أن العملية السلمية لا يمكن القبول بها؛ وتعتبر أن المقاومة هي: الخيار الوحيد في دحر الاحتلال عن فلسطين التاريخية؛ وأن أرض فلسطين من نهرها إلى بحرها هي: وقف إسلامي لا يجوز التفريط بشبرٍ منه.

وعلى هذا الأساس كان هدف المعارضة في أي: نظام سياسي، هو: تداول السلطة، أي: تشكل بديلاً يسعى لتولي السلطة عوضاً عن السلطة القائمة؛ فإن المعارضة في الحالة الفلسطينية لا تسعى إلى تولي السلطة عوضاً عن السلطة القائمة، بقدر ما تسعى إلى تغيير المعادلة التي تُمارس من خلالها تلك السلطة، أي: تقييد الإطار السياسي الذي يحكم السلطة المتمثل في ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي المنصوص عليه في اتفاقات أوسلو (المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، 2000).

2.5. المبحث الثاني: المشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية

بعد شروع الرئيس ياسر عرفات لدى وصوله قطاع غزة في العام 1994، في تأسيس السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية المختلفة، وإعادة تأهيل المؤسسات الحكومية وبناء الوزارات، وتدريب أفراد الشرطة والجيش للحفاظ على الأمن، بلغ عدد موظفي السلطة، في عام 1998 ما يقارب 125 ألف موظف (هلال، 1998)، وازداد ليصل في العام 2003 إلى 130 ألف موظف، وهو عدد يفوق أربعة أضعاف ما كان عليه قبل قدوم السلطة الفلسطينية؛ كما أن هذا العدد لا يتناسب مع احتياجات السلطة وإمكانياتها المتواضعة وشكل لها عبئاً مالياً؛ وإشكاليات عديدة في أداء المؤسسات الحكومية وكرّس مظاهر البيروقراطية والبطالة المقنعة (مركز غزة للحقوق والقانون، 2003).

ومنذ ذلك الحين كان الرئيس ياسر عرفات، يبشر شعبه بقرب تحقيق حلم التحرير، وإقامة الدولة، والصلاة في المسجد الأقصى (أسطورة النضال والجهاد، 2006)؛ إلاَّ أن تأسيس السلطة جاء في إطار تسوية مرفوضة بالنسبة لحركة حماس، ولم تكن راغبة بالانضواء في النظام السياسي الذي تمثله م.ت.ف، بل وقفت موقفاً معادياً من السلطة (أبراش، 2006،غ.م)، بعد تحول حركة فتح إلى حزب سلطة بل إلى حزب حاكم، ملتهمة في طريقها جميع الأحزاب والفصائل، أما الحركات الإسلامية فقد بقيت حركات عقائدية تعمل في المجال السياسي؛ ولن تتمكن من تحويل نفسها إلى حركات سياسية لها مرتكزات عقائدية، وبالتالي بقيت هذه الحركات معارضة، ولكن خارج إطار التأثير الفاعل في مجال النظام السياسي.

فلم تستطع الفصائل والحركات السياسية، التي أعلنت الكفاح المسلح ومقاومة الاحتلال، الاستمرار على نفس الايدولوجيا والخطاب، مع فقدان النهج النابع عنهما، وكان من المتوقع؛ أن تفسح الايدولوجيا المجال تدريجياً وتلقائياً إلى السياسة، لتأخذ من مكانها وتنتج للساحة الفلسطينية أحزاباً سياسية جديدة، تعمل بصورة عصرية وفقاً لمبدأ مرحلية البرامج السياسية، وتأخذ مكان ومكانة الفصائل والحركات، التي لم تعد قادرة على التفاعل مع واقع الحياة السياسية الفلسطينية أو على التأثير فيها (الجرباوي، 1999).

فكان من أهم ملامح هذه المرحلة، انتقال مركز الثقل السياسي الفلسطيني من الخارج إلى الداخل، كما تحولت العملية السياسية الفلسطينية من مرحلة النضال لتحقيق الأهداف الفلسطينية الكبرى، إلي مرحلة القبول بالأهداف الصغرى، والتي بدأت تتلاشى مع الانخراط بالسلطة، فعندما عاد كثير من كوادر فتح إلى فلسطين، بدأ التنافس على المناصب في السلطة (الجرباوي، 1999).

وكانت حركة فتح تمثل الفصيل الرئيسي الذي دعم ياسر عرفات للسلطة الفلسطينية، وكان جوهر الأزمة بين الحركتين، يعود إلى النمط الذي تأسست به السلطة الفلسطينية عام 1994، وهو نمط لتشكيل "دولة أمنية"، على الرغم من أن السلطة الفلسطينية ليست دولة ذات سيادة، إذ أصبح عليها التزامات أمنية وقانونية صريحة منصوص عليها في "اتفاقات أوسلو"، وهو المصطلح الجامع لسلسلة من الاتفاقيات التي تم التفاوض عليها بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير.

وفي الحقيقة؛ تشكلت السلطة في هياكلها من سلطة تشريعية منتخبة منذ عام 1996 وسلطة تنفيذية، وسلطة قضائية، ويبدو للوهلة الأولى؛ إن هذه التركيبة والتفصيل يعنيان فصل السلطات وتكامل عملها، لكن الواقع والتجربة قالا: إن هناك هيمنة من قبل السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، وإلى جانب ما انفردت به حركة فتح من مواقع مسؤولة ذُكرت سلفاً؛ فإنها انفردت أيضاً بالسيطرة على الهيئات والمؤسسات المتخصصة التابعة للسلطة؛ كهيئة الإذاعة والتليفزيون، ودائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وهيئة الرقابة العامة وسلطة النقد، لكن الأهم هو: سيطرتها على أجهزة الأمن والشرطة، والتي يتشكل معظم كوادرها من فتح (هلال، 1998).

1.2.5. الفساد كمحك لنشوب الصدام:

هذا ورافق وجود السلطة، العديد من الإشكاليات: **في مقدمتها** تكوّن التركيبة الاقتصادية، وهيمنة عدد قليل من المتنفذين على الاقتصاد الفلسطيني، من خلال عملية احتكار بدأت بدائية هي: السبب فى ظهور تلك الفئة القليلة والمسيطرة التي عملت على مدى السنوات الماضية، مع البدايات الأولى لتجربة السلطة الفعلية على الأرض، لفرض منظومة قيمية وأخلاقية جديدة عن المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي قسّم المجتمع إلى مجموعة أولى: تملك وهي: قليلة، وثانية: وهم: مجرد مستخدمين ومعدمين، فيما اختفت الطبقة الوسطى التي كان معظم المجتمع الفلسطيني ينتمي إليها، وقد يكون لتغيب مؤسسات المجتمع المدني عن القيام بدورها في المراقبة والمساءلة عاملاً مهماً في انتشار مظاهر الفساد، ومن بين ما نورده من مظاهر لتلك الفساد:

1. النهب الاحتكاري لبعض كبار من رجال السلطة، وما رتبه من آثار خانقة على المواطنين، وتمَّ ذلك بوسائل متعددة، منها: التسعير الاحتكاري لسلع وخدمات حيوية ومؤسسات عامة، هذا عن الشركات الخاصة التي تساهم فيها السلطة، أو يهيمن عليها مسئولين من السلطة حيث تتمتع هذه الشركات، بامتيازات احتكارية للسيطرة على قطاعات حيوية تجبي عبرها أرباح طائلة .

2. انتشار تعاطي الرشوة في المقابل لإنجاز الأعمال في الدوائر الحكومية (الريس،2005).

3. حدوث سرقات في مخازن وأموال تابعة للسلطة، وقيام بعض الكبار بتزييف تواقيع، للحصول على أموال عامة عن طريق الاختلاس دون وجه حق (الريس، 2005).

والأهم من ذلك؛ هو: نقص الديمقراطية، بمعنى تضييق قاعدة الحكم، بل والإمساك به من قبل أشخاص محددين، حيث غابت المؤسسة، وحل مكانها الفرد وتركزت السلطة والقوة بين قلة من المتعددين الذين غلّبوا مصالحهم الشخصية على أي اعتبار آخر، فيما تحالفت الطبقات البيروقراطية في سبيل تيسير أعمالها؛ فأصبح بعض رجال السلطة شركاء في بعض المؤسسات الخاصة التي يمتلكها الأشخاص، الذين أصبحوا يؤثرون مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة.

ويرى تقرير المجلة الأمريكية؛ أن السلطة استخدمت عوائد الضرائب لشراء "الولاء السياسي"، وأصبح الزعيم الفلسطيني يتمتع بالحرية في دفع المال لأولئك الذين ساروا على خط "السلطة"، ويقول النقّاد؛ إن الفساد هو: في الحقيقة جزء من عملية السلام نفسها، فالعديد من مسؤولي السلطة الفلسطينية المعيّنين لا يمكن انتخابهم في تصويت شعبي، وهؤلاء يُمنحون ما يسمى "بطاقة الشخصيات الخاصة VIP" التي تصدرها إسرائيل، سامحة لهم بالتنقل بحرية، مما يجعلهم معرّضين لخطر خسارة هذه الامتيازات إذا انتقدوا إسرائيل (السبيل، 2000).

ومع غياب سلطة قضائية مستقلة ونزيهة وقادرة على جلب الحقوق، لجأ كل الناس للقضاء العشائري لحل مشاكلهم، فقام المجلس التشريعي وعبر سنواته الطويلة بفتح العديد من الملفات التي انتهت في إدراج القيادة الفلسطينية، ولم يتم الالتزام في العديد من المرات بتنفيذ أيٍّ: من قراراته، والأمثلة كثيرة تبدأ من ملف الدقيق الفاسد، الذي اُتهم فيه وزير التموين الأسبق، إلى ملف سلطة النقد "اختلاسات"، ولا تنتهي بقضية الاسمنت "تحويل اسمنت مستورد من مصر لأغراض فلسطينية، لصالح جدار الفصل الذي تقيمه إسرائيل" إضافة إلى الفساد الأمني الذي أدى إلى حالة الفوضى، وأخذ القانون باليد.

ويورد فوزي برهوم؛ أن من جانب السلبيات التي رأتها حركة حماس في السلطة: انتشار الفساد والفوضى والفلتان وسياسية توزيع الثروات على جنرالات أوسلو، فأصبح الشعب الفلسطيني كالأيتام على موائد اللئام، في قطاع غزة والضفة الغربية، كما وأصبح الشعب يتسول مما يزيد من جنرالات الأجهزة الأمنية (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي)، ويقول أحد المحللين

السياسيين؛ إن إسرائيل وحكوماتها المتعاقبة، عملت على إدامة الحل الانتقالي، وأفشلت المشروع السياسي الذي تحمله فتح والمنظمة، وقدّمت الكثير من الفرص لنشر الفساد وسوء الإدارة، ولم توفر إداراتها الاحتفالية مؤسسات ورموز وأجهزة أمن السلطة ومقراتها، وبالتالي إضعافها (طلال عوكل، آذار 2008، اتصال شخصي).

3.5. المبحث الثالث: الأذرع الأمنية للسلطة واحتدام الصدام المسلح

ما أن مكثت السلطة الفلسطينية على الأرض شهوراً قليلة، إلاَّ وبرزت في مناطق نفوذها ما لا يقل عن 10 أجهزة أمنية، من مخابرات، ومباحث، وأمن وقائي، وأمن رئاسة، وأمن عام، وأمن خاص... إلخ، ورأت حماس حينذاك؛ أن ما جرى من عودة للسلطة الفلسطينية إلى غزة وأريحا في العام 1994، كان انسحاباً للعدو من التجمعات السكانية، وترك إدارتها ومشاكلها لمن ينوب عنه، واحتفظ بالسيطرة الأمنية عليها عبر التنسيق الأمني مع السلطة وأجهزتها الأمنية، إذ؛ أن التزامات السلطة الفلسطينية وردت بالحفاظ على الأمن والنظام العام في المواد من الثانية عشر إلى الخامسة عشر في الاتفاق المؤقت المبرم عام 1995 بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويأتي تفصيل هذه المسؤوليات بمزيد من الوضوح في الملحق الأول بالاتفاق المؤقت، الذي ينص على أن: "**السلطة الفلسطينية عليها أن تقدم للعدالة المتهمين بارتكاب هجمات على المدنيين الإسرائيليين**. وطبقا للمادة 3(ج) من الملحق، "**فعلى السلطة الفلسطينية أن تلقي القبض على المرتكبين وكل الأفراد الآخرين الضالعين بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال الإرهاب والعنف والتحريض، وعليها أن تحقق معهم وتحرك الدعوى القضائية ضدهم**" (بروتوكول، 1995)، وهذا الأمر ظهر جلياً في أعقاب حملة العمليات التفجيرية داخل المدن الإسرائيلية التي نفذتها "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في عامي 1996 و1997، والتي على إثرها اتخذت السلطة الفلسطينية، حسب معظم المراقبين، خطوات مقنعة وملموسة لمنع تلك الهجمات على الأهداف الإسرائيلية، فقد كتب إيلي كارمون، وهو محلل إسرائيلي متخصص في شؤون مكافحة الإرهاب، معلقاً على تراجع هجمات "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في تلك الفترة أنه: "يرجع إلى السياسة الوقائية لمكافحة الإرهاب التي اتبعتها السلطة الفلسطينية وإسرائيل معاً" (Bruce,1996).

وعلى صعيد آخر احتفظت اسرائيل بكافة الامتيازات الاقتصادية عبر سيطرتها على الجمارك والمعابر كلها، ومرد ذلك؛ سيطرتها على أهم مفاتيح الاقتصاد الفلسطيني وخاصة التجارة الخارجية وحركة العمال الفلسطينيين، وبالتالي ابتزاز إسرائيلي سياسي منظم للفلسطينيين عبر البوابة الاقتصادية (المديني، 2008).

وكان ملف الأجهزة الأمنية الفلسطينية من أكثر القضايا حساسية وتعقيداً على الساحة الفلسطينية، وأمام تطور ذلك الملف بشكل مطرد تتكشف من جملة التساؤلات عن مدى نجاعة الاستراتيجية الثابتة التي تبناها وقتذاك رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والتي تتمحور حول تشكيل عدد كبير من الأجهزة الأمنية ذات القوة المتوازية وفق مبدأ التوازنات خشية انقلاب أو تمرد البعض منها، ويرى في هذا السياق هلال؛ أن التحول الذي طرأ على النظام الفلسطيني بعد أوسلو،

يتسم بالسلطوية في اتخاذ القرار، وشخصنة للسلطة معادية للمؤسسة، وتفشي العنف في النظام القائم (هلال، 1998)، ولعل هذا ما يضعنا أمام الدور الذي وصلت إليه حركة فتح من تفرد في قيادة السلطة منذ نشأتها، ورغم القدرة العالية لقيادة فتح على المناورة، في بروز ظواهر استزلام وشللية؛ في حين ظهر على المسار التاريخي محاولة لحرق المراحل؛ وهذا ما تمثّل في اتفاق أوسلو، وما نجم عنه من وجود السلطة؛ وكل ذلك كان في المدى الاستراتيجي غير سليم (محمد الشريف، 2006)؛ لذا لابد هنا من التميز بين جسمين كبيرين مختلفين يمثلان الشعب الفلسطيني، باتت تتزعمهما حركة فتح، **الأول:** منظمة التحرير الفلسطينية، وهي كيان سياسي يعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وفقاً لمقررات القمة العربية في الرباط عام 1974، **والثاني:** السلطة الفلسطينية، وهي: كيان إداري وسياسي، لتنفيذ اتفاق الحكم الذاتي المحدود في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكانت الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية تمثل أهم الأذرع الأمنية على الإطلاق في السيطرة على كافة مناحي الحياة الداخلية، حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في آيلول (سبتمبر) 2000،، فلم يكن مستغرباً؛ أن تعترض اسرائيل، آنذاك، على مضاعفة عدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، خلافاً لما اتفق عليه في اتفاق القاهرة 4 آيار (مايو) 1994، والذي حدد نظام السلطة الأمني في شرطة قوية قوامها 9 آلاف عنصر توافق عليهم سلطة الاحتلال، وشكلت السلطة الفلسطينية تسعة أجهزة أمنية، هي الأمن الوطني، والأمن الوقائي، والمخابرات العامة، والاستخبارات العسكرية، والأمن الخاص، والبحرية، والقوة 17، والدفاع المدني، بالإضافة إلى الشرطة المدنية(هلال، 1998).

فيما وصل عدد الموظفين فعلياً في تلك الأجهزة 34 ألفاً في صيف 1997، ليشكّل أعلى نسبة شرطة في العالم، مقارنة بعدد السكان، بنسبة رجل أمن واحد لكل 84 شخصاً، قبل أن يرتفع إلى نحو 57 ألفاً في مطلع 2006 (ابحيص، وسعد، 1973).

لذا؛ فإن تزايد عدد الأجهزة الأمنية، أدى إلى تضارب أعمالها وتداخل صلاحياتها وعدم التنسيق فيما بينها، كما أدى هذا العدد الكبير إلى؛ أن تستحوذ الأجهزة الأمنية ما بين 30 –35% من الميزانية السنوية للسلطة أو طبيعة مهامها كسلطة حكم ذاتي محددة الصلاحيات، إلى ظهور مراكز قوى تحدت السلطة الرسمية في شخص رئيسها؛ إذ كان الضامن لعدم حدوث أية أزمات هو: سيطرة الرئيس ياسر عرفات على كافة صلاحيات الأجهزة الأمنية، الأمر الذي أرجأ تصدع تلك الأجهزة الأمنية آنذاك (ابحيص، وسعد، 1973).

وشكلت انتفاضة الأقصى 28 أيلول (سبتمبر) 2000، أكبر التحديات التي واجهت السلطة الفلسطينية منذ نشأتها عام 1994، لما أحدثه العدوان الإسرائيلي من آثار في المجتمع الفلسطيني ومؤسساته؛ لذلك سعت السلطة الفلسطينية إبان انتفاضة الأقصى إلى محاولة التخفيف من آثار ذلك العدوان، واستثماره لحشد الدعم العربي والدولي، لإجبار إسرائيل على العودة للمفاوضات، على نحو يكفل للسلطة الفلسطينية موقعاً أفضل، مما كان عليه الحال قبل إندلاع الإنتفاضة، وباتجاه دفع إسرائيل بمطالبها (أبو مطر، 2005).

إلاَّ أن اسرائيل كانت تضغط تحت شعار "الأمن ومحاربة الإرهاب"، على دفع السلطة الفلسطينية إلى تبني أساليب غير ديمقراطية في التعامل مع المعارضة الفلسطينية، (هلال، 1998)، وللامتثال إلى متطلبات المفهوم الإسرائيلي، للأمن بديلاً عن المضمون السياسي للسلام، حيث أصبح أمام السلطة حينذاك واحد من موقفين: إما أن تؤيد العمليات التي كانت تنفذها بعض الفصائل، وتدافع عنها كعملٍ مشروع، وبالتالي تضع نفسها في موقع حماس نفسه، وهي تعي تماماً أنها مكشوفة أمريكيّاً ودوليّاً، أو أن تنحني وتدين العمليات، وتعمل على منعها، أو تقوم بإجراءات تبدو مقنعة للآخرين؛ بأنها بصدد منع هذه العمليات؛ إلى أن تمر المرحلة الراهنة.

ولم يمر على قدوم الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ومعه الحكومة الأولى للسلطة الوطنية، إلاَّ سبعة أشهر، حين حدث أول تصادم فلسطيني – فلسطيني في قطاع غزة، نجم عنه مقتل عدد من المدنيين ومن الشرطة الفلسطينية، والهجوم على بعض مباني الأجهزة الأمنية التي لم تكن حينها محاطة بسور الخرسانة المسلح، كحصناً منيعاً، إلى أحداث مسجد فلسطين جمعة 18 تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1994، والتي شكّل الرئيس ياسر عرفات على إثرها لجنة تحقيق قضائية، لإجراء التحقيق في ملابساتها.

وتألفت اللجنة من خمسة قضاة، برئاسة قاضي القضاة، المستشار قصي العبادلة والتي بدأت اللجنة أعمالها فوراً، واستمرت تستمع إلى الشهود من ضباط الأمن ومن المواطنين قرابة شهر ونصف الشهر؛ دون أن تتوصل إلى خيط يكشف عن خفايا ما حدث، لكن الأمور انجلت بعد ذلك، لتكشف عن وجود عملاء هم: وراء من تورطوا في جنايات قتل لا علاقة لها بأحداث الجمعة واعترفوا أمام التحقيق؛ بأنهم كُلفوا لصالح إسرائيل بافتعال مشاكل بين الناس وبين السلطة، وحصلت لجنة التحقيق القضائية على سبعة اعترافات من العملاء، الذين شاركوا في إطلاق النار على المصلين، فور خروجهم من الجامع بعد الصلاة.

ويعقب إبراهيم أبو النجا؛ على ذلك الحادثة بالقول: "**إن النية كانت مبيتة، وهذا ما ظهر حين أطلق مسلحو حماس الرصاص، وانتشروا في عدة مواقع يحملون السلاح ويطلقون**

الرصاص في كل اتجاه، وحاولوا اقتحام السرايا، ولم يتوقفوا عند هذا الحد، بل كثيراً ما داهموا المراكز الأمنية وكنا نتوسّط لإخراجهم من مراكز التوقيف الأمنية، على الرغم من اعترافهم بكل ما نسب إليهم من أعمالٍ، لا يقبلها وغير مسموح بها في أي: نظام؛ لأنها تتنافى وقواعد السلوك والنظام العام" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

وسرعان ما تحولت هذه الحادثة أيضاً، إلى مظاهر فوضى وتخريب للممتلكات العامة وبعض الكافيتريات، وبعض المحلات التجارية، وبعض محلات أشرطة الفيديو، في محاولة لتأليب الشارع على السلطة بأجهزتها المختلفة (عدنان العصار، تشرين ثانٍ 2008، اتصال شخصي)، وعلى صعيدٍ موازٍ أخذت مجموعات حماس العسكرية، تنفذ هجمات تفجيرية داخل إسرائيل، ودعت أنصارها إلى المقاطعة والمظاهرات الحاشدة، في الوقت الذي كانت تحقق فيه نجاحات في أعقاب التفجيرات داخل مدن اسرائيل، وبهذا الفعل، دعت حكومة اسرائيل والولايات المتحدة آنذاك، الرئيس ياسر عرفات إلى شن حملة على حماس؛ كشرطٍ مسبق لأية مفاوضات مقبلة، ما دفع بقيادة السلطة الفلسطينية بعقد لقاء مع ممثلي من حماس في القاهرة عام 1995، لإقناعها للانضمام إلى السلطة الفلسطينية، والحد من عملياتها العسكرية، والعودة إلى السلام، لكن حماس رفضت تلك الدعوات، وعلى إثر ذلك واصلت السلطة الفلسطينية سجن المئات من نشطاء حماس.

ومن الملاحظ؛ أن الأجهزة الأمنية كانت تنفذ القرارات السياسية، ومن هذه القرارات: المحافظة على سير التهدئة مع الجانب الإسرائيلي من ناحية، وبين ضبط الأمن والأمان من ناحيةٍ أخرى؛ إلا أن وتيرة المواجهة ظلت تراوح مكانها بين أنصار حماس وبين أجهزة السلطة، كما حصل في أحداث مسجد فلسطين بغزة؛ هذا بالطبع جعل من الكثيرين حاقدين على السلطة وأجهزتها المختلفة.

وبالرغم من حالة الهدوء النسبي التي اتسمت بها الأوضاع الأمنية في الفترة ما بين عامي 1994 – 2000، أي: لفترة قوامها ستة أعوام، لم تكشف بصورة جلية عن مدى الخلل الذي يمكن؛ أن يحدث في ضبط المجال الأمني، بسبب تعدد الأجهزة الأمنية وتداخل صلاحيتها في أحيان ومواقع عدة، وغياب قيادة موحدة لتلك الأجهزة تتمتع بقرارات واضحة؛ ومن أمثلة تداخل الصلاحيات نذكر منها علاقة الأجهزة الأمنية بالنيابة العامة، بحيث كانت الأجهزة الأمنية تقوم بممارسة مهام الضبط القضائي في القبض والتوقيف في القضايا الجنائية، والحصول على أمر توقيف صادر عن النيابة العامة، إضافة إلى قيامها باعتقال المواطنين بوجه غير مشروع ومخالف للقانون، وتوقيفهم لمدد طويلة في مراكز التوقيف الخاصة بهذه الأجهزة، علماً أن الشرطة الفلسطينية هي الجهة المختصة بممارسة مهام الضبط القضائي، وفقاً لنص القانون الفلسطيني.

والواضح؛ أن أهم أسباب تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية غياب التشريعات الناظمة للعلاقة بين مختلف هذه الأجهزة، أو عدم تطبيق ما تم إقراره بشكل عملي، وغموض المسؤوليات المنوطة بالأجهزة الأمنية على أرض الواقع، إلاَّ أن انتفاضة الأقصى جاءت لتبرز هذا الخلل في أداء الأجهزة الأمنية، المتمثل في عدم قدرتها على ضبط مراكز القوى المتعددة، التي ظهرت ميدانياً خلال الإنتفاضة، ومعالجة حالة الإضراب الأمني في أراضي السلطة الفلسطينية (أبو مطر، 2005).

إذ؛ أصبح الأمن الداخلي مهدد جراء انتشار ظاهرة فوضى السلاح كنتيجة حتمية لانتشار الأسلحة بين المواطنين دون ترخيص في أغلب الأحيان، وسوء استخدام السلاح المرخص من قبل بعض المواطنين أو بعض عناصر الأجهزة الأمنية، أو استخدامه في غير مواضعه وغاياته المحددة قانوناً (أسامة الفرا، أيلول 2008، اتصال شخصي).

ويمكن حصر مواطن الخلل هنا في أداء المؤسسة الأمنية؛ في أسبابٍ عديدة، أهمها:

2. افتقرت أجهزة أمن السلطة إلى مقومات الوحدة وعناصر الوفاق، وإن بذرة الشقاق والخلاف قد نبتت بينها منذ وطأت أقدامها أرض الوطن.

3. غياب التنسيق بين جميع الأجهزة الأمنية على نحوٍ مقنن ومنتظم، خاصةً في السنوات الأولى من عمرها، مما أدى إلى حدوث صدامات كثيرة بينها.

4. تفريغ المنتسبين للأجهزة الأمنية بطريقة عشوائية، وعلى أساس فصائلي ودون وجود معايير أو ضوابط أو شروط، تضمن القبول على أساس الكفاءة واللياقة والأهلية، ودون الاستناد على هيكليات معتمدة، تراعي الاحتياجات الأمنية الوطنية.

5. الافتقار لقوانين أو نظم أو لوائح أو تعليمات مستديمة، تنظم العمل داخل تلك الأجهزة وتحدد مهامها وصلاحياتها، وتنظم علاقاتها بالمجتمع، وتفرض عليها خضوعها للمستوى السياسي.

6. غياب أية رقابة داخلية، أو أية رقابة خارجية على المؤسسة الأمنية من قبل "المجلس التشريعي"، و"جمعيات المجتمع المدني"، مما وفّر الفرصة للأجهزة الأمنية؛ أن تعمل بلا حسيب أو رقيب، فغابت الشفافية، وانعدمت المساءلة، وتدنّى الانضباط إلى أسوأ حالاته، وبالتالي فتح الباب واسعاً أمام استشراء الفساد فيها على مختلف أشكاله وألوانه (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

7. انعدام روح العمل كفريق داخل قيادات تلك الأجهزة، بمعنى عدم وجود "هيئة أركان" في كل جهاز، أو على الأقل في القيادة العليا للمؤسسة، حتى عندما تقرر إصلاح هذه الأجهزة، أُلقِيتْ مسئولية ذلك على كاهل رجل واحد هو وزير الداخلية؛ مع أن ثقل المسئولية وجسامتها كان يقتضي بالضرورة، تشكيل فريق متخصص وعلى مستوى عالٍ من الكفاءة، وتُشارك فيه عدة جهات ذات علاقة بالموضوع (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).

ومروراً أيضاً بالأداء الأمني خلال إنتفاضة الأقصى وما بعدها، فقد تميّز في تحكم مؤسسة واحدة هي: مؤسسة الرئاسة في كل السلطات والصلاحيات الأمنية، عبر المستشارين وقادة الأجهزة الأمنية (المصري، 2002)، وظهرت مخاطر تلك المركزية الشديدة للصلاحيات الأمنية حول مؤسسة الرئاسة، عندما قامت قوات الإحتلال الإسرائيلي بمحاصرة الرئيس ياسر عرفات في رام الله، ومنعها كافة الوسائل التي تمكنها من القيام بدورها في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، ما أدى إلى حدوث فوضى في مناطق السلطة الفلسطينية، التي افتقدت إلى وجود قيادة أمنية فعّالة، كما عجز القادة المحليين عن تسيير الأمور ميدانياً سيما؛ وأن هذا الوضع قد رافقه توجيه الآلة العسكرية الإسرائيلية نحو تدمير هياكل السلطة والبنى الأساسية للفلسطينيين (محمود، 2002)، وتُرك اتخاذ الإجراءات الأمنية لكثير من مراكز القوى الميدانية، التي افتقرت إلى التنسيق الأمني فيما بينها، كما اعتمدت بعض القيادات الميدانية في المدن الفلسطينية، نهج المقاومة بناءً على قرارات فردية، دون الرجوع إلى المؤسسات المعنية في السلطة الفلسطينية (جاد، 2002).

وشكل عدد عناصر أجهزة أمن السلطة، الذين انضموا إلى القوى الميدانية في المدن الفلسطينية الأغلبية الساحقة من حاملي السلاح، فعلى سبيل المثال شكّل عناصر الأجهزة الأمنية 90% من حاملي السلاح في مدينة نابلس، وهي: نسبة لا تختلف كثيراً عن باقي المدن الفلسطينية (مجلة الرسالة الفلسطينية، 2004) كما شكل بروز ظاهرة المسلحين في محاولات السيطرة على بعض مؤسسات ومقرات السلطة الفلسطينية بالقوة، بغية الضغط على قيادات السلطة للاستجابة لمطالبهم واستحقاقاتهم في بعض القضايا، وصاحب ذلك التهديد الأمني العديد من رؤوس السلطة الفلسطينية، واختطاف بعض قادة الأجهزة الأمنية والعاملين في مؤسسات السلطة (عباس، 2003)، هذه الأمور كانت مؤشراً على بدء أزمة تلك الأجهزة، وقد اقتصرت معالجات الرئيس الراحل ياسر عرفات لهذه القضايا على اعتماد مبدأ فض الاشتباك ومنع المواجهة أو حسمها قبل تطورها فحسب دون أن يعمد الى المعالجة الجذرية لها مما يبقي مسببات الصراع على حالها ويفسح المجال نحو مزيد من تنامي الظاهرة وتعاظم تفاعلاتها على حساب الشعب الفلسطيني وحياته المدنية وأمنه الاجتماعي، وشعور معظم المواطنين الفلسطينيين بعدم الأمن في أراضي السلطة الفلسطينية، وهو:

ما أوضحه صائب عريقات وزير المفاوضات الفلسطيني بالقول: "**إن الشعب الفلسطيني يشهد حالة من انهيار الأمن والنظام القانوني وتهديداً بتمزيق نسيجه الإجتماعي**" (عريقات، 2004).

الفصل السادس

التعصب بين التنظيمين أدواره وإفرازاته

1.6. المبحث الأول: الموقف الإقليمي والدولي من التنظيمين

2.6. المبحث الثاني: دور اسرائيل في تأجيج واستغلال الشقاق الداخلي

3.6. المبحث الثالث: إفرازات الخلاف على الساحة الفلسطينية

1.6. المبحث الأول: الموقف الإقليمي والدولي من التنظيمين

يكمن التساؤل هنا، حول مدى تأثير الدور الإقليمي والدولي، في تحريك مسار الخلاف بين أكبر تنظيمين فلسطينيين: فتح وحماس، **وهل ساعد المجتمع الدولي والعربي على رأب الصدع، وحل الخلاف الفلسطيني الداخلي؟؛ أم كان لها دور في تأجيجه بما بتوافق مع مصالحها؟**، في الوقت الذي عانى به النظام العربي، من ضعف وترهل منذ تأسيس جامعة الدول العربية عام 1945، وما لبث أمام التناقضات العربية؛ أن تلاشى أو كاد؛ دون أن يستطيع العرب الاتفاق على نظامٍ جديد قادر على حماية أمنهم ومصالحهم ومواجهة أعدائهم، وزادت التناقضات بين البلدان العربية، حتى عجز العرب عن الاتفاق على أصغر الأمور المتعلقة بأمنهم ومصالحهم؛ فتراجع شعار الوحدة العربية إلى شعار التضامن العربي، ثمَّ انحدر إلى ممارسة سياسة المحاور العربية والاعتداد بها، ثمَّ أصبح كل بلد ينظر إلى مصالحه، وتراجعت الأهداف العربية الرئيسية، ولم تعد القضية الفلسطينية هي: القضية الأولى للعرب.

بينما يقول في هذا السياق د. أسامة أبو نحل، في حوار مع مجلة البيادر السياسي:

> "للأسف الشديد، أن النظام الرسمي العربي كان له الدور الأساسي في ضياع فلسطين، ومما يؤسف له أن هذا النظام الرسمي لم يعمل طيلة الستين عاماً على استرداد ما تمّ فقده، بل نجد هذا النظام بعد هزيمة 1967 يعمل على إزالة العدوان ونسوا فلسطين، بل وقبلوا بالقرار الدولي 242 الذي يدعو إسرائيل للانسحاب من أراضٍ عربية احتلتها أثناء حرب 1967 وليس كل الأراضي (هكذا نص القرار الرسمي العربي المعترف به) وبعد الإنتصار في حرب أكتوبر 1973 اتجهت مصر زعيمة العالم العربي نحو التسوية السلمية، وانهار النظام العربي وانقسم إلى فرقٍ وشِيع" (أبو نحل، أيار 2008، ص19) .

ومما يلفت النظر أمام هذا الطرح، محاولات وضع الأصبع العربي والفلسطيني، على الدور الإسرائيلي والأميركي فيما حدث ويحدث، وذلك من واقع التطورات الدولية والإقليمية التي كان لها دور، في جمود عملية السلام في المنطقة، سيما في ظل الدور الذي أولته الولايات المتحدة الراعي الرئيسي للمفاوضات، بما أسمته "الحرب على الإرهاب" مؤخراً (العويدات، 2008، 19 كانون أول).

والمفارقة الملفتة في هذا المجال، هي: تلك الأدوار الإقليمية التي نمت وكبرت، وأصبحت قوة واقعية لا يمكن تجاهلها، في حالة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي بالتحديد، نتيجة مجال التنافس الواقع بين تلك القوى التي حاولت كلٍ منها؛ أن يكون لها اليد الطولى في التأثير على

حاضرها، ورسم ملامح مستقبلها، وتسابق كلٍ منها لكي تكون أكثر تأثيراً في شؤون المنطقة، وحاولت من خلال نمو قوتها؛ أن تحقق مصالحها سواء: بتنمية قوتها الذاتية، أم بالاستقواء بدورها الإقليمي، لمواجهة الآخر، وجني الأرباح متعددة الجوانب على حساب الآخر.

والجدير بالذكر؛ أن الدور الإقليمي العربي يقع في ذيل القائمة، ولعله غدا أضعف تلك الأدوار؛ مع أن الصراع كله يدور حول محاولة القوى الإقليمية الأخرى، الهيمنة جزئياً أو كلياً على المنطقة العربية، والاستفادة من ميزاتها الجغرافية، وثرواتها وإمكانياتها متعددة الجوانب، ومن الواضح؛ أن تلك الأدوار الإقليمية تتركز في: ثلاث قوى إقليمية تتنافس في الشرق الأوسط (العويدات، 2008، 19 كانون أول):

الأولى: القوة الإقليمية الإسرائيلية، وهي: متواجدة منذ أكثر من نصف قرن، ومدعومة بالسياسة الأمريكية والأوروبية، التي يمدها الغرب منذ قيام إسرائيل بالدعم المالي والعسكري والسياسي، وعهد إليها؛ بأن تكون وكيلة عنه، رافعة سيفها لمعاقبة أي: بلدٍ عربي يتمرد على الغرب أو عليها، حامية لمصالح الغرب في المنطقة، وتفرض هيمنتها على المنطقة بمختلف الوسائل والسبل، ومازالت تلك القوة الإقليمية متربصة بالمنطقة العربية، تهدد من تريد وتعتدي على من تريد، وتُصر على؛ أن تكون مفاتيح المنطقة بيديها، وقد تحقق لها ذلك بسبب ظروف مختلفة وتوفر شروط متعددة.

الثانية: القوة الإقليمية التركية، التي انتبهت إلى؛ أن المجال الحيوي لها، فالدور الإقليمي التركي واسع ومؤثر، ويشكّل قوة لها إذا ما استغلته، ليس فقط في العالم التركي في آسيا الوسطى وفي منطقة القوقاز، بل في العالم العربي أيضاً، وتيقّنت من إمكانية؛ أن تُنصّب من نفسها صلة وصل بين أوروبا التي تطمح للانتساب إليها، وبين البلدان العربية، فتصالحت مجدداً مع سوريا وأضعفت علاقاتها مع إسرائيل بحذر شديد، وفتحت عينيها على الإقليم العربي، فأخذت تتقرّب منه، وعقدت اتفاقاً مع مجلس التعاون الخليجي، وربما تعتقد؛ أنها قادرة على؛ أن تكون منافساً جدياً لإيران، والاستفادة مثلها من مناخٍ مذهبي واسع، إضافة لانتمائها الأطلسي، فضلاً عن امتلاكها إمكانيات اقتصادية وموقع استراتيجي وعلاقات دولية، تؤهلها للعب أهم الأدوار في المنطقة.

الثالثة: القوة الإقليمية الإيرانية، وهي: تلك القوة التي استعادت قوتها بعد غزو العراق للكويت، ثمَّ بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق، وما كانت قد أفرزته الثورة الإسلامية الإيرانية من أجواءٍ دولية جديدة، أثّرت على الحركات الإسلامية في المنطقة، من حيث السياسات والتفاعل مع البيئة الدولية، حيث تمتد هذه المرحلة، منذ عهد الثورة الإسلامية الإيرانية 1979– 1980، وبداية الحرب العراقية الإيرانية 1980، وحتى نهاية الثمانينات "مع ظهور حركة حماس، كمتغير أساسي

بالقضية الفلسطينية بتعقيداتها الإقليمية والدولية ، وحتى ما قبل حرب الخليج الثانية 1990-1991، وهي: مرحلة انتقالية بالنسبة للحركة الإسلامية من المرحلة السابقة، وسلّحت تلك القوة الإيرانية جيوشها وحرسها الثوري، بأكثر مما يتطلبه أمنها الداخلي، أو يتطلبه حماية ترابها، ثمَّ بذلت الجهود لامتلاك السلاح النووي، ونصّبت من نفسها مرجعية إيديولوجية لشرائح هامة من المسلمين العرب وغير العرب، وأخذت تقدم المساعدات المالية والعسكرية والاجتماعية وغيرها، إلى تجمعات وتنظيمات ومنظمات عربية في فلسطين وغيرها من البلدان، وتبنّت من أجل ذلك، شعارات تروق للجماهير العربية، بل تبنّت الأهداف الرئيسية للعرب وخاصة القضية الفلسطينية، ومقاومة العدوان الإسرائيلي والهيمنة الأمريكية.

1.1.6 الأطراف المعارضة للهيمنة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة

ونقصد بالأطراف المعارضة للهيمنة الأمريكية في المنطقة، كلٍ من: **إيران، وسوريا، وحزب الله في لبنان**، فإيران على سبيل المثال، وكما سبق الذكر، مُصرّة على امتلاك التكنولوجيا النووية، وعلاقتها استراتيجياً تزيد من نفوذها في المنطقة، وليس من شك؛ أن استفادة حركة حماس من علاقتها مع إيران في دعم برنامج المقاومة، كانت أساساً بعد؛ أن حاربتها الأنظمة العربية وأغلقت الأبواب في وجهها؛ ثمَّ إن حماس تمتّعت بدينامية عالية، مكّنتها من التعامل بإيجابية حتى مع الجهات التي تختلف معها، أما سوريا التي لم تمتثل إلى الشروط الإسرائيلية، فيما يخص متطلبات التسوية الأمريكية الإسرائيلية، وهي: مُصرّة على استعادة الجولان بالكامل، وتستضيف فصائل المقاومة الفلسطينية المعارضة لنهج التسوية، وفي مقدمتها حركة "حماس"، ومن الواضح؛ أن الإخوان المسلمين وإيران وحزب الله اللبناني وحركة حماس، يتفقوا جميعاً على؛ أن وجود إسرائيل؛ يجب أن ينتهي، لكنهم لا يرفضون بقاء اليهود في أرض فلسطين التاريخية التي يقولون؛ إنها ستصبح دولة فلسطين.

ومن اللافت للنظر أيضاً؛ أن **النظام الرسمي السوري**، يعد حليفاً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، فيما سعت الدولتان لمواجهة المساعي الأمريكية لعزلهما، وتسبب هذا التحالف الوثيق، في زيادة تدهور العلاقات بين "دمشق" و"واشنطن" الحليف الرئيسي لإسرائيل، وحاولت سوريا جذب استثمارات إيرانية، كما تنسق الدولتان عن كثب في دعم حماس وحزب الله، وهو: تحالف تعتقد سوريا؛ أنه منحها مكاسب استراتيجية (عويس، 2007)، كما تجدر الإشارة؛ إلى **أن دولة قطر**، تحتضن القيادات العليا لحركة الإخوان؛ كما أنها في نفس الوقت تمثل الحليف الرئيسي في الممانعة العربية، الذي يضم: سوريا وحزب الله اللبناني وحركة حماس، ولعلَّ إنشاء قطر لقناة الجزيرة

الفضائية، كان أهم خطوة مؤثرة قامت بها في المنطقة، وباتت منبراً لنصرة المقاومة الفلسطينية، ولعبت دوراً كبيراً في زيادة حشد الرأي العام لمساندة حماس.

كما كان لقيادة حماس التي تمركزت سنة 1993 في الأردن، بمثابة الزعامات الخارجية والشرعية والقوة لحركة حماس، من خلال الحركة الإسلامية في الأردن، وإيران، وسوريا، ومن خلال سيطرتها على المصادر المالية؛ وعُرف أن قيادة حماس عملت على إنشاء علاقات مع حرس الثورة الإيراني، بهدف التدريبات والحصول على الأسلحة، وأنشأت القيادة الجديدة للحركة علاقات قوية مع سوريا وحزب الله في لبنان (مشعال، سيلع، 1999)، وتوجهت القيادة المتواجدة في الأردن مع الزمن، إلى اختلاف في الآراء مع قيادة حماس المحلية "الداخل" في قطاع غزة والضفة الغربية، وخاصة حول مسألة مواصلة الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعلاقة مع السلطة الفلسطينية.

لذا؛ كان هناك جامع لتلك الأطراف في المنطقة، تلتقي فيه على أرضية معارضة المشاريع الأمريكية الإسرائيلية فيها؛ لذلك فإن غياب أي: طرف يؤثر على الأطراف الأخرى وبالعكس؛ فإن حضور أحد الأطراف ومقاومته لتلك المشاريع يقوي ويعزز الأطراف الأخرى، وبناءً على ذلك؛ فإن توجيه الدعم من قِبل تلك الأطراف لخيار المقاومة الفلسطينية، بمثابة الطريق القادر والناجح في مواجهة المشاريع الأمريكية الإسرائيلية، وما يعززه من قناعة بمشروع المقاومة، ويعطي دفعة معنوية كبيرة على الأقل على المدى القريب.

2.1.6 تعزيز التعاون الأمني الإقليمي، وخصوصاً المضاد لحماس

لعلَّ الضغط الخارجي يُمثّل عاملاً مؤثراً في إبقاء الخلاف الفلسطيني قائماً؛ إذ أظهرت التجربة الفلسطينية؛ أن سبباً رئيسياً في تصاعد وتيرة الخلاف يمكن حصره في استكمال دائرة شرعية التمثيل الفلسطيني بعد عملية السلام، حتى تتمكن من التعامل مع إسرائيل وأميركا والمجتمع الدولي، ومع ما تفرضه التسوية من استحقاقات.

ويمكن الإشارة هنا؛ إلى أن أفضل وأنشط مجالات عمل شبكة التعاون الأمني بين دول المنطقة وتحت رقيب رجل الاستخبارات الأمريكي، هي: تلك المتعلقة بما يسمى "محاربة الإرهاب الأصولي"، وتحديداً ما يتعلق منها بأمن إسرائيل، وفي الحقيقة؛ كانت الولايات المتحدة الأمريكية الحاضرة دائماً في كافة الحروب والصراعات، التي اندلعت في المنطقة، على مدى العقود الأخيرة الماضية، وكانت حاضرة كذلك في الصراعات الكبيرة التي تغير نتيجتها من طبيعة الأمور على الأرض، والصراع بين فتح وحماس والنتيجة التي آلت إليها الأمور من هذا النوع في البلاد، وبالتالي كانت مراقبة حماس وفصائل المعارضة الإسلامية الأخرى ومطاردتها، من أهم أعمال وكالة الإستخبارات الأمريكية، فقواعد المعلومات الأمنية بين شبكة التعاون الأمني، أصبحت

مشتركة وواحدة، ولم يعد أحدها يبخل على الآخر بما لديه، وتبادل المعلومات والمراقبة اللصيقة يتمان بتنسيقٍ وتناغمٍ، وإذا كان هذا التعاون قد نصّت عليه اتفاقات أوسلو ووادي عربة، وأدى إلى نتائج حاسمة في الكثير من الأحيان، وآخذ في التعمق والتقسيم الوظيفي بين أجهزة السلطة، وهو:تنسيق ساهم في صياغة الموقف السياسي لهذا الطرف أو ذاك من حماس، وأثّر بالتأكيد تأثيراً جوهرياً في البيئة التحتية والسرية لحماس (الحروب، 2000).

واللافت للانتباه القول؛ أن التدخل الإسرائيلي والأميركي كان مكشوفاً دوماً، لا سيما فيما يخص محاولات التأثير على صناعة القرار الفلسطيني، وتقوية طرفٍ ضد آخر، ولدعم الانفلات الأمني وإضعاف وتصفية حماس، ثمَّ بتهديد السلطة الفلسطينية بوقف المفاوضات.

ولعلَّ تصريحات الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن"، التي تتعلق بالدولة الفلسطينية، كانت جزءاً من حملة "الحرب على الإرهاب"، التي تتناقض جذرياً مع توجه الفلسطينيين نحو المقاومة، وليست خارجة عنها؛ بمعنى أن التمهيد لموضوع "الدولة الفلسطينية"، كان المقصود به: خفض السقف الفلسطيني للقبول بمتطلبات، لم يكن ليقبل بها الوضع الفلسطيني والوضع العربي حتى في مفاوضات "كامب ديفيد الثانية"، وبالتالي؛ فإن مسارات الحرب الأمريكية على الإرهاب لم تكن متتالية؛ وإنما كانت متوازية ومركزة من البداية على البُعد الفلسطيني، وبُعد الصراع العربي – الإسرائيلي في محاربة الإرهاب (إسلام أون لاين، 2001).

كما تكشف تصريحات في الصحف الإسرائيلية نُشِرت وقتذاك؛ بأن الأمريكيين يتفهمون موقف الإسرائيليين؛ بأنه يجب أن تسيل دماء من حماس ومن السلطة الفلسطينية أثناء قمع حماس؛ لكي تكون هناك مصداقية للسلطة (إسلام أون لاين، 2001)؛ ولذلك فإن الأمر الجوهري هنا يتعلق بمشروع للهيمنة، والسيطرة على العرب هو: المشروع الامبريالي الصهيوني، وهذا التحديد أساسي في وعي طبيعة الصراع، كما في تحديد الحل الممكن.

إذاً؛ لا يمكن إغفال الدور الأمريكي في الضغط على مستوى الأطراف الخارجية الأخرى، خاصة الإتحاد الأوروبي كممولٍ رئيسي للسلطة الفلسطينية، وذلك لدفع السلطة للانصياع أمام متطلبات الإصلاح.

ومع فشل الوصول إلى الحل المرحلي وفق الحدود الدنيا للمنظور الوطني الفلسطيني، كما نصت عليه "وثيقة الاستقلال" في تشرين ثانٍ (نوفمبر) 1988، وما تلا ذلك من صراعٍ دموي، تآكل فيه النظام السياسي الفلسطيني في السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير معاً، وبرزت مخاطر تحوله إلى إطار استخدامي، لحساب التحالف الأمريكي الإسرائيلي وأدواته في النظام العربي الرسمي، إذا

ما ظلّت مظاهر التفكك والصراع بين حركتي: فتح وحماس على هذه الحالة من التناقضات من جهة، وإلى تغييب المرجعيات والثوابت الوطنية والسياسية والقانونية من ناحيةٍ ثانية (الصوراني، 2008، غ. م).

وبالتالي؛ فإن استمرار هذا الوضع بين طرفي الصراع: فتح وحماس، قد دفع بالمزيد من الخطى المتسارعة لتوجيه الوضع الفلسطيني كله صوب المخطط أو المسار الأمريكي – الإسرائيلي، في ضوء ذلك؛ يقول فوزي برهوم:

"أن المشكلة بقيت؛ في أن حركة فتح بقياداتها تراهن على أمريكا وإسرائيل في دعمها بعد دخولها في معترك المفاوضات والتنازلات كي تستطيع؛ أن تُثبّت أقدامها على الأرض على حساب التوافق الوطني والمقاومة، وعلى أمل ووعود لحركة فتح حسب ما نص عليه اتفاق أوسلو؛ وبمجرد أن وُجِد هذا الرهان، أصبح هناك ما يسمى بالإبتزاز السياسي ومقايضة المال السياسي مقابل الأداء على الأرض، خذ وأعطي (العصا والجزرة)؛ فأصبح ترويض لحركة فتح؛ إلى أن وصل الأمر أن تفقد قرارها ومصداقيتها، وأصبحت مرتهنة من الرهان، إلى حالة الارتهان للإدارة الأمريكية وإسرائيل، وأصبحت الجهة المنفذة للأوامر، وليس طرفاً في التوازن، وهنا أصبحت الخطورة لتبدأ حالات المناكفات مع حركة حماس، وفي الدور ذاته استطاعت إسرائيل؛ أن تغذي هذا الصراع بين الحركتين" (فوزي برهوم، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

ويخالف إبراهيم أبو النجا ما سلف من ذِكّر بقوله: أن فتح منذ انطلاقتها أعلنت وفي بيانها الأول؛ أنها تحذر كل من يتدخل في شؤونها، أو يحاول؛ أن يُملي عليها إرادته، كما يورد أبو النجا مدافعاً عن حركته أيضاً:

"أن فتح أعلنت أنها أنهت وإلى الأبد التبعية والاحتواء والوصاية، واصطدمت مع كثيرٍ من الأنظمة بسبب ذلك، وطُوردت ورُحلت عناصرها وقياداتها من أكثر من عاصمة عربية أمام المؤامرة الكبرى عام 1982، والتي شاركت فيها أطراف عربية" وتابع "أنه لا يمكن لأحد؛ أن يسوق موقفاً واحداً يثبت خلاله؛ أن "فتح" كانت ومازالت تحت عباءة أي: جهة مهما كانت، والكل يعرف؛ أن الرئيس ياسر عرفات آثر بعد اجتياح 1982؛ أن يوزع مقاتلي الثورة في أكثر من دولة عربية، حتى لا تكون هناك ضغوطات نتيجة تجميعها في دولة واحدة، وما سبب التخلص من الرئيس عرفات، إلاَّ رفضه للخضوع للشروط والإملاءات الأمريكية، معتبراً؛ أن حرص حركة فتح كان دوماً يعمل على اتباع الديمقراطية كنهج استراتيجي" (إبراهيم أبو النجا، كانون ثانٍ 2009، اتصال شخصي).

والواضح؛ أن أزمة الكويت والتي أدت إلى حرب الخليج في 1991، والتأييد الذي أبداه ياسر عرفات للعراق، قد عرّض مكانة م.ت.ف للخطر على الساحة في المنطقة والعالم، وزعزع من مكانتها، وكان التعبير المحسوس لهذا هو: قطع المساعدة المالية من دول الخليج العربية وطرد مئات الفلسطينيين من تلك الدول (مشعال، سيلع، 1999)، وفيما يمثل موقف بعض الدول العربية

بالتنظيمين بعد عملية السلام؛ فنجد أن **الموقف الأردني** تحدد؛ بأنه ومنذ أوائل التسعينات، قد رسم علاقته مع حماس بعدم السماح لها، بالاستمرار في العمل بالأردن، والتضييق على وجدوها فيه، ومثّل هذا التضييق حالة "وجود أزمة" بين الطرفين، وشهدت العلاقة بينهما صداماً كبيراً منذ مجيء الملك عبد الله الثاني إلى السلطة عام 1999، فقد أنهى الملك أي: وجود لحماس في الأردن وأغلق مكاتبها، كما أمر بترحيل قيادات فلسطينية بالحركة من الأردن، على الرغم من؛ أنهم يحملون الجنسية الأردنية، ووجود حماس في الأردن كان في منزلة الرئة السياسية، لتحركات ومعاقل الحركة والشهادة التي تسوقها للتدليل على استقلال قرارها السياسي، وسواء أكانت هذه السياسة التي انتهجها الأردن استجابة لمطالب خارجية، أم تنامياً لقناعات داخلية، أم تناغماً مع التنسيق السياسي والأمني الشامل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية؛ فإنها تراكم في الحصيلة ضغوطاً من نوعٍ جديد على الحركة، جغرافياً وقيادياً واستراتيجياً (الحروب، 2000).

وبالتدليل في مدى استجابة الأنظمة العربية للضغوطات والمطالب الخارجية، وخصوصاً المضاد لحماس؛ يظهر هنا في قول؛ عباس زكي، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح،: حين أورد: " أن بانتقال مركز صنع القرار لحماس بالخارج لن يمنح الحركة ميزات بل يفرض عليها قيوداً خاصة في ظل ما يسمى بمكافحة الإرهاب في المنطقة والضغط الأمريكي على الدول التي تستضيف الحركات الإسلامية التي توصف بالإرهابية" (زكي، 2004)، ونستدل هنا على ذلك إن الفصائل الفلسطينية ومنها حماس الموجودة في كل من الأردن وسوريا، تم التضييق عليها، ويضيف في ذلك عباس زكي أيضاً: "أن وجود مركز الثقل لصنع القرار لدى حماس في الخارج، سهل من عملية الحوار أكثر بسبب أن الجغرافيا الخارجية تفرض على حماس وغيرها مراعاة ظروف وسياقات هذه الجغرافيا (أي مراعاة الدول التي تستضيفها)،وبالتالي قد تحدث مرونة أكثر في مواقفها" (زكي، 2004).

ويؤكد ذلك غازي حمد في قوله:

> "أن هناك دول عربية اتخذت موقفاً سلبياً من حماس ونظرت إليها على إنها تهديد إسلامي وإنها تتشابه مع الحركات الأصولية وربما قامت بعض هذه الدول بدعم طرف دون طرف في الساحة الفلسطينية، ويورد أن:"حماس من جهتها كانت تسعى لإقامة علاقات طيبة مع مصر والأردن والسعودية على وجه الخصوص لكن واجهتها في ذلك عقبات كثيرة" (غازي حمد، آذار 2009، اتصال شخصي).

ولعلَّ **موقف النظام الرسمي لمصر:** في تعامله مع حماس، قد بُني على أساس مخاوفه المعتادة من الإسلاميين، وخشيته من؛ أن نجاح نموذج حماس قد يؤثر على وضعه الداخلي، من

حيث تقوية الإخوان المسلمين في مصر، أو من حيث إضعاف المسارين اللذين يتبناهما "المسار العلماني الموالي للغرب ومسار التسوية"، ومن خلال استعراض المواقف لا سيما موقفه من السلطة الفلسطينية؛ فنجدها تلك التي تتحدد وفق معطيات داخلية، وتختص من جانب بطبيعة المجتمع المصري بأبعاده الوطنية والقومية، ومن جانبٍ آخر بصراعات النظام الرسمي المصري مع القوى الداخلية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، إضافة إلى مؤثر خارجي يخص النظام الدولي والإقليمي، ويتمثّل في الرفض الأمريكي– الإسرائيلي لحماس.

وتبرز علاقة مصر بالفصائل الفلسطينية الأخرى وبالتحديد حركة فتح، فنجد مصر قد ساعدت في إنشاء م. ت. ف الممثل للشعب الفلسطيني، وصولاً إلى الانتفاضة الأولي 1987، وفي إعلان الدولة الفلسطينية 1988، وبدء الحوار الأمريكي الفلسطيني، ثمَّ في مشاريع ومبادرات التسوية 1989، وفي مؤتمر مدريد 1991، وأيدت اتفاق أوسلو عام 1993 ورعت العديد من الاتفاقات التنفيذية له في القاهرة وطابا بعد ذلك، وكانت أول رعاية مصرية لمباحثات بين فتح وحماس في كانون أول (ديسمبر) 1995، عندما كانت السلطة الفلسطينية على مشارف الانتخابات، وتحقق هدف أساسي من تلك المباحثات، عندما تعهدت حماس بعدم التسبب في تعطيل انتخابات رئاسة سلطة الحكم الذاتي والمجلس التشريعي، ولكنها قررت في الوقت نفسه مقاطعتها، واستضافت مصر أيضاً مؤتمر "شرم الشيخ"، لمكافحة الإرهاب في نيسان (أبريل) 1996، الذي شاركت فيه العديد من القوى الإقليمية والدولية.

وصولاً إلى الانتفاضة الثانية، فساندت الموقف الفلسطيني دولياً، وسعت على ضمان الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، كما ولعبت مصر دوراً رئيسياً في احتواء العديد من المناوشات التي دارت بين حركتي حماس وفتح على مدار سنوات طويلة، وساهمت في رأب الصدع بين هذه الفصائل سواء من خلال تواجد الوفد الأمني في أراضي السلطة، أو الزيارات التي تقوم بها كافة التنظيمات إلى مصر بصفة دورية سواء المعلنة أو غير المعلنة.

إذاً، فإن ارتباط مصر بقضية فلسطين هو: ارتباط دائم وثابت تمليه اعتبارات الأمن القومي المصري، وروابط الجغرافيا والتاريخ والقومية مع شعب فلسطين، ورغم تغير ظروف وتوازنات الصراع محلياً وإقليمياً ودولياً من مرحلةٍ لأخرى، كانت دعوة مصر دائماً مع طروحات حل عادل يراعي حقوق ومصالح جميع الأطراف، كما التزمت مصر دائما بإطار الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة؛ كإطار مناسب للحل، وضربت مصر المثل بالالتزام بكل ما وقّعت عليه من معاهدات

واتفاقات، بدءاً من اتفاق الهدنة إلي معاهدة السلام المصرية ــ الإسـرائيلية(صـادق، 1999، 28 كانون ثانٍ).

وأمام جمله تلك المواقف الإقليمية والدولية من حماس يقـول غـازي حمـد: "أن حمـاس وبالرغم من علاقتها المتوترة مع السلطة وحركة فتح إلا إنها تجنبت استغلال ذلك ورفضت إيجـاد تحالفات إقليمية وظلت على موقفها المتمسك ببقاء حماس حركة فلسطينية لا تنـضوي تحـت أي تحالفات عربية أو إقليمية، ويضيف غازي حمد: "صحيح إن حماس تتمتع بعلاقة جيدة مع إيـران وسوريا وقطر ودول أخرى لكن هذا لا يعني إطلاقاً إن حماس تتلقى تعليمات أو أوامر من إيران، أو سوريا، أو قطر، كما أن هذه الدول لم تقم بتحريض حماس ضد السلطة أو فتح بل دعت دومـا الى تعزيز العلاقات الداخلية، **أما تركيا** فحتى عام 2000 لم يكن لها دور سياسـي فـي المنطقـة وكانت علاقة الحكومة التركية بحماس آنذاك غير مستقرة"(غـازي حمـد، آذار 2009، اتـصال شخصي)، ونذكّر؛ أن تلك العلاقة مع تركيا كانت ذاتها التي وقعت مع حركة فتح و بذات الدرجة، وبالتحديد منذ مطلع السبعينات، ووصلت المواقف بينهما إلى حد قيام سلطات الأمـن والخارجيـة التركية ببعض المواقف التعسفية ضد أبناء الشعب الفلسطيني الذين يتلقون العلم فـي الجامعـات التركية بحجة انتمائهم لـ"فتح"، ومورست سياسة الاعتقال والتعذيب بالجملة وتم تسفير العديد مـن الطلبة الفلسطينيين خارج الحدود، ويستحضرنا في ذلك المنعطف أحد بيانات لحركة فتح، الذي ندد فيه بتلك السياسة التركية مع الطلبة الفلسطينيين مقابـل التعامـل والتـسهيلات لعمـلاء الحركـة الصهيونية (بيان فتح، 1970).

وبالعودة إلى حركة حماس فنجدها مثّلت جزءٍ من ظاهرة الإسلام السياسي فـي علاقاتهـا الإقليمية والدولية، وبدأت نظرتها إلى البعد الدولي تنضج وتتعقد بعد نحو ثلاثة أعوام من نشوئها، حيث سبقت أغلب أقرانها من الحركات الإسلامية في مجال العلاقات الدوليـة والإقليميـة، وذلـك لارتباطها بموضوع القضية الفلسطينية ذات التعقيدات الإقليمية والدولية، ودفع بها إلى الدخول في هذا المعترك مبكراً؛ وأن تصبح لاعب فاعل أساسي في معادلة القضية الفلسطينية، وثمـة عوامـل أساسية ساهمت في ذلك، أهمها: استمرارية منحنى قوة الحركة الصاعد بما جذبه من اهتمام سياسي دولي، تطلّب الاستجابة له بصورةٍ أو بأخرى (الحروب، 2006)، كان وهجه مـع حادثـة إبعـاد الأربعمائة فلسطيني في أواخر عام 1992 إلى الحدود اللبنانية في مرج الزهور من قبل الاحـتلال الإسرائيلي، وكان معظمهم من الرموز السياسية والدينية لحركة حماس.

وتُعتبر تلك الحادثة المرحلة الأولى التي نجحت فيها حماس، في فك الحصار الإعلامـي والسياسي الإقليمي والدولي عنها، ووفّرت تلك الحادثة فرصة الاحتكاك لحركة حماس مع الـدول

والهيئات والمنظمات الدولية، سواء الإعلامية والسياسية، وأصبحت موضع الاهتمام الإقليمي والدولي على الصعيدين الرسمي والشعبي، وساهم بشكلٍ كبير، في نجاح حماس في دخولها، كلاعبٍ فاعل في المعادلة الخارجية والداخلية على صعيد القضية الفلسطينية، وحين كانت الخلافات العربية إبان أزمة الخليج وحربه بلغت ذروتها، شُكّلت بالنسبة إلى حماس إعلاناً رسمياً لتمثيلها خارج فلسطين، وذلك من خلال اعتماد ناطق رسمي شارك في الوفد الإسلامي، الممثل للحركات والجماعات الإسلامية، والذي أُلف بغية محاولة المساهمة في حل الأزمة من دون اللجوء إلى الحرب (الحروب، 2000)، كما لعب الموقف الذي تنظر إليه حماس؛ من أن البعد العربي والإسلامي هو: وسطها الذي تحيا به، ولا يمكن إغفاله بأي: حالٍ من الأحوال، إضافة إلى نظرتها إلى الشعوب الإسلامية في هذا الوسط، وخاصة تلك الشعوب التي يغلب عليها الاهتمام بالإسلام والمشروع الإسلامي، وما تسعى إليه من توجيه خطابها السياسي لهما جميعاً، كي يكون هذين الوسطين أولى بتحمل المسئولية، والأقرب لمساعدتها وتوفير احتياجاتها (حماد الحسنات، شباط، 2008).

2.6. المبحث الثاني: دور اسرائيل في تأجيج واستغلال الشقاق الداخلي

ليس من شك؛ أن تصاعد أعمال المقاومة في الساحة الفلسطينية، وظهور حماس مع بداية الثمانينات كان بمثابة دفعة جديدة لتيار المقاومة، حيث بلغت أحدى ذروتها في انتفاضة 1987، التي فاجأت الجميع، وأثبتت حضوراً متزايداً لدور المقاومة الإسلامية، وهو: ما آثار انتباه اسرائيل بوجهٍ أخص، التي وجدت نفسها أمام قوة فلسطينية جديدة صاعدة، وبالتالي كان عليها؛ أن تختار ما بين فتح وحماس؛ ففضّلت أن تمد جسورها مع فتح، ومع جدول زمني مدته ست سنوات للتحرك في ذلك الاتجاه, تقلدت قيادة الرئيس ياسر عرفات وفتح شرعية جديدة, وانحسر نفوذ حماس، وهذا التواصل هو: الذي أفرز اتفاقات أوسلو التي عُقدت عام 1993.

وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991، وما ترتّب على اتفاقات أوسلو، عودة عرفات إلى غزة، ومن ثمَّ انخراطه في مسيرة التفاوض والحل السلمي مع إسرائيل، وهو: ما سجله عرفات في رسالة بعث بها إلى "اسحق رابين" رئيس الوزراء الإسرائيلي في 9 أيلول (سبتمبر) 1993، وقال فيها: "إن م.ت.ف تلزم نفسها بعملية السلام في الشرق الأوسط، وحل سلمي للنزاع بين الجانبين؛ وتعلن أن كل القضايا العالقة المتعلقة بالوضع النهائي ستُحل عن طريق المفاوضات" (هويدي، 2008، 8 كانون أول).

هذا ما يدفعنا للقول: أن إسرائيل نجحت، في محاولاتها الدؤوبة لنقل أزمة عملية التسوية إلى الجانب الفلسطيني، للتملص من الاستحقاقات المطلوبة منها في هذا المجال، وفرض املاءاتها بالقوة على الفلسطينيين، في ظروف عربية ودولية غير مواتية بالنسبة لهم على الإطلاق، في حين بقيَ رهانها على توتير العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية، عبر اتفاق أوسلو الذي فرضته القوة المحتلة مسبقاً على الشعب المحتل، لينظم شئون الاحتلال ويقبل به؛ بغية أن تتحول الخلافات على مشروعيته، إلى صراعات مسلحة تؤدي إلى شرذمة الفلسطينيين، وبالتالي إنهاء قضيتهم الوطنية، والتفاهم مع أطراف إقليمية ودولية، لتدبير شؤونهم الحياتية والاجتماعية، في ظل تبعثر مصادر القوة ما بين السلطة والمعارضة.

> "والواضح؛ أن اسرائيل لعبت دوراً خفياً في تأزم العلاقة بين حماس وفتح وذلك من خلال نشر الكثير من الدعايات المضللة ومن خلال التسريبات الصحفية التي كانت تتحدث عن تعاظم قوة حماس ومحاولاتها إسقاط السلطة، وقد كانت الصحف الإسرائيلية تزخر بالكثير من هذه التقارير الملفقة، كما ان اسرائيل كانت تتذرع بموضوع التنسيق الأمني والضغط على السلطة لاعتقال أعضاء حماس مما سبب شرخاً حاداً وكبير في طبيعة العلاقة بين التنظيمين ونشأت هوة واسعة تطورت الى حد الاتهامات المتبادلة" (غازي حمد، آذار 2009، اتصال شخصي).

إذ كانت إسرائيل تريد آنذاك؛ أن تؤكد للعالم أن الفلسطينيين ليسوا شعباً موحداً؛ وأن نخبتهم السياسية غير قادرة على إقامة دولة مستقلة وتدبيرها، كما لن تمنح الفلسطينيين في ظل الضعف والوهن بفعل خلافاتهم الداخلية، ما لم تمنحه لهم في أوقات كثيرة سابقة، كانوا فيها في وضعٍ أفضل (المديني، 2008)، بحيث بقيت تقوم بتقوية ودعم أجهزة السلطة، وتُدرّب وتُمول تلك الأجهزة لهذا الغرض، وبالنقيض؛ لم يكن من مصلحة إسرائيل العمل على تقوية م.ت.ف؛ لأنها ترى في ضعف الموقف الفلسطيني قوة لها.

وفي ذلك يقول عماد الفالوجي القيادي في حركة حماس:

> "لقد وضحت أن الحرب الأهلية هي خيار استراتيجي إسرائيلي، وبهذا أدركت حماس ذلك وتحملت الأذى الكثير منذ أوسلو ولم تدخل في مواجهات حقيقية مع السلطة، رغم أن اسرائيل كانت تضغط على السلطة من أجل أن تضرب حماس، إلا أن حماس كانت تبادر وتضرب إسرائيل بدل الدخول في مواجهات مع السلطة"(الفالوجي، 2004، ص7).

وبالانتقال إلى انعكاسات سياسة اسرائيل على الحياة الفلسطينية، يقول طلال عوكل: "يكفي؛ أن ينتصر واقع الحال الفلسطيني المنقسم والمتصارع، وما يجره ذلك من عذابات ومخاطر على القضية والشعب والأطر التمثيلية، وعلى أهداف الشعب الفلسطيني، وحتى على قدرته على تحقيق أهدافه الوطنية ومشروعه الوطني" (طلال عوكل، آذار 2008، اتصال شخصي)، فهنا تتكشف مؤشرات إحصائية عن عمليات القتل والاغتيال التي بلغت منذ بدء الحكم الذاتي، بمعدل قتل 40 فلسطيني كل شهر، وهدم ما يزيد عن 15,000 بيت، وأسر 11,000 فلسطيني بشكلٍ دوار، وتطويع بعض من الفلسطينيين ليكونوا عملاء للاحتلال، كما خُلقت المساعدات الأوربية، لتغطية النفقات المفروضة على إسرائيل، الدولة المحتلة، للقيام بالواجبات المدنية من تعليمٍ وصحة وتطوير(أبو ستة، 2008).

وأصبحت المساعدات الأوربية جزءاً فعالاً من سياسة إسرائيل، باعتماد الرشوة لمن يخضع للمطالب الإسرائيلية، والتجويع لمن لا يخضع لها، وامتدت سياسة الرشوة والعقاب حتى للمنظمات الأهلية وللأشخاص المتنفذين (أبو ستة، 2008)، وفي طور ذلك الوهن؛ نجد أن المقاومة في منظور إسرائيل "عنف"، والجهاد أصبح "إرهاب"، والصراع صار "نزاع"، وتراجعت الشرعية التاريخية في فلسطين، لصالح ما سُمي بالشرعية الدولية، ثمَّ تراجعت الشرعية الدولية، بحيث لم تعد تتمثل في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أو محكمة العدل الدولية، ولكنها صارت ما تمليه "واشنطن"، وتوافق عليه الرباعية، وفي الوقت ذاته لم تعد فلسطين قضية العرب المركزية،

ورُفع بدلاً منها في أغلب العواصم، شعار "نحن أولاً ، وليذهب العرب إلى الجحيم" (هويدي، 2008، 8 كانون أول).

والملاحظ؛ أن إسرائيل اشتغلت منهجياً، عبر تفاصيل كثيرة على إضعاف السلطة، وإتاحة الفرصة لنمو وتقوية حركة حماس، ومن أهم تلك التفاصيل هي: تنفيذ حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي "آرئيل شارون"، خطة الفصل أحادي الجانب، ابتداءً بغزة، للفصل بين غزة والضفة؛ إلى أن جاءت الانتخابات التشريعية الثانية في 25 كانون ثانٍ (يناير) 2006، لتشكّل بدء تطور وتصاعد الصراع على السلطة بين حماس وفتح، والتي انتهت بانقسامٍ حاد بين التنظيمين.

ويورد البروفسور "إيان لستك" الأمريكي اليهودى، في بحثه المطول الذي نشره في آب (أغسطس) 2008 في المجلة المهمة، "سياسات الشرق الأوسط"؛ أن توقيع اتفاق أوسلو مع الفلسطينيين، ضاعف بدوره من قوة اليمين المتطرف في إسرائيل، وأعاد إلى تطبيق نظرية "جابوتنسكى" التى صاغها عام 1923، لبناء حائط حديدى بين اليهود والعرب؛ بعد أن يهزم العرب على أرضهم في كل المعارك، ويُرجح آخرون؛ أن حالة الانقسام الفلسطيني هي: مصلحة لإسرائيل، لبث الفرقة والانقسام ليس فقط بين الفلسطينيين أنفسهم، بل العمل على ربط تلك الخلافات مع دول الجوار، ومن ضمنها على سبيل المثل وليس الحصر، المزاعم الأخيرة التي نشرتها صحيفة إسرائيلية حول سعي مصر إلى التخلص من حركة حماس، وما نشرته بعض الصحف حول عبور 500 عنصر من الشرطة الفلسطينية، تمَّ تدريبهم في جهورية مصر العربية، بزعم مساعدة حركة فتح في مواجهاتها الأخيرة مع حماس.

ويبدو أن إسرائيل أحاكت العديد من المؤامرات لتحقيق ذلك، فعدوانها مستمر منذ سنوات طويلة، وجرائمها متواصلة دون توقف، لكن عندما تكون هناك مبررات؛ فإن العدوان يزداد شراسة، كذلك طالما؛ أن هناك عملية تأزم في الحالة الفلسطينية؛ فإن إسرائيل هي: المستفيدة منها؛ لأن أكثر حالة تضر الإسرائيليين هي: العودة إلى المفاوضات، وإلى دفع الاستحقاقات المطلوبة لعملية السلام.

إضافة إلى ذلك حاولت اسرائيل؛ أن توحي بأن هناك تهديد لوجودها كله، فهذا يؤشر؛ إلى أنها تعمل جاهدة؛ على أن يطغى الأمن الإسرائيلي والقضايا السياسية والحياتية للشعب الفلسطيني على جوهر القضية الفلسطينية، وتصر على بقاء منظمة التحرير الحالية؛ أملاً في أن توقع المنظمة على إلغاء فلسطين وحقوقها، ولنفس السبب؛ فإنها تمانع من قيام منظمة تحرير جديدة تمثّل 11 مليون من الفلسطينيين في الوطن والشتات؛ "وبالقطع فإن المنظمة بفصائلها مجتمعه لن توافق على إلغاء الحقوق الفلسطينية، وإنما تصر على تأكيدها في كافة المحافل والمراسم الدولية" (عدنان

العصار، تشرين ثانٍ 2008، اتصال شخصي)، بالتالي؛ بإمكاننا القول أن إسرائيل استغلت سياسياً وإعلامياً، الوضع السياسي والقانوني المهلهل لاتفاق أوسلو، بالترويج "للسلام"، كما هو: كامن في مخططاتها من خلال تَدجين قيادات السلطة، وإقامة علاقات عامة وأمنية وتجارية مع الطبقة الفلسطينية الحاكمة، يتخللها شكلياً مفاوضات على الوضع النهائي وإقامة "الدولة" الفلسطينية.

وفي واقع مغاير عمدت على استغلال حالة الانقسام الفلسطيني، وانشغال الرأي العام بحيثيات الخلاف الداخلي، وفقدان البوصلة لموضعها الصحيح، لما يعيق التعبئة وفق الدرجة المطلوبة، فيما جعلت من العملية التفاوضية طريقاً، لاستمرار مخططاتها للتهويد والطرد، وبالتالي عمدت في العديد من المواقف، في تصوير واقع السلطة الفلسطينية؛ بأنها عاجزة وفاسدة بمركباتها، وبالتالي كانت حركة حماس هي: المستفيد الرئيسي نتاج تلك المواقف، فقد زادت شعبيتها في البيئة السياسية غير المستقرة على حساب حركة فتح.

3.6. المبحث الثالث: إفرازات الخلاف على الساحة الفلسطينية

ليس من شك؛ أن الحقيقة الكامنة في الساحة الفلسطينية في الفترة المرحلية بين عامي 1994–2000؛ برهنت على أن "المقدس الوطني"، الذي دافعت عنه حركة فتح، ارتبط في جانب كبير في مساحته، بمصالح اتفاقيات أوسلو، في وقتٍ كانت تنظر فيه حركة حماس؛ بأن "المقدس الإسلامي"، سيعلو شأنه مع الزمن؛ بعد أن تسقط أحلام المتآمرين في براثن اتفاقيات أوسلو، كما نتج عن ظهور الأخيرة، كمعارضة سياسية وأيديولوجية، أمام حركة فتح حالة من التوتر المتصاعد في العديد من المراحل، لا سيما نتيجة التنافس بين التنظيمين على التأييد الجماهيري الفلسطيني في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة.

وما يُظهر وجه الحقيقة هنا؛ هي: لغة الشرعية الوطنية، على من هو: أحق بتمثيل "المصلحة الوطنية" في الساحة الفلسطينية، أمام تشبث تلك الأطراف بعصبياتها وأجنداتها التنظيمية، والتي تصل إلى حدّ المخاطرة بالحرب الأهلية، الذي لا يزال هو: العامل الذاتي الأخطر الذي يفتح الثغرة الأوسع، للتدخل الخارجي في الشأن الداخلي لفرض أملاءاته.

ولعل الأوضاع السياسية كافة، التي مرّت بها القضية الفلسطينية بعد عمليه السلام, حملت في جُعبتها المزيد من الإخفاقات والمهاترات، والتي برزت جلياً في مفاوضات "كامب ديفيد" في تموز (يوليه) 2000، وصولاً إلى إندلاع إنتفاضة الأقصى في أيلول (سبتمبر) 2000، مع ما خلّفته من خسائر بشرية ومادية, تسببت في حالة إحباط لدى المواطن الفلسطيني.

وبما أن القيادة الفلسطينية والمتمثلة في غالبيتها من حركة فتح، هي: المسؤولة عن توقيع هذه الاتفاقيات، فكان من الطبيعي؛ أن يُحمّل المواطن الفلسطيني المسؤولية لحركة فتح، لما آلت إليه الأوضاع السيئة، في الوقت الذي زادت فيه شعبية حركة حماس وهي: الحركة المعارضة من البداية لتلك الاتفاقيات، والمعتمدة نهج المقاومة بدلاً من المفاوضات.

وإلى هذا الحد من تجربةٍ طويلة من الرهانات المتعاقبة، لتضييق الحقوق والثوابت الفلسطينية، التي تمثل أهم المركبات المركزية في القضية الفلسطينية ويقول الكاتب السياسي د.هاني العقاد:

> "بقيت قضية فلسطين أهم القضايا التي تشغل اهتمام كل فلسطيني وعربي، بل أهم قضية مطروحة على المستوى الدولي، فيما باتت الثوابت في حالة تجميد، بسبب استمرار الاختلافات السياسية الفلسطينية، والتنافر في الشأن الداخلي، والتشتت الحاصل بين الفصائل المركزية في قيادة الصراع" (هاني العقاد، شباط 2008، اتصال شخصي).

كما بقيت محاور الأزمة؛ في أن أهداف م.ت.ف ومسوّغات وجودها، مغايرة أساساً لطبيعة السلطة وسياساتها، فـ م.ت.ف أُنشئت من أجل تحرير فلسطين، كل فلسطين، وعودة شعبها إلى أرضه، وحقه في إقامة دولته المستقلة، بينما السلطة نشأت نتيجة اتفاقات تسوية متناقضة في موضوعها ومراميها، والسياسات الناجمة عنها لميثاق م.ت.ف، ونهج كفاحها؛ والواضح أن الأزمة تعقّدت بنشوء الظواهر التالية:

1. هيمنة حركة فتح على قيادة السلطة، الأمر الذي جعل التماهي بينهما كاملاً.

2. ابتلاع السلطة لـ م.ت.ف، مما أدى إلى نفور بقية التنظيمات المنخرطة في م.ت.ف من السلطة، وسلوكها طريق المعارضة شبه الدائمة لها، علاوة على ذلك، كان واضحاً لـ م.ت.ف تعطيل دورها تماماً، في صفوف فلسطينيي الضفة والقطاع ومجتمعات الشتات أيضاً.

3. تفاعلت كل هذه التطورات على نحوٍ، أدى لاحقاً إلى زيادة رصيد شعبية "حماس" على حساب حركة فتح، وتطورت الأزمة إلى مزيدٍ من التعقيد، استوجب تدخل أطراف خارجية دولية وإقليمية لرأب الصدع بين الفريقين.

4. وسط ذلك الدمار السياسي، أفقدت السلطة الفلسطينية وفي مقدمتها فتح، مكانتها وحضورها بين أوساط الجماهير، وهذا ما ظهر عشية الانتخابات التشريعية الثانية في كانون ثانٍ (يناير) 2006، وانشغل فيما بعد قطبي الخلاف: فتح وحماس ، أمام حلبة التناحر والتقاتل والصراع، على سلطةٍ وهميةٍ تحت الاحتلال.

5. لاحق قضية فلسطين حالة من الشلل والجمود السياسي، وافتقدت الزخم الجماهيري، الذي كانت عليه قبل عمليه السلام، وبقيت مركزيتها تتصارع عليها أقطاب تنظيمية متعددة ومتناحرة.

وأمام تلك المعطيات، لا بد من التأكيد؛ على أن الأجواء التي صاحبت إضعاف حماس ومحاولات تهميشها في تسعينيات القرن العشرين، رافقت ذلك المشهد القائل: "إنّ العمليات التي كانت تنفذها حماس من داخل أراضي السلطة الفلسطينية، وبكافة أشكالها لا بد من وقفها"، وكان لا بد من ترتيب بيت السلطة وبين المعارضة كشقين رئيسيين، لأمن الوطن والمواطن الفلسطيني (مجلة السياسة الفلسطينية، 1995)، في مقابل ما يورده الكاتب نعيم الأشهب في كتابه حماس من الرفض الى السلطة:

"أن الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات قد وقع في خطئين استراتيجيين: أولها: في الانتفاضة الأولى عندما أيّد صدام حسين في غزوه الكويت، والثاني: أثناء بداية انتفاضة الأقصى 2000، عندما شكّل كتائب شهداء الأقصى "كقوة مسلحة غير رسمية"، مقتفيا أثر حركة حماس، في تأسيس كتائب القسام" (الأشهب، 2005).

ورغم ما يُقال، فلم يكن باستطاعتنا؛ أن نغفل؛ أن لصمود الرئيس ياسر عرفات في مفاوضات "كامب ديفيد"، بعدم استجابته للاملاءات الأميركية والإسرائيلية، كان ثمناً باهظاً، دفعته حركة فتح إزاء مواقفها الرافضة لأي: تنازلات، تنقص من الثوابت العليا للشعب الفلسطيني، وليس من شك؛ أن إفرازات ذلك ساهم في بروز مراكز قوى داخل حركة فتح، تتحدى وبشكلٍ علني الرئيس ياسر عرفات، متذرعة بمحاربة الفساد، فنظّمت المظاهرات التي جابت شوارع قطاع غزة، تطالب الرئيس بمحاسبة الفاسدين في الحركة، كما أثّرت تلك المظاهرات الاحتجاجية، والاتهامات على مكانة وهيبة الرئيس ياسر عرفات، علاوة على حدوث شرخ كبير لمكانة حركة فتح وتماسكها؛ إذ ظهرت تيارات داخل الحركة منها من يؤيد الإصلاح، ومنها من عارض تلك الاحتجاجات والمظاهرات، واعتبرها اعتداء على مكانة ومنصب الرئيس عرفات.

وهكذا؛ فقد شغل ذلك الواقع المنقلب على حالة حديث عامة الجماهير الفلسطينية؛ للقول بأنه في حال غياب الرئيس عرفات، ستنشب صراعات على السلطة، وهذا ما حصل فعلاً بعد رحيله، بسبب مرضٍ غامض واتهامات لإسرائيل بتسميمه، أثّر على الجو العام، وأشاع إدراكاً بوجوب إتباع الطرق الديمقراطية، التي نصَّ عليها القانون الأساسي لاختيار خلفاً له؛ فبعد أن استلم النائب روحي فتوح رئيس المجلس التشريعي، مهام الرئاسة لفترة انتقالية، تمَّ تنظيم الانتخابات الرئاسية في كانون ثانٍ (يناير) 2005، ولم تشارك حركة حماس في تلك الانتخابات، وقد جرت الانتخابات الرئاسية ورشّحت حركة فتح الشخصية التاريخية المعروفة، وأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس لهذا المنصب.

الفصل السابع

نتـــائج الدراســـة والتوصيـــات

استنتاجات الدراسة:

توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج:

- الخلاف بين حماس وفتح خلال الفترة 1994–2000، هو: خلاف سياسي بالأساس؛ في الوقت الذي ترى (فتح)؛ أن م.ت.ف هي: الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني؛ وأنها المرجعية السياسية التنظيمية للسلطة الفلسطينية، وترى من خلال الاتفاقات الموقعة أُسساً سياسية؛ فإن (حماس) لا ترى ذلك، بل تذهب إلى أن هناك ضرورة ماسة لتجديد وإعادة إصلاح منظمة التحرير، وتغيير برنامجها السياسي، وترى في الاتفاقات تجاوزاً للشعب الفلسطيني وقضاياه الوطنية.

- تصطدم محاولات التوصل إلى برنامج وطني فلسطيني مشترك، بين الفصائل والتنظيمات المختلفة، بعقبة رئيسية، تمثلت في عدم قدرة التنظيمات على إحداث تغيير جوهري في طرحها، نتيجة استناد كل منها إلى منطلقات أيديولوجية وفكرية متضاربة ومتباعدة، فمنها من ينطلق من أرضية دينية؛ بأن فلسطين من البحر إلى النهر أرض وقف إسلامي، وأخرى تبنّت حلول التسوية الداعية إلى خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في سلام شامل؛ يضمن عودة اللاجئين واستقلال الفلسطينيين على الأراضي المحتلة عام 1967، وبتحديد القدس الشرقية عاصمة لهم .

- احجام المعارضة عن المشاركة في انتخابات عام 1996؛ ساهم في أن ينفرد فصيل واحد في زعامة السلطة الفلسطينية بجانب بعض الفصائل الصغيرة جداً ، وبالتالي كان سهلاً على السلطة الفلسطينية، تمرير القرارات التي تريدها قيادة التنظيم الواحد، كما تبين أن التناحر السياسي وإفرازاته من انقلاباتٍ فكرية وعقائدية بين التنظيمات الفلسطينية؛ هو: من أقصر الطرق إلى تفكيك وانقسام الصف الفلسطيني، وخصوصاً أن مصادر القوة الفلسطينية باتت مبعثرة ما بين السلطة والمعارضة.

- تعرّضت الساحة الفلسطينية إلى أزماتٍ مستعصية وحادة، ناجمة عن صراعات تناحرية بين فتح وحماس، كانت سبباً لإزاحة وتغييب الوحدة الوطنية، بمثل ما أدّت إلى تدمير التجربة الديمقراطية في أغلب المناسبات، كما نستخلص أن الخلل الذي رافق عملية إنشاء وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ساهم في حدوث العديد من الإشكاليات، التي أصبحت تعاني منها، سواء على مستوى بنياتها وهياكلها، ووظائفها واختصاصاتها، وهو: ما برز بشكلٍ واضح خلال انتفاضة الأقصى 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وهي: إخفاقات تتحمل مسؤليتها أيضاً، التنظيمات الفلسطينية، سيما تنظيمات المعارضة، التي أُحجِمت عن المشاركة في

مؤسسات السلطة الفلسطينية، واقتصرت بممارسة دورها؛ كمعارضة في الرقابة على السلطة ومؤسساتها.

- نجحت إسرائيل في محاولاتها لنقل أزمة عملية التسوية إلى الجانب الفلسطيني، للتملص من استحقاقاتها المطلوبة واستطاعت أن تفرض املاءاتها بالقوة على الفلسطينيين، وبقيَ رهانها على توتير العلاقة بين التنظيمات الفلسطينية، عبر اتفاق أوسلو، بغية أن تتحول الخلافات على مشروعيته، إلى صراعات مسلحة تؤدي إلى شرذمة الفلسطينيين، وبالتالي إنهاء قضيتهم الوطنية، والتفاهم مع أطراف إقليمية ودولية، لتدبير شؤونهم الحياتية والاجتماعية، في ظل تبعثر مصادر القوة ما بين السلطة والمعارضة.

- التلاقي الوثيق بين حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية، جعل منهما وجه واحد، بحيث أصبح المتتبع للشأن الفلسطيني، لا يفرق بينهما، وبالتالي انعكست كل إفرازات ومساوئ السلطة الفلسطينية على فتح، مما ساهم وبشكلٍ كبير في تراجع شعبيتها داخل صفوف الشعب الفلسطيني، خاصة مع قدوم انتخابات 2006.

- تظهر غالبية الخلافات والصراعات التي نتجت عن بعض المواقف بين التنظيمين، في الفترة ما بين 1994–2000؛ أن للمؤثرات الخارجية الأيديولوجية التي ينتمي إليها كل تنظيم دور كبير في تأجيجها، كما ساهمت تلك التراكمات من الأحداث في تطوير وتصاعد حدة الأزمات التي شهدتها العلاقات بين التنظيمين فيما بعد.

- ظهور قطاعات شعبية تُحمّل فتح والسلطة العديد من التراجعات، وحالة الفشل السياسي وإفرازاتها، من فلتان، وفساد مالي، وإداري .. الخ، بينما تبدو حماس في موقع الوجه الآخر، المحسن، التقي، المرتبط بهموم المواطنين والفقراء والمستند إلى شبكة اجتماعية قوية تتغلغل بين الجماهير وتحتضنها، وتُقدم لها بعض الإعانات.

- صعود نُخب وقيادات فتح المتواجدة في السلطة، التي تؤمن بخيار التسوية عبر المفاوضات؛ كخيارٍ وحيد لا شريك له، ولا بديل عنه، حتى لو أسقطته إسرائيل بجرائمها وعمليات الاغتيال والمحارق والإبادة والتدمير، والاعتقال المستمر، والجدار الفاصل، وتهويد القدس، والمستوطنات ...الخ.

- وفي الخلاصة يجدر القول؛ أنه لم يعد من الممكن توحيد مسار القيادتين: فتح وحماس، بسبب التباين في رؤية الطرفين، كما وأنه في حال الخلاف الفلسطيني الداخلي الدائر لا يمكن للطرف الفلسطيني الذي يريد حلاً سلمياً وفق اتفاق أوسلو التوقيع على أية حل قادم

في ظل هذا الخلاف، ولا يمكن أيضاً للطرف الثاني الذي يتبنى المقاومة؛ أن يكون بمقدوره انتهاج المقاومة وممارستها كالسابق، في ظل الخلاف والانقسام، وهذين الأمرين ما تريدهما إسرائيل وتسعى إلى تبديدهما.

التوصيات و المقترحات:

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات:

- توحيد الرؤية والموقف الفلسطيني في إطار وحدة النظام السياسي والسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة معاً، لمواجهة أية تحديات وتدخلات خارجية تضر بمصالح البلاد وشؤونها، ولتفويت الاستهدافات والاختراقات الإسرائيلية المتلاحقة وإفشالها، في تحقيق أقصى قدر ممكن من التوافق السياسي والميداني.

- ضرورة التزام التنظيمين: فتح وحماس، بمبادئ استيعاب الشراكة والتداول السلمي للسلطة، واحترام القوانين والمؤسسات، ووضع المصلحة العليا للوطن فوق أية اعتبارات سياسية أو حزبية؛ حيث أن كل الأطراف الفلسطينية لحقت بها الخسارة في هذا الصراع، ولكن المتضرر الأكبر منه هو: المواطن الفلسطيني العادي والقضية الفلسطينية وآفاق بناء دولة مؤسسات سليمة.

- إن الإطار الطبيعي والتنظيمي لوحدة التنظيمات الفلسطينية وتصحيح مساراتها، هي: منظمة التحرير بعد الاتفاق على شروط إعادة بنائها وإصلاحها عبر انتخابات ديمقراطية ونزيهة، حيث أن انضمام الكل الفلسطيني تحت سقفها سيوجد صيغة فاعلة تتنافس بداخلها قوى صاعدة وقوى هابطة مما سيؤدي إلى إصلاح وتفعيل دورها، وتأكيد شرعيتها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني بكافه أطيافه وقواه.

- الإصلاح في السلطة الفلسطينية وهياكلها؛ هو: عملية تكاملية تحتاج إلى توزيع المهام والمسؤوليات بين كافة القطاعات والمؤسسات والتنظيمات الفلسطينية، وهذا أمر ضروري، ومطلباً هاماً، لتعزيز إمكانيات وقدرات السلطة الفلسطينية على تحقيق متطلبات الإصلاح في إطاره الشمولي.

- يفترض من القيادات التنظيمية ورئيس السلطة تحديداً؛ المبادرة إلى عملية إجراء مراجعة حساب للذات، ونقد التجربة الماضية، واستنتاج العبر المناسبة منها، للشروع في بناء البيت الفلسطيني على أسس وطنية مؤسسية وديمقراطية سليمة؛ تتجاوب مع تلبية احتياجات شعبهم وقضيتهم، وتتناسب مع إمكانياته وتضحياته، بما يعزز صموده على الأرض، في مواجهة التحديات التي يعترضها.

- ضمان وحدة الشعب وقيادته في الشتات كما كان قبل نكبة 1948؛ وهذا من أهم واجبات مؤسسات منظمة التحرير، للتواصل المستمر بين كل المَهَاجر عن طريق المؤتمرات

والجمعيات والنشاطات الشعبية المختلفة؛ وإحياء النقابات والاتحادات والمهنيين والكتاب والفنيين والطلبة والمرأة وغيرهم.

- عزل السلطة عن منظمة التحرير؛ فالسلطة ليست سوى إدارة لشؤون الفلسطينيين داخل الوطن المحتل، فيجب ألاَّ يكون هناك ازدواجية في صلاحية رئيس منظمة التحرير ورئيس السلطة، وكلاهما يجب؛ أن يخضعان لرقابة المجلس الوطني؛ وهى إجراءات لازمة لا مفر منها.

- بهذا القدر فإن الباحث يقترح بضرورة القيام بدراسة أخرى معمقة، لاسيما بعد التحولات الأخيرة التي طرأت على الواقع التنظيمي الفلسطيني، وما تلاها من تغيرات في موازين القوى، داخل مناطق السلطة الفلسطينية، وبالأخص بعد الانتخابات الفلسطينية الثانية 2006.

الملاحق

بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم ١

الى شعبنا العظيم... الى امتنا العربية المناضلة... الى الاحرار في كل مكان... من شعبنا الصامد على الحدود ومن ضمائر امتنـــا المجاهدة انبثقت طلائعنا الثورية المؤمنة بالثورة المسلحة طريقا للعودة والحرية لتثبت للاستعماريين واذنابهم وللصهيونية العالمية ومواليها ان الشعب الفلسطيني ما زال في الميدان ، وانه لم يمت ولن يموت .

لقد نسى هؤلاء قدرات هذا الشعب وثوراته المتلاحقة وانه مصمم على الكفاح المسلح مهما كانت العقبات حتى يذيب كل المؤامرات التي تحاك ضده . لقد خطط الصهاينة لاقامة طويلة في بلادنا عن طريق مشاريع التحويل والاعمـار لزرع ارضنا الطيبة بمزيد من قوى العدوان فيفرضون على امتنا العربية سياستهم اللئيمة سياسة الامر الواقع ... ومن وحي هذه الاخطار ولان الزمن يسير في خط معاكس كان لا بد لطلائعنا الثورية ان تتحرك بسرعة لتشل مرافق العدو ومنشئاته معتمدة على قوتها الذاتية وامكانيات شعبنا العربي الفلسطيني .

ونحن نعلن للعالم ارتباطنا بتربة الوطن وخيره ولا يحركنا الا ايماننا بان هذا هو الطريق السليم لاخراج قضيتنا من العزلة التي عاشت فيها طيلة السنوات الماضية ... ولكن هذا لا يمنعنا من ان نصارح الدنيا كلها اننا مرتبطون بامتنـــا العربية مصيريا ونضاليا التي سترفد كفاحنا ماديا ومعنويا ...

فالى جماهير شعبنا الفلسطيني والى امتنا العربية الواحدة والى احرار العالم كله نتجه بهذا النداء لتأييد طلائع العاصفة في كفاحها الثوري البطولي .. واننا نعاهد شعبنا ان نظل على العهد ولن نلقي السلاح الفلسطيني حتى تتحرر فلسطين وتعود الى مكانها الطبيعي في قلب الامة العربية .

عاشت امتنا العربية .

وعاشت فلسطينا حرة عربية .

١٩٦٥/١/٧

"الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ١، ص١- ٢"

بيان سياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» .

(الحرية ، بيروت ، ١٩٦٧/١٠/٢)

يا جماهير امتنا العربية الصامدة :

في هذه الظروف المريرة التي تعيشها امتنا العربية نحس من اعماقنا ان مزيدا من المسؤوليات التاريخية قد القتها النكسة البشعة على كاهل شعبنا الفلسطيني بكل طلائعه الثورية وفئاته الوطنية الشريفة .

لقد كانت النكسة بما فيها من مظاهر الفشل والتخاذل والتآمر ، دليلا جديدا على خطأ ابعاد الشعب الفلسطيني خاصة والعربي عامة عن ساحة المعركة وابطال دورهما البطولي في مواجهة العدو المغتصب بالرغم من كل ما يقال عن بساطة السلاح الشعبي والاساليب الجماهيرية في القتال وما من ثائر تعلم الحرب الا بعدما خاض غمارها وقاسى ويلاتها .

ان الاستعمار الاتجلو امريكي الالماني لن يتخلى عن دولة الاحتلال الصهيوني وسوف يستمر في تقديم السلاح والمال لها كي تستمر في وجودها العدواني ، فهل من المعقول ان نقصر اعتمادنا في الكفاح على الجيوش النظامية وحدها دون ان يكون للجماهير دورها الاساسي في المعركة ؟ ان العدو بهذا المنطق يفرض علينا اسلوبه وادواته في القتال وهو اقدر منا على امتلاك هذه الاسلحة الفتاكة واستخدام ابشع الاساليب العدوانية .

ان استمرار العدوان الامبريالي الصهيوني في مشرقنا العربي جريمة اخلاقية في حق الانسان على هذه الارض، ولن يبطل مفعول هذه الجريمة ويسحقها ويدمر مدبريها الا الجماهير العربية بنضالها الشعبي المسلح على مختلف الجبهات وعلى المدى الطويل .

عندما انطلقت قوات العاصفة تدق اجراس الانذار في المشرق العربي ، كان الواقع العربي الرسمي يعتقل رجالنا ويزجهم في السجون ومع الاسف ما زلنا نشهد نفس الاساليب في القمع والاعتقال حتى بعد ان سلمت الضفة الغربية بدون قتال كما سلمت اللد والرملة والمثلث العربي قبل ذلك .

وما زالت القوى المضادة للثورة في الضفة الشرقية تعترض الفدائيين وتفتش عنهم وتعتقلهم . ونحن بدورنا نتساءل في خضم هذه المعركة المكشوفة التي نخوضها مع العدو الصهيوني ، لصالح من هذه الاعمال وتلك التصريحات التي تخرج من افواه كبار المسؤولين في الضفة الشرقية ، تهاجم العمل الفدائي داخل الضفة الغربية وتصفه بالخيانة ؟ !

يا جماهير شعبنا العربي :

لم يعد التسليم بالامر الواقع والتضليل والتزييف امورا مقبولة لدينا بعد ان اتضحت الطريق الدامية وانفضحت القوى العميلة المتآمرة التي تسعى الان لتصفية القضية الفلسطينية بالعمل السياسي المحض وبمزيد من التنازلات عن ارضنا الطيبة . وما تصريح زعيمنا الجزائري البطل هواري بومدين بهذا الصدد اثناء انعقاد مؤتمر القمة الاخير الا دليلا على صحة ما نقول .

وانطلاقا من هذه المواقف العربية المتناقضة ومن هذه الاوضاع بما تحتويه من عناصر القوة والضعف والشجاعة والاقدام والتخاذل ، تعلن حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وجناحها العسكري « العاصفة » استمرار وتصعيد حربها الثورية المقدسة ضد الاحتلال الصهيوني باصرار وصلابة وعنف ، فالارض ارضنا والشعب شعبنا ونحن اصحاب القضية واولى بالدفاع المستميت عنها . اننا ندعو كل القوى الوطنية الشريفة الى الالتفاف حول حركة المقاومة الشعبية المسلحة التي بدأها شعبنا العظيم في الضفة الغربية والقطاع وفي الجليل والنقب ، وليكن شعارنا جميعا الاستشهاد حتى النصر .

عاشت فلسطين حرة عربية ،

وعاش النضال العربي من اجل تحريرها .

القيادة العامة لقوات العاصفة .

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٣، ص ٧٨١ ــ ٧٨٢"

بيان سياسي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الى الشعب الفلسطيني والامة العربية باعلان رفض قرار مجلس الامن بخصوص ازمة الشرق الاوسط .

١٩٦٧/١٢/١٠
(الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٧/١٢/١٧)

الى شعبنا العربي الفلسطيني البطل ،

الى الامة العربية المجيدة ،

ما احوجنا بعد نكسة الخامس من حزيران الى مواجهة الاحداث بموضوعية علمية نمارس من خلالها اسلوب المكاشفة بعمق ووضوح ، فالقضية الفلسطينية تمر اليوم بمرحلة حاسمة تعتبر من اخطر مراحلها منذ وعد بلفور وقرار التقسيم والواضح لاي مراقب ان العدو يواجهنا بمخطط لئيم مرتكز الى تحرك منظم على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاعلامية مستغلا الى حد بعيد الجو النفسي للنكسة الاخيرة ، والواقع المخجل يفرض علينا ان نعترف باننا نواجه مخطط العدو باكثر من رأي واكثر من تخطيط مما ادى الى جمود الموقف العربي واستمرار سياسة الارتجال والتخبط والوقوع في مصيدة الامم المتحدة ومجلس الامن من جديد .. فتحت شعار — ازالة اثار العدوان — .. وبريق — الحل السياسي — .. اثر مشروع الامن بالاجماع .. — المشروع البريطاني لحل أزمة الشرق الاوسط — .. هذا المشروع الذي وضع الجماهير العربية على مفترق الطرق ، فاما القبول بالاستسلام والذل والعار ، واما المقاومة الشجاعة ومواصلة الكفاح المسلح حتى يزول الاحتلال الجديد ويصفى الاحتلال القديم .

ونحن كحركة ثورية تمثل ضمير الشعب العربي الفلسطيني المكافح نعلن رفضنا الحاسم لهذا المشروع الاستعماري الصهيوني الذي يحمل في طياته :

— تصفية القضية الفلسطينية نهائيا .

— تثبيت الاحتلال الصهيوني في ارضنا المحتلة واضفاء الشرعية على وجوده .

— تأكيد الوصاية الدولية على قضية شعبنا

— اجهاض ثورة التحرير الفلسطينية .

هذا فضلا عن تجاهله حقوق مليوني لاجىء فلسطيني يعيشون في معسكرات الاعتقال بالمنفى يعانون مرارة الحرمان من الوطن والمستقبل والحياة . وان شعب فلسطين اذ يرفض هذا المشروع يعتبر نفسه غير ملزم بأي قرار يصدر عن هذه المنظمة الدولية التي تنكرت لحقوقه طيلة عشرين عاما ... كما يحذر وينذر اية جهة عربية تحاول ان تفرض وصايتها عليه وتقبل بأي قرار يتجاهل ارادته وتصميمه على مواصلة الكفاح والنضال حتى يصفى الكيان الصهيوني الاستعماري من ارضه المحتلة .

يا جماهير شعبنا العربي ،

الموقف جد خطير ويتطلب منا ان نكون على حذر — فالاستعمار الحاقد على امانينا واستقرارنا قد فتح علينا النيران من كل الجهات وبدأ يساومنا من مركز القوة ، فعلينا ان ندرك ابعاد المعركة وخيوطها المتشابكة حتى لا نفاجأ بالمؤامرة فنستسلم للامر الواقع ونعيش نكبة ثانية تفقدنا الثقة بانفسنا وقدراتنا ، فالقضية لم تعد قضية شعب فلسطين بقدر ما هي قضية الصراع الخفي بين الامة العربية بكل تاريخها وحضارتها وبين الاستعمار بكل شراسته وخياناته ، انها قضية وجود ووجود وما المعركة الدائرة بين الشعب الفلسطيني والوجود الصهيوني الا ظلالا للصورة الخلفية للمعركة الحقيقية بين الاستعمار والشعب العربي .

ومن هنا تبرز مسؤولية القوى العربية المنظمة **ومسؤولية الشعب العربي الفلسطيني الذي ضحى ويضحي من اجل قضية المصير المشترك ، قضية الحياة او الموت . وان هذا الشعب مقبل على أحداث رهيبة تتطلب وقوف الجماهير العربية الى جانبه تسند مقاومته وترفد ثورته وتمد كفاحه الطويل الدامي بكل طاقاتها وامكاناتها .. فقد يقر الحل السياسي او يفرض بضغط دولي وقد تنسحب القوات الصهيونية انسحابا جزئيا او كليا من الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ، فماذا سيكون موقفنا ؟ هل سيعود شعبنا مرة ثانية تقرع رأسه مطرقة الارهاب المباحثي والارهاب الجدلي ، هل تصفى ثورة شعبنا المسلحة .. لذلك لا بد من طرح رأينا بشكل واضح وحاسم في القضايا التالية :**

— الانسحاب من الاراضي المحتلة .

— استمرار الكفاح المسلح ورفض الوصاية العربية والدولية .

— وحدة القوى الوطنية الفلسطينية .

اولا — ان الانسحاب من الاراضي المحتلة لا يعني بالنسبة لنا سوى تصفية مظهر العدوان الجديد وتبقى قضية مصدر العدوان المتمثلة في الكيان الصهيوني الدخيل على ارضنا العربية . نحن كطليعة امنت بالثورة

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ج ٣، ص ٩٩٢ — ٩٩٤"

(تابع) بيان سياسي وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" إلى الشعب الفلسطيني لرفض قرار مجلس الأمن

المسلحة طريقا للتحرير لا يمكن ان نترك لمناخ الهزيمة ان يسيطر على الواقع العربي فيتخذ منه ذريعة لقتل رجالنا وتشريد ثوارنا ولن نسمح لاجهزة المخابرات والمباحث ان تعود لحكم شعبنا والتسلط على احرارنا . اننا لسنا طلاب حكم ولا ننزع الى السلطة ولكننا نريد لشعبنا ان يعيش في الهواء الطلق يحمل السلاح ، ويحفر الخنادق ، يحصن قراه ويحمي مدنه ولا يمكن ان نقبل حكما يخنق الحرية ويصلب القانون ويقتل الروح الثورية للشعب ويزرع الخور والاستسلام في نفسية الجماهير ولا يمكن ان نقبل حكما يكون للعملاء فيه صولجان السلطة والتحكم وللاحرار مقاصل الموت ومعتقلات الارهاب ، اننا نريد حكما يحمي الثورة ويرفد معطياتها بالمال والسلاح والرجال .

ثانيا — ان قضية استمرار الكفاح المسلح ونمو الثورة الفلسطينية مبدأ لا يمكن ان نساوم عليه لانه يمثل ارادة الشعب الفلسطيني ولانه سبيل كل الشعوب المضطهدة تسلكه عملا بحق تقرير المصير الذي كفلته الانظمة الدولية ، واي محاولة لافقاد كفاحنا المسلح ذاتيته ومنطلقاته الفلسطينية هي محاولة فاشلة ويائسة وذريعة يستخدمها العدو كورقة رابحة في الاسواق الدولية ومن هنا فنحن نرفض اية وصاية دولية او عربية على هذا الحق المشروع ونعتبر اي تدخل لحماية العدو الصهيوني من ثورة ابناء فلسطين هو عدوان على ارادة شعبنا وجريمة ترتكب لمصلحة الاستعمار والصهيونية .

ثالثا — ان موقفنا من وحدة اداة الثورة الفلسطينية موقف مبدئي فنحن نؤمن ايمانا قاطعا باهمية اللقاء بين القوى الفلسطينية لان طبيعة تكوين حركتنا منطلقة من الايمان بالوحدة الوطنية ، ولكننا في موقف لا مجال فيه للمجاملة وخداع النفس فنحن نرى مفهوما لهذه الوحدة لا يقوم على اساس الاستجابة العاطفية او الرغبة لهذا الشعار وانما اذابة تكوينها العليائي ... لقد طرحنا شعار اللقاء في ارض المعركة لنفرز من الساحة الفلسطينية المنظمات التي لها قدرة على العمل من المنظمات التي خلقت في جو مشبوه لاغراق شعبنا في دوامة الضياع والتشتيت .. وعندما قامت منظمة التحرير الفلسطينية رحبنا بقيامها على امل في اذابة تكوينها العليائي من خلال النضال اليومي ولكنها للاسف وقعت اسيرة كل التحفظات التي حذرنا قيادة المنظمة منها .. واهمها في نظرنا ما يلي :

— ان المنظمة لا تملك الشخصية المستقلة لانها وليدة الواقع العربي الذي ورثت عنه كل تناقضاته واساليبه .

— التسلط الفردي من قبل قيادة المنظمة او قائدها مما جعل الصراع داخل المنظمة اقوى من تحقيق اي منجز عملي يخدم النضال الفلسطيني .

— انعدام المخطط السياسي والعسكري والاعلامي لدى اجهزة المنظمة مما جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنية وتتحول الى جهاز مكتبي وظائفي مشلول .

ومما يؤسف له ان هذا الواقع افقد المنظمة دورها الايجابي في الساحة الفلسطينية مما جعلها تلجأ الى اساليب غير كريمة تسطو من خلالها على منجزات وبطولات شعبنا في الارض المحتلة .. ومع ذلك نعلن لشعبنا اننا مستعدون للانخراط في جبهة القوى الفلسطينية الشريفة بما فيها المنظمة بعد اصلاح جذري في قيادتها السياسية واسلوبها في العمل ضمن مخطط مدروس يكون التفاوض على اساسه بحضور مراقبين من الاشقاء العرب حتى لا تظل احاديث الغرف المقفلة مجال مزايدة في هذه الاوقات العصيبة .

يا جماهير شعبنا العظيم ،

بعد الخلاص من حزبران هب شعبنا العربي الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع وفي كل فلسطين بالمقاومة الباسلة يواجه حكم الصهاينة الارهابي ببطولة نادرة تحت وطأة اقسى الظروف . لقد هزت المقاومة الشجاعة اركان الاحتلال مما جعله يستخدم اشد انواع الانتقام ضد شعبنا .. فنسف قرى بأكملها ودمر بيوتا امنة على من فيها فضلا عن الاف المعتقلين من شبابنا ونسائنا يلاقون مصيرا مظلما في معتقلات الارهاب الفاشي اللئيم الذي لم يتورع عن قتل الجرحى من رجال العاصفة الابطال . ومع هذا الواقع المؤلم الذي يعيشه شعبنا في ظلال الاحتلال نتساءل بمرارة والم ، اين المنظمات الشعبية .. والاحزاب العربية .. اين نقابة المحامين العرب .. وجمعيات الهلال والصليب الاحمر .. اين هؤلاء جميعا يفضحون مجرمي الحرب الجدد .. اين اصواتهم ترتفع بقوة لتهز الضمير العالمي الذي انطلت عليه خرافة الديمقراطية الصهيونية واكذوبة التقدمية الاسرائيلية . ونحن لا نملك ازاء هذا الارهاب الغادر الا التحية نتوجه بها الى شعبنا العظيم رجاله ونسائه فتياته وفتياته مجددين لهم العهد على مواصلة الكفاح مهما غلا الثمن وعزت التضحيات نقدم لهم القائد تلو القائد والشهيد تلو الشهيد .. واخيرا فان حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» تدعو الجماهير الفلسطينية في هذه الظروف الراهنة الخطيرة الى الانتقال السريع الى ميدان المعركة بالضفة الغربية وقطاع غزة لتقف مع شعبنا في صموده الجبار ومقاومته الضارية .

الميثاق الوطني الفلسطيني (1) •

(محفوظات مؤسسة الدراسات الفلسطينية)

القاهرة ، ١٩٦٨/٧/١٧

١ ــ يطلق على هذا الميثاق اسم « الميثاق الوطني الفلسطيني » .

مواد الميثاق

المادة (١) : فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني ، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، والشعب الفلسطيني جزء من الامة العربية .

المادة (٢) : فلسطين ، بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني ، وحدة اقليمية لا تتجزأ .

المادة (٣) : الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه ، ويقرر مصيره بعد ان يتم تحرير وطنه وفق مشيئته وبمحض ارادته واختياره .

المادة (٤) : الشخصية الفلسطينية صفة اصيلة لازمة لا تزول وهي تنتقل من الاباء الى الابناء ، وان الاحتلال الصهيوني وتشتيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانهما .

المادة (٥) : الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى عام ١٩٤٧ ، سواء من أخرج منها او بقي فيها ، وكل من ولد لاب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين او خارجها هو فلسطيني .

المادة (٦) : اليهود الذين كانوا يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين .

المادة (٧) : الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة ، وان تنشئة الفرد الفلسطيني تنشئة عربية ثورية ، واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفا روحيا وماديا عميقا وتأهيله للنضال والكفاح المسلح والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير ، واجب قومي .

المادة (٨) : المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فان التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب ان تتوقف لصالح التناقض الاساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة ، وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية ، وعلى هذا الاساس فان الجماهير الفلسطينية ، سواء من كان منها في ارض الوطن او في المهاجر ، تشكل ، منظمات وافرادا ، جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح .

المادة (٩) : الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين ، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكا ، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق ، وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح ، والسير قدما نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة اليه ، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه .

المادة (١٠) : العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية ، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها واشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة ، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني وبينها وبين الجماهير العربية ضمانا لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها .

المادة (١١) : يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات : الوحدة الوطنية ، والتعبئة القومية ، والتحرير .

المادة (١٢) : الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه ، في هذه المرحلة من كفاحه الوطني ، أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها ، وان ينمي الوعي بوجودها ، وان يناهض أيا من المشروعات التي من شأنها اذابتها او اضعافها .

---

١ ــ شكل المجلس الوطني الفلسطيني الرابع ، الذي انعقد في القاهرة في الفترة الواقعة ما بين العاشر والسابع عشر من تموز (يوليو) لجنة لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني الذي اقره المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول في القدس سنة ١٩٦٤ . وقد فرغت هذه اللجنة من مهمتها بتاريخ الخامس عشر من تموز (يوليو) .

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج٤، ص٥٢٠- ٥٢٣"

المادة (١٣) : الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيىء الواحد منهما تحقيق الاخر ، فالوحدة العربية تؤدي الى تحرير فلسطين ، وتحرير فلسطين يؤدي الى الوحدة العربية ، والعمل لهما يسير جنبا الى جنب .

المادة (١٤) : مصير الامة العربية ، بل الوجود العربي بذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية ، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الامة العربية وجهدها لتحرير فلسطين ، ويقوم شعب فلسطين بدوره الطليعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس .

المادة (١٥) : تحرير فلسطين ، من ناحية عربية ، هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والامبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين ، تقع مسؤولياته كاملة على الامة العربية شعوبا وحكومات ، وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني .

ومن أجل ذلك ، فان على الامة العربية ان تعبيء جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة ، مساهمة فعالة ، مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين . وعليها ، بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الان ، ان تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري ، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار للقيام بدوره الطليعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه .

المادة (١٦) : تحرير فلسطين ، من ناحية روحية، يهيىء للبلاد المقدسة جوا من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلاله جميع المقدسات الدينية ، وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز ، سواء على أساس العنصر او اللون او اللغة او الدين ، ومن أجل ذلك فان اهل فلسطين يتطلعون الى نصرة جميع القوى الروحية في العالم .

المادة (١٧) : تحرير فلسطين ، من ناحية انسانية ، يعيد الى الانسان الفلسطيني كرامته وعزته وحريته ، لذلك فان الشعب العربي الفلسطيني يتطلع الى دعم المؤمنين بكرامة الانسان وحريته في العالم .

المادة (١٨) : تحرير فلسطين ، من ناحية دولية ، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس . من اجل ذلك ، فان الشعب الفلسطيني الراغب في مصادقة جميع الشعوب ، يتطلع الى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام لاعادة الاوضاع الشرعية الى فلسطين ، واقرار الامن والسلام في ربوعها ، وتمكين اهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية .

المادة (١٩) : تقسيم فلسطين ، الذي جرى عام ١٩٤٧ ، وقيام اسرائيل باطل من اساسه مهما طال عليه الزمن لمغايرته لارادة الشعب الفلسطيني وحقه الطبيعي في وطنه ، ومناقضته للمبادىء التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة ، وفي مقدمتها حق تقرير المصير .

المادة (٢٠) : يعتبر باطلا كل من تصريح بلفور ، وصك الانتداب ، وما ترتب عليهما . وان دعوى الترابط التاريخية او الروحية بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح . وان اليهودية بوصفها دينا سماويا وليست قومية ذات وجود مستقل وكذلك فان اليهود ليسوا شعبا واحدا له شخصيته المستقلة وانما هم مواطنون في الدول التي ينتمون اليها .

المادة (٢١) : الشعب العربي الفلسطيني ، معبرا عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة ، يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريرا كاملا ويرفض كل المشاريع الرامية الى تصفية القضية الفلسطينية، او تدويلها .

المادة (٢٢) : الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطا عضويا بالامبريالية العالمية ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم ، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها ، عدوانية توسعية استيطانية في اهدافها ، وفاشية نازية في وسائلها . وان اسرائيل هي اداة الحركة الصهيونية ، وقاعدة بشرية جغرافية للامبريالية العالمية ، ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي لضرب اماني الامة العربية في التحرر والوحدة والتقدم . ان اسرائيل مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الاوسط والعالم اجمع ، ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والامبريالي فيها ، ويؤدي الى استتباب السلام في الشرق الاوسط ، لذلك فان الشعب الفلسطيني يتطلع الى نصرة جميع احرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه ، ويناشدهم جميعا، على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم ، تقديم كل عون وتأييد له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه .

المادة (٢٣) : دواعي الامن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها ، حفظا لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لاوطانهم ، ان تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها .

المادة (٢٤) : يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادىء العدل ، والحرية ، والسيادة ، وتقرير المصير ، والكرامة الانسانية ، وحق الشعوب في ممارستها .

(تابع) الميثاق الوطني الفلسطيني

المادة (٢٥) : تحقيقا لاهداف هذا الميثاق ومبادئه تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين .

المادة (٢٦) : منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية ، مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه ، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي .

المادة (٢٧) : تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب امكانياتها ، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى اساس ذلك ، ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة عربية .

المادة (٢٨) : يؤكد الشعب العربي الفلسطيني اصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ، ويرفض كل انواع التدخل والوصاية والتبعية .

المادة (٢٩) : الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الاول والاصيل في تحرير واسترداد وطنه ، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على اساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق اهدافه .

المادة (٣٠) : المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقي لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني .

المادة (٣١) : يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد ، ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص .

المادة (٣٢) : يلحق بهذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية ، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق .

المادة (٣٣) : لا يعدل هذا الميثاق الا بأكثرية ثلثي مجموع اعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية في جلسة خاصة يدعى اليها من اجل هذا الغرض .

رسالة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» الى مؤتمر العلماء المسلمين (١) .

١٩٦٨/٩/٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

« فتـــح »

السادة أصحاب الفضيلة والسماحة علماء المسلمين المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

يسر حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتـــح » ، وقواتها العاصفة ، أن تحيي مؤتمركم المتيد المنعقد فوق أرض الكنانة الطيبة ، ونسأل الله ان يأخذ بأيديكم الى ما فيه خير شعوبنا العربية والاسلامية ، هذه الشعوب التي ترنو الى اجتماعكم بأمل كبير في توفيق الله لكم في بحث قضاياها المصيرية ، دينية ودنيوية ، بما يكفل لها وضوح المسيرة في ظل عزة الاسلام وقوة المسلمين .

السادة العلماء ،

من أرض فلسطين المحتلة ، ومن رحاب المسجـــد الاقصى والصخرة المشرفة يكتب لكم اليوم مقـــاتلو حركة « فتح » ، وقد حملوا السلاح مدافعين الجهاد دفاعا عن الارض المقدسة التي دنسها الصهاينـــة باحتلالهم .

وليس غريبا ، أيها السادة الاجلاء ، أن يحمـــل أبناء فلسطين السلاح ليدافعوا عن ديارهم ومقدساتهم ، فالعدو الصهيوني المحتل يعيث في الارض فسادا غير عابىء بالحرمة ، ولا مرتدع بقانون ، ينشر الفســـاد في طول البلاد وعرضهـــا ، ويحرض على الفسق والفجور ، محاولا افساد عقيدة شبابنـــا ، وزرع الانحلال بين ابنائنا ، وقتل روح رجالنا المعنـــوية . ولم تقف الامور عند هذا الحد ، بل تجاوزتـــه لكتب الدين والتاريخ ، فعملوا على الغاء دراسة التربيـــة الدينية وحرفوا آيات الله وطمسوها . كما امتـــدت ايديهم الى مساجد الله ، فعملوا فيها تخريبا وهدما حتى بانت مقدســـات المسلمين ، والمسجد الاقصى بالذات ، ارضا يلتقي عليها المراهقون من أبناء العدو الصهيوني ليمارسوا فوقها أبشع صور الانحلال الخلقي امعانا في تحدي مشاعر المسلمين ، ومن اراد أن يثور لدينه وكرامته أوسعه جنود الاحتلال بالضرب المهين وبالسجن والتعذيب .

السادة العلماء ،

هذه صورة محزنة مؤلمة لحال اخوانكم العـــرب والمسلمين في الارض المقدسة ، فهل يرضى علمـــاء الاسلام ان تداس عتبات المسجد الاقصى بنعـــال الصهاينة ؟ وهل يرضون لساحة الصخرة المشرفة أن تكون وكرا لمراهقي الصهاينة ينشرون على أرضهـــا فجورهم وانحلالهم ؟

حاشا لله أن يرضوا بذلك ، وحاشا لنا ، ابنـــاء فلسطين ، ان نرضى بهذا الذل والعار .

لذلك ، تحملت حركتنا عبء الكفاح المسلح في مطلع عام ١٩٦٥ قبل النكسة ، ثم تحملت عبء المقاومـــة والنضال بعد النكسة ، تغسل بدماء شهدائنا عـــار الهزيمة . لقد أعلنا الجهاد بين صفوف شعبنا ، وقدمنا خيرة شبابنا شهداء على هذا الطريق ، ولكننا نقولها بصراحة المؤمنين ان هناك أمورا كثيرة نرى ان مـــن واجب مؤتمركم أن يقول فيها الرأي الفصل ، رأي فيه نور العقيدة مع حكمة واجتهاد علماء الاسلام .

أولا ـــ لقد مر على كفاح شعبنا ، بقيادة حركتـــه الرائدة « فتح » ، اكثر من ثلاثة أعوام ، ومع ذلـــك لم تتحرك الشعوب الاسلامية لمد كفاحنا وجهادنا بالمال والسلاح في وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى السلاح لشعبنا الاعزل ، وللمال لتأمين عائلات شهدائنـــا وأسرانا .

ومن هنا نتساءل هل نطمع من مؤتمركم الكـــريم بفتوى تصدرونها حول موضوع الزكاة واحقية المجاهدين من أبناء فلسطين ؟

ان فتوى كهذه لن تكون قيمتها مادية فحسب ، بـــل ستكون رمزا للمشاركة الايجابية من مسلمي العالم في تحرير الارض المقدسة .

ثانيا ـــ اعتبار قضية فلسطين قضية كل المسلمين في العالم ، وتحريرها واجب على كل مسلم ، ممـــا يستدعي تعبئة جهود الشعوب الاسلامية للاسهام في المعركة المصيرية التي تخوضها الامة العربية ضـــد العدو الصهيوني المحتل .

(الثورة الفلسطينية ، العدد الثالث عشر ، ٢٨/ ١٠/ ١٩٦٨ ، ص ١٩)

افتتح هذا المؤتمر في القاهرة بتاريخ الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) .

وعليه ، لا يجوز لاية دولة اسلامية ان تقيم أية علاقة مع العدو ، سواء كانت سياسية أو تجارية أو ثقافية أو رياضية ، وكل خروج على هذه القاعدة يعتبر انحرافا عن الاسلام وخيانة للمسلمين .

وأملنا أن يرتفع صوت العلماء عاليا في رأي الاسلام في كل من يتعاون مع العدو ، أو من يمد العدو بأسباب الدمار والهلاك لشعبنا .

ثالثا — ان كفاحنا المسلح لا يقف عند حد ازالة آثار العدوان الصهيوني لاننا ثرنا ضد العدوان كله من اجل تحرير فلسطين بكاملها ، وكم يكون مناسبا أن يصدر علماء المسلمين قرارا بهذا المعنى يعلنون فيه الجهاد الى أن تتحرر ديارنا كلها ، مع تحديد راي الاسلام في كل من يحاول منع أبناء فلسطين أو تقييد خطواتهم في حقهم المشروع المتمثل بالكفاح المسلح والثورة حتى النصر باذن الله .

رابعا — ان ثوار فلسطين ينتظرون رايا من علماء المسلمين حول كفاحهم فوق أرضهم حتى يكون لهم زادا في حربهم مع العدو ، كما ينتظرون كلمة في الاحتلال الصهيوني الرابض فوق أرضهم بفساده واحلاله وبطشه واستعماره وعبثه بالمقدسات الاسلامية والمسيحية على السواء .

السادة العلماء ،

لعلنا نكون قد تجاوزنا بعض الحدود في حديثنا اليكم ، ولكن عذرنا لديكم اننا ثوار مجاهدون نتحدث بقلوب مفتوحة الى رجال هذه الامة ، ممن حملوا امانة العقيدة وناط بهم الله مسؤولية اعزاز دينه وخدمة عباده .

وأملنا أن يتسع وقتكم لدراسة مذكرتنا ، واتخاذ ما يلزم بشأنها من فتوى أو قرار أو توصية . وعهدنا لله ولكم الا نلقي السلاح حتى النصر أو الشهادة ، والله على ما نقول وكيل .

بيان المنظمات الفدائية الفلسطينية بتاكيد رفضها لقرار مجلس الامن لتسوية ازمة الشرق الاوسط وسائر الحلول السياسية الاخرى .

عمان ، ١٥/١٠/١٩٦٨ (النهار ، بيروت ، ١٦/١٠/١٩٦٨)

تلاقت المنظمات الفدائية الفلسطينية والهيئات الشعبية في اجتماع عقد في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان مساء الاثنين الواقع في ١٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٨ وعرضت الموقف الحاضر وما تتعرض له القضية الفلسطينية والعمل الفدائي في هذه الظروف الحرجة من محاولات تستهدف ضرب العمل الفدائي تمهيدا لتصفية القضية الفلسطينية .

ان العمل الفدائي الفلسطيني اقلق الاعداء وأكد عزم الشعب العربي الفلسطيني وتصميمه على تحرير وطنه المغتصب وابقى القضية الفلسطينية حية نابضة وحال دون تصفيتها تحت شعارات الحلول السلمية والسياسية .

ان المنظمات الفدائية ، تساندها وتشترك معها جماهير شعبنا وتنظيماته الشعبية ، تعلن بعزيمة صادقة وايمان لا يتزعزع انها ماضية في كفاحها ولن يعيقها في مسيرتها عن غرضها الاسمى أي عائق ، وهي تعبر بهذا تعبيرا صادقا عن ارادة الشعب العربي الفلسطيني التي اعلنها في ميثاقه الوطني وفي مقررات المجلس الوطني الذي عقد في القاهرة بين ١٠ تموز (يوليو) ١٩٦٨ و ١٧ منه ، وتمثلت فيه كل القوى الفلسطينية العاملة . وقد حددت هذه المقررات هدف هذا النضال واسلوبه . فاما الهدف فهو تحرير الارض الفلسطينية بكاملها ، وأما الاسلوب فهو للكفاح المسلح طريقا وحيدا لحماية القضية الفلسطينية ودفع الاخطار المحدقة بالامة العربية .

ان قرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ من شأنه أن يصفي القضية الفلسطينية تصفية تامة لما جاء فيه من انهاء حالة الحرب مع اسرائيل واقامة حدود آمنة ومتفق عليها لها واقامة سلام دائم معها ، وما يتبع كل ذلك من اعتراف واقعي بها وتمكين لها من التغلغل والسيطرة على مقدرات الوطن العربي ، وضرب العمل الفدائي ووضع حد للثورة التحريرية الفلسطينية محافظة على امن اسرائيل وتنازلا عن قلب الوطن العربي ليظل قاعدة دائمة للعدوان والتوسع وتقليصا للقضية الفلسطينية الى قضية لاجئين . وهي لهذا كله تعلن تأييدها لرفض قرار مجلس الامن المذكور رفضا قاطعا وكذلك رفض الحلول السياسية المطروحة من مختلف الاتجاهات لانها تؤدي الى تصفية القضية الفلسطينية وتصفية الثورة الفلسطينية الممثلة لتصميم الشعب العربي الفلسطيني على مواصلة الكفاح من اجل التحرير الوطني وعودة الفلسطينيين الى وطنهم السليب وازالة الغزو الاستعماري الصهيوني من قلب الوطن العربي الفلسطيني ، ولان للشعب العربي الفلسطيني وحده الحق في تقرير مصيره . وقد اعلن هذا الشعب رفضه مرارا وتكرارا لمثل هذه الحلول ولن يرضى عن التحرير الكامل للوطن المغتصب بديلا .

ولخطورة الموقف الذي يواجهه العمل الفدائي والعمل الفلسطيني والقضية الفلسطينية برمتها في هذه الفترة ، فان المنظمات الفلسطينية والتجمعات الشعبية تهيب بجميع المواطنين وتناشدهم الالتفاف حول العمل الفدائي ومشاركة الفدائيين في الوقوف في وجه اية محاولة تعترض سبيله للمضي قدما في تأدية رسالته المقدسة في التحرير .

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج٤، ص٧٨٣"

بيان وجهته حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » الى هيئة الامم المتحدة حول اهداف حركة المقاومة الفلسطينية وشرعيتها .

١٩٦٨/١٠/١٧

بمناسبة اجتماع الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها الحالية في نيويورك ، وبحثها لازمة الشرق الاوسط الناشئة عن العدوان الصهيوني الغاشم على العرب في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ، تود حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » أن تعلن للامم المتحدة ودولها الاعضاء الموقرة ، ما يلي :

١ ــ ان حركة المقاومة الفلسطينية للغزوة الصهيونية الاستعمارية لفلسطين ، ما انفكت قائمة منذ عام ١٩١٨ ، عندما احتلت بريطانية فلسطين وبادرت الى تنفيذ المؤامرة الاستعمارية ــ الصهيونية لتحويل فلسطين الى دولة يهودية واخلائها من سكانها العرب ، أصحاب البلاد الشرعيين ومواطنيها الاصليين . ولكن بعض الظروف القاهرة ، والاوضاع المجحفة التي وقفت ضد ارادة الشعب الفلسطيني رغم مشيئته ، أدت الى تجميد المقاومة الفلسطينية في الاعوام التي تلت كارثة فلسطين عام ١٩٤٨ .

٢ ــ لما كان الشعب العربي الفلسطيني مصمما على تحرير وطنه ، وعودته اليه ، واستعادة حقوقه المشروعة فيه ، فقد بادر عدد من ابنائه المجاهدين المخلصين الى استئناف المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاجنبي لفلسطين ، فتشكلت عام ١٩٥٥ حركة التحرير الوطني الفلسطيني المعروفة بـ « فتح » واضطلعت بعبء هذا الواجب . ولا تزال تواصل اعمالها ، المبنية على الجهاد والفداء حتى اليوم ، ولن تكف عنها حتى تتحقق للشعب الفلسطيني مطالبه .

٣ ــ ان حركة المقاومة الفلسطينية للاحتلال الاجنبي لفلسطين ، حركة مشروعة ، من واجب جميع الشعوب والدول المحبة للعدل والسلام ، والمؤمنة بحقوق الشعب ومبدأ حق تقرير المصير ، والمتمسكة بميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان وبنصوص القانون الدولي ، تأييد حركة المقاومة الفلسطينية ودعمها ، لا مقاومتها والتنديد بها كما يفعل اليوم الاستعماريون وذوو المطامع والاهواء واعداء الحق والانسانية .

وحركة المقاومة الفلسطينية التي تتولاها منظمة « فتح » شبيهة كل الشبه بحركات المقاومة الباسلة التي قامت في اوروبة ضد الاحتلال الالماني لبعض اقطارها ، من مثل حركات المقاومة في كل من فرنسة وايطالية وتشيكوسلوفاكية والاتحاد السوفييتي ورومانية وغيرها من الاقطار الاوروبية وقد هب العالم الحر ، ودول الحلفاء ، الى دعم هذه الحركات ومساعدتها ومساندتها ، واعتبرتها حركات مشروعة مقدسة ، يجب على أحرار العالم مناصرتها . لذلك فان منظمة « فتح » تستغرب لماذا تقف بعض الدول الاوروبية والاميركية من حركة المقاومة الفلسطينية موقفا يختلف كلية عن مواقفها من حركات التحرر الاوروبية خلال الحرب العالمية الثانية .

٤ ــ تؤكد منظمة « فتح » تصميمها على مواصلة المقاومة للاحتلال الاجنبي لفلسطين ، مهما طال الزمن وتعاظمت الصعوبات والتبعات ، وهي تشعر بأن الشعوب العربية وأحرار العالم يقفون الى جانبها ، ويؤيدون أعمالها وجهودها ، كما تأمل أن تبدل بعض الدول والشعوب موقفها ، وتتخلص من دعايات التضليل المغرضة ، فتبادر الى تأييد حركتنا المشروعة الانسانية .

٥ ــ وتعلن منظمة « فتح » باسم الشعب الفلسطيني بأسره ، تمسكها بمطالبه والتزامها بأهدافه ، وهي تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال ، وانشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين ، بغض النظر عن الدين واللغة ، بحقوق متساوية ، ولن تكف « فتح » عن أعمالها حتى يبلغ الشعب الفلسطيني هدفه هذا .

ونظرا لان قرار مجلس الامن الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ ، يلحق اكبر الاذى بحقوق الشعب العربي الفلسطيني ، ويناقض ميثاق الامم المتحدة وشرعة حقوق الانسان والقانون الدولي ، ويقضي بتنفيذه على كل أمل في الاستقرار

(حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » ، « الكتاب السنوي » ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٤٧)

بيـــان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » حول اعتبار منظمة التحريـر الفلسطينية « جبهة وطنيـة للجميع » .

١٩٦٩/٢/٥

يا جماهير شعبنا العظيم ،
اليوم وبعـد ان انهـى المجلس الوطني الفلسطيني

اعماله ، ترى حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» وقواتها العاصفة من واجبها مصارحة الشعب الفلسطيني والعربي بحقائق ما جرى بالساحة الفلسطينية ، وعلى صعيد الوحدة الوطنية وتوحيد اداة الثورة . وان حركة « فتح » عندما تتوجه الى الجماهير بهذه الحقائق ، انما تفعل ذلك لاعتقادها الراسخ بأنها مسؤولة امام الشعب الذي منحها التأييد ، ودعم مسيرتها النضالية وما زال يعطيها من قوته زادا يعينها على تجاوز كل الصعاب والعقبات . وما تود ان تؤكده « فتح » للجماهير في هذه المرحلة : انها التزمت منذ البدء بمبادىء اساسية اهمها :

١ ـ ان طريق السلاح ، طريق الحرب الشعبية ، هو طريق الثورة ، هو طريق النصر والتحرير .

٢ ـ ان تعبئة الجماهير الفلسطينية تعبئة ثورية شاملة ، وتنظيمها من اجل تحقيق هذا الهدف ، هي التي تجعل شعبنا قادرا على احراز النصر .

٣ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بشرط عدم التدخل من هـذه الـدول في الشؤون الفلسطينية ، او بفرض اية حلول وتصفيات على القضية الفلسطينية ، او فرض الوصاية على مسيرة الشعب الفلسطيني .

٤ ـ التأكيد على وحدة المصير بين ابنـاء الشعب الفلسطيني واشقائهم في الوطن العربي هذه الوحدة التي عمدها التاريخ الواحد والكفاح القومي المشترك .

٥ ـ تحقيق الوحـدة الوطنيـة للشعب العربـي الفلسطيني باعتبار هذه المرحلة مرحلة كفاح وطني تذوب فيها التناقضات الثانوية من أجل التناقض الرئيسي بين الوجود الصهيوني والوجود العربي ، وبالتالي يكون الصراع الرئيسي بين الوجود الصهيـوني ممثلا بالكيان السياسي والعسكري والاقتصادي المحتل لارضنا العربية في فلسطين .

يا جماهير شعبنا العظيم ،
لقد ناضلت الطلائع الفلسطينية ممثلة في رجال «فتح» وقوات « العاصفة » بكل شجاعة ورجولة من اجل هذه المبادىء الرئيسية ، وسقط من اجل انتصارها في الواقع الفلسطيني والعربي مئات الشهداء الابرار ، وما زال رفاق اليوم يعاهدون رفاق الامس ان يظلوا امناء على هذه المبادىء مخلصين لها لا يساومون عليها ولا يتاجرون بها ، ذلك عهد الله والتاريخ والشعب عليهم اليوم وغدا وكل يوم .

يا جماهير امتنا في كل مكان ،
لقد غفر لنا شعبنا هذا التمزق في صفوفه في بداية الثورة ، ولكن ايماننا المنطلق بأن الوحدة بين المقاتلين هي غايته التي يتطلع اليها وهو رازح تحت يد الاحتلال، دفعتنا للتفكير الجاد في اشكال وصور لهذه الوحدة ، وقد قمنا بعدة محاولات فشل منها ما فشل ونجح منها ما نجح ، ولقد كانت الوحـدة التاريخية بين جبهـة التحرير الوطني الفلسطيني « ج.ت.ف. » وجبهـة طلائع الفداء و « فتح » نموذجا مثاليا للوحدة الصادقة المخلصـة الناجحـة ، كانت تجربـة المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد قبل ستة أشهر صورة من صور الفشل الواضحة .

يا جماهير امتنا المناضلة ،
ولكن الفشل يجب ان لا يظل عقدة تطل على المناضلين، وتحول دون مزيد من التجارب الاخرى ، وكان امامنـا سبيلان لا ثالث لهما :

الاول : ان تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية واحدة من التنظيمات القائمة ، ونطرح على اخوتنا في الطلائع وفي الجبهة الشعبية ان تقوم بيننا وبينهم وبين منظمة التحرير جبهة وطنية على اساس من التكافؤ والمساواة ضمن برنامج عمل وطني محدد .

والثاني : ان تعتبر منظمة التحرير اطارا يجمع في داخله كافة التنظيمات الفلسطينية العاملة ، باعتبار ان الميثاق المعدل للمنظمة يعتبرها جبهة وطنيّة تضم المنظمات والافراد ، وكنا على استعداد ان نرضى بالسبيل الاول ونقدم له جهودنا ، ولكن القائمين على امر المنظمة رفضوا ان تكون المنظمة تنظيما وتمسكوا بالميثاق الوطني الذي ينص على انهـا جبهة وطنية للجميع . وبناء عليه ، قـررت الحركـة ، ايمانـا منهـا بأن الوحـدة الوطنية مطلب جماهيري ، قررت الاستجابة لنداء اللجنة التنفيذية السابقة والدخول الى المجلس الوطني باعتبارها ارضا مشتركة على ان ذلك يكون مقبولا بشرطين :

الاول : ان تظل حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » وقواتها العاصفة محافظة علـى شخصيتهـا الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية .

الثاني : ان لا يعني دخول « فتح » الى المنظمة قبولها بالطريقة التي اخرجت فيها كممثلة للكيان الفلسطيني عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربي ، لان ذلك يجعلها منظمة فوقية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي الـذي يعكس تناقضاته عليها .

(حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، « الكتاب السنوي » بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ١١٣)

(تابع) بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
حول اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية "جبهة وطنية للجميع"

على هذا الاساس الواضح قبلنا المشاركة في قيادة منظمة التحرير ، وقبلنا ان نعمل كتنظيم رئيسي في العمل الفلسطيني من خلالها لنضع خلاصة ما نؤمن به من مبادىء وما ننادي به من افكار ثورية في داخل هذا الاطار حتى نقفز بالعمل الفلسطيني خطوات الى الامام ، وكان رائدنا منذ البداية ان يكون الجميع على هذه الارض المشتركة نعمل من فوقها كرفاق نضال واخوة سلاح مقاتلين من اجل الحرية والعدل والسلام الحقيقي فوق ارضنا الفلسطينية الحبيبة .

يا جماهير شعبنا العظيم ،

ونحن اليوم اذ نضع هذه الحقائق الواضحة امام الجماهير ، يجب ان نؤكد بكل امانة اننا لا نتصور ان الوحدة الوطنية قد تمت وانتهت عند هذا الحد ، ولكننا نقول انها خطوة على الطريق قد تتبعها خطوات ، وانها انعطاف تاريخي في مسيرة الثورة ، نأمل ان نحقق من خلاله تصعيدا للثورة وتعضيدا لها وتأكيدا لشمولها . ولكن النتائج رهينة بالمقدمات وما لم يتعاون الشعب بكل فئاته مع القيادة الثورية الجديدة ، وما لم يرتفع اخوتنا بالنضال الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، فاننا لن نغفل شيئا ، وكما عودتنا الجماهير فستكون الصراحة رائدنا في المسيرة الجديدة . فلن نخادع ولن نضلل ، لاننا نعتبر المسؤولية تكليفا لا تشريفا ، وزيادة في الجهد وتحمل الاعباء لا مجال فيها للمفاخرة والمباهاة ، وانما المجال فيها للخوف والحذر حتى نقطع الشوط رغم مخاطره باطمئنان وقوة .

يا جماهيرنا المناضلة ،

اننا نؤمن ان الثورة الفلسطينية المسلحة طريق التحرير ، وان تعبئة الشعب الفلسطيني وتنظيمه ضمان لتحقيق النصر . من هذا المنطلق يجب أن تتحرك القيادة الثورية الجديدة ، ويجب ان تعمل ، وسنظل نراقب مسيرتها وفق هذه المبادىء التي اعلناها يوم الفاتح من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ ، وسنحاسب كل من يقصر او يحيد او يتراجع عنها . ومن اجل هذا الشعب العظيم تحركنا ، ومن اجل ثورته حملنا السلاح وقدمنا الشهداء ، ومن اجل الوحدة الوطنية قبلنا الدخول في المجلس الوطني وتحملنا جزءا من المسؤولية في قيادة منظمة التحرير .

يا جماهيرنا العربية والفلسطينية ،

من اجل وحدة اداة الثورة وازاء المخاطر المتعددة التي تحيط بالقضية الفلسطينية عبر قرار مجلس الامن الاخير والاقتراحات والمشروعات المعدلة والمفسرة له بما فيها المشروع السوفييتي او الاقتراح الفرنسي ، وازاء الواجبات الضخمة التي تواجه الثورة الفلسطينية ، حريصون على ان نوجه الجهود وان نمنع تبديدها ، وحريصون على ان نصعد المعركة ونمنع تجميدها وتصفيتها ، ولسوف نعمل في كل مكان نكون فيه بعقلية « فتح » الرائدة ، عقلية التضحية والاستشهاد ، ولن نسمح بالتخاذل ان يتسرب الى صفوفنا او بالانانية والذاتية بأن تتسرب الى عقولنا ونفوسنا . ولقد تحملنا ، مع غيرنا من الثوار ، مسؤولية قيادة المنظمة ، ليس بحثا عن مجد أو جاه ، وليس سعيا وراء مكاسب أو مناصب ، انما سعيا وراء وحدة حقيقية لهذا الشعب الصامد المناضل ، وبحثا عن الجهود المخلصة والامكانيات المعطلة . ولسوف نعمل بكل ما أوتينا من قوة على تحويل كل الامكانات والطاقات لخدمة الثورة الفلسطينية ، ولن ندخر جهدا أو نضيع وقتا ، ونحن نعلم ان الطريق وعر والمسؤوليات جسام ، ولكننا رضينا منذ البداية هذا الطريق وسنسير عليه مع الشعب وبالشعب وحتى يوم التحرير ، وثورة حتى النصر .

بيان القيادة الموحـــدة لحركة المقاومة الفلسطينيـــة حول مسببات التوتر ومستلزمات ازالتها .

عمان، ١٣/٢/١٩٧٠

بتاريخ ١٠/٢/١٩٧٠ أصدر مجلس الوزراء قرارا من أحد عشر بندا ، اعتبره العمل الفدائي محاولة لتطويقه وضربه ، كما ورد في البيان الصادر عن المنظمات الفدائية مساء ١٠/٢/١٩٧٠ .

وخلال الايـــام الثلاثة التـــالية حصلت سلسلة مـــن الاصطدامات سقط على اثرها العديد من الشهداء مـــن الفدائيين وجنود الجيش ، واصبحت البلاد على حافة حرب أهلية ، يتقاتل فيها أبناء البلد الواحد .

ان حركة المقاومة ترى لزاما عليها وهي تخوض معركة ضارية مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية ، ان تعاهد جماهيرها على المضي قدما في درب التحرير وعدم التنازل عن حقها العادل والمشروع في حرية الكفاح المسلح والجماهيري ومتابعته حتى النصر .

وبعد الاصطدامات الدامية دخلت حركة المقاومة ممثلة بوفد من القيادة الموحدة في مباحثات مع السلطة لوضع حد لاراقة الدماء والغاء القرار الوزاري والاجراءات التي اتخذتها السلطة ، وكانت سببا في كل ما جرى .

وبعد المباحثات توصلت القيادة الموحدة الى بيـــان مشترك يضع حدا لجميع هذه الخطوات التي ترتبت على قرار مجلس الوزراء وصدر البيان ينص بصراحـــة على « تجميد الاجراءات والتدابير وأسباب التوتر » .

ان حركة المقاومة اذ تعلم جيدا ان « جميع أسبـــاب التوتر » صادرة عن القرار الوزاري والاجراءات العسكرية التي اتخذتها السلطة ، لتؤكد ان وقف التوتر القائم واراقة الدماء يفرض :

١) ان قرار مجلس الوزراء بات في حكم الملغى .

٢) سحب الجيش من المدن وضواحيهـــا ووقف اية عمليات مسلحة .

٣) ان يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في التحرك والتنقـــل ، وان تعود الاوضاع بين المنظمـــات الفدائية والسلطة الى ما كانت عليه قبل صدور القرار الوزاري .

٤) ان يواصل العمل الفدائي حريته الكاملة في تعزيز تسليح الجماهير والتعبئـــة الوطنية والسياسية بكـــافة الاساليب .

يا جماهيرنا

ان ثورتكم قد خرجت من الازمة اكثر صلابة وتماسكا بين جميع فصائلهـــا ، وستواصـــل القيادة الموحـــدة تحمل مسؤولياتها ، واضعة في اعتبارها ان قيمة البيان المشترك مرتبطة بالترجمة العملية الملموسة للاتفاق .

ان حركة المقاومة تطلب في هذه الظروف اكثر من اي وقت مضى من كافة تنظيماتها المسلحة والشعبية ومن كل جماهير شعبنا المنـــاضل ان تعي مسؤولياتهـــا ، بأعلى درجة من الانضباط الواعي من أجل مصلحة الثورة ، وتطالب الجميع أن يكونوا على يقظة كاملة تجاه اية تصرفات فردية خاطئة تسيء الى حركة المقاومة ، وتطالب الجميع ان يعززوا الوحدة الوطنية والرابطة الاخوية بين كافة قطاعات الشعب من فدائيين وضباط وجنود وجماهير .

ان حركة المقـــاومة تحيي الحركات الوطنيـــة والمهنية والنقابية والنسائية والطلابية وجماهير شعبنا على الوقفة الوطنية الرائعة حول المقاومة ومعها ، من أجل النضال حتى النصر .

عاشت وحدة المقاومة الفلسطينية .

والمجد والخلود لشهدائنا .

(الثورة الفلسطينية ، العدد ٢٤، عمان، آذار ـــ مارس ـــ ١٩٧٠، ص ٢٧)

بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية حول وضع صيغة للوحدة الوطنية وبرنامج « الحد الادنى » للعمل السياسي والعسكري .

عمان، ١٩٧٠/٥/٦

عقدت جميع فصائل المقاومة المشتركة بالقيادة الموحدة سلسلة من الاجتماعات بعد انتهاء أزمة ١٩٧٠/٢/١٠ ، للبحث في الوصول الى وحدة وطنية متماسكة ، مرتبطة ببرنامج عمل سياسي وعسكري يمثل برنامج الحد الادنى الذي تم الاتفاق حوله في مناقشات القيادة الموحدة .

ولقد توصلت القيادة الموحدة الى تحقيق الصيغة التالية للوحدة الوطنية :

أ ــ ان جميع فصائل حركة المقاومة تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الاطار العريض للوحدة الوطنية .

ب ــ ان حركة المقاومة الفلسطينية ممثلة بالقيادة الموحدة ، وبعد مناقشات طويلة قد انتهت الى اعتبار النقاط التالية الخطوط العريضة للعمل السياسي والعسكري المشترك بالاضافة الى الميثاق الوطني الفلسطيني ومقررات المجالس الوطنية :

١ ــ ان الجماهير الفلسطينية العاملة والكادحة وكافة القوى صاحبة المصلحة في مرحلة التحرر الوطني وتحرير التراب الفلسطيني كاملا هي قوى الثورة الفلسطينية .

٢ ــ ينطلق النضال الفلسطيني من الايمان بوحدة الشعب في الساحة الفلسطينية ــ الاردنية ، ومن الايمان بأن شعب فلسطين جزء من الامة العربية ، وبأن أرض فلسطين جزء من الارض العربية .

٣ ــ ان الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية المعاصرة ، وجزء لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العالمية ضد الامبريالية والصهيونية العالمية .

٤ ــ ان اعداء التحرر الوطني الفلسطيني يتمثلون في الصهيونية ودولة اسرائيل والامبريالية وكافة القوى العميلة المرتبطة جدليا ومصلحيا بالامبريالية والاستعمار .

٥ ــ ان هدف النضال الفلسطيني هو تحرير فلسطين كاملة يتعايش فيها جميع المواطنين بحقوق وواجبات متساوية ضمن آمال الامة العربية في الوحدة والتقدم .

٦ ــ ان طريق حرب الشعب الثورية هي الطريق الاساسي لتحرير فلسطين .

٧ ــ ان شعب فلسطين وحركة تحرره الوطنية يناضل من اجل التحرير الشامل ويرفض كافة الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الارض الفلسطينية وقرار مجلس الامن الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ التصفوي .

٨ ــ ان العمل الفدائي يعتبر الارض العربية المحيطة باسرائيل هي ميدان مشروع للنضال الفلسطيني ، وان اية محاولات لتغل اي قطر عربي على المقاومة الفلسطينية هي بمثابة الخيانة لأهداف شعب فلسطين والامة العربية في تحرير فلسطين .

٩ ــ ان العمل الفدائي يعلن استقلاله الكامل عن كافة الانظمة العربية ويرفض كافة محاولات التطويق أو الوصاية او الاحتواء والتبعية .

١٠ ــ ان كافة فصائل المقاومة تقر بتشكيل لجنة عسكرية موحدة لتطوير الكفاح المسلح والانتقال به الى مرحلة جديدة في العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية .

١١ ــ العمل على تسليح جماهير شعبنا الفلسطينية والعربية في الاقطار العربية المجاورة للارض الفلسطينية المحتلة لحماية المقاومة من محاولات ضربها وتصفيتها والمساهمة القتالية الفعالة في مجابهة أي غزو صهيوني امبريالي للاراضي العربية المحيطة بفلسطين .

١٢ ــ ان اسرائيل بحكم طبيعة تكوينها تمثل مجتمعا منغلقا وعنصريا ومرتبطا بالامبريالية ، وهي بحكم هذا التكوين لا يمكن أن تحدث القوى التقدمية المحدودة في داخلها أي تغيير جذري يلغي طبيعتها الصهيونية العنصرية المرتبطة بالامبريالية ولذلك فان هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية هذا الكيان سياسيا وعسكريا واجتماعيا ونقابيا وثقافيا وتحرير فلسطين كاملة .

ج ــ القضايا المتفق عليها يلتزم بها جماعيا والقضايا التي لم يتفق عليها بعد يمارسها كل فصيل ضمن رؤياه لها واعتبار ان القضايا التي تمس أمن الثورة يلتزم بها جماعيا .

د ــ تشترك جميع الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني القادم والمؤسسات المنبثقة عن منظمة التحرير الفلسطينية ولا يصبح موضوع حجوم المنظمات في المجلس الوطني موضع بحث بين المنظمات الفدائية .

هـ ــ تتشكل بقرار من المجلس الوطني لجنة مركزية تشترك فيها جميع فصائل المقاومة لتمارس دورها القيادي في حركة المقاومة ، وتحل اللجنة المركزية المنبثقة عن المجلس الوطني محل القيادة الموحدة الراهنة ، وتتشكل اللجنة المركزية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين عن كافة المنظمات الفدائية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وقائد جيش التحرير الفلسطيني .

التواقيع

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) .
الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين .
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) .
جيش التحرير الفلسطيني .
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني .
طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة) .
قوات التحرير الشعبية .
جبهة التحرير العربية .
منظمة فلسطين العربية .
الهيئة العاملة لتحرير فلسطين .
المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين .
اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

(صوت فلسطين ، العدد ٢٩ ، دمشق ، حزيران ــ يونيو ــ ١٩٧٠ ، ص ٧٣)

بيان لحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » حول معاملة السلطات التركية للفلسطينيين .

(الدستور، عمان، ١٨/٥/١٩٧٠)

لقد تكررت في الآونة الاخيرة من سلطات الامن والخارجية التركية بعض المواقف التعسفية ضد أبناء شعبنا الفلسطيني الذين يتلقون العلم في الجامعة التركية بحجة انتمائهم لـ « فتح » ، هذه المواقف التي وصلت الى حد الاعتقال والتعذيب بالجملة ، ثم تسفير خمسة من أبناء شعبنا خارج الحدود والعشرات من اخوانهم الآن مهددون بنفس المصير ، وفي نفس الوقت التي تقدم فيه السلطات التركية كل تسهيل لعملاء الحركة الصهيونية ، وهذا يرسم علامة استفهام كبيرة حول الايدي الخفية التي تقف وراء هذا التحرك العدائي ضد أبناء شعبنا الفلسطيني ، الامر الذي نتركه للشعب التركي الصديق ليحدد موقفه منهم . أما موقفنا نحن فقد حددناه بما يلي :

أولا ــ ان السلطات التركية مطالبة باعادة الطلاب الخمسة الى جامعاتهم وخاصة ان امتحاناتهم ستجري بعد أيام وان معظمهم في السنوات النهائية .

ثانيا ــ ان السلطات التركية مطالبة بايقاف اعمال التسفير والاعتقال والمراقبة والتفتيش التي تمارسها ضد ابناء شعبنا .

ثالثا ــ ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » تحتفظ لنفسها بالحق باتخاذ ما تراه مناسبا في حالة اصرار السلطات التركية على مواقفها العدائية التي تقفها من أبناء شعبنا وقضيتنا الفلسطينية العادلة .

المصدر: "الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مج ٦، ص ٣٣١ ــ ٣٣٢"

بيان صادر عن قيادة الثـورة الفلسطينيـة حول الخطوات المتخذة لازالة مظاهر التوتر والاستفزاز .

بيروت، ١٢/٢/١٩٧٧

بعد اجتماعات القيادة المركزية للثورة الفلسطينية ، التي تمثلت بها كافـة الفصائـل ، خلال يومـي ١٠ و ١١/٢/١٩٧٧ ، والتي قررت تشكيل قيادة ميدانية تتولى سرعة معالجة الموقف ، واتخاذ الاجراءات اللازمة اليوم ، فقد قامت هذه القيادة الميدانية بالمتابعة لتنفيذ القرارات المذكورة ، وترسيخ كافة الخطوات التي تزيل مظاهر التوتر او الاستفزاز ، وذلك في اطار من التعاون بين كافة المنظمات ، وبما يعزز الوحدة الوطنية من كافة قواعد وقيادات فصائل الثورة الفلسطينية .

هذا ، وقد وضحت من خلال روحية التعاون والاخاء بين المنظمات ، ايجابية الجميع والتزامه اليوم بكل ما صدر من قرارات . ولذلك نحن اليوم، اذ نطمئن اهلنا وجماهير شعبنا وافراد قواعدنا ، بأن روح الوحدة الوطنية هي الاساس ، وهي السلاح الاول الذي يمكن ان نتغلب فيه على كل المشاكل التي نواجه والمؤامرات التي تتعرض لها ثروتنا ،

اننا نؤكد اليوم على كل الاطراف ، بأن يستمروا في التزامهـم الكامـل ، وتعاونهـم مع الكفـاح المسلـح الفلسطيني ، في ازالة كافة المظاهر العسكرية ، او اشكال الاستنفارات ، والبقاء على نفس الالتزام بالانضبـاط الكامل لمصلحة شعبنا وجماهيرنا وسلامة ثورتنا .

(«وفاء»، بيروت، ١٢/ ٢/١٩٧٧، ص ١٤)

الـــبيان التأسيسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في 14 كانون الأول (ديسمبر) 1987

بسم الله الرحمن الرحيم

"يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" .

يا جماهيرنا المرابطة المسلمة /

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم .. بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقتلع جذور كيانهم ان آجلا أم عاجلا باذن الله سبحانه وتعالى .

* ان مئات الجرحى وعشرات الشهداء الذين قدموا أرواحهم خلال أسبوع في سبيل الله من أجل عزة أمتهم وكرامتها ، ومن أجل استعادة حقنا في وطننا رفعًا لراية الله في الأرض - لهي تعبير صادق عن روح التضحية والفداء الذي يتمتع به شعبنا والذي قض مضاجع المهاينة وزلزل كيانهم ، والذي أثبت للعالم أن شعبًا يطلب الموت لا يمكن أن يمـــوت .

* لابد أن يفهم اليهود برغم قيودهم وسجونهم ومعتقلاتهم .. برغم المعاناة التي يعانيها شعبنا في ظل احتلالهم المجرم .. برغم شلالات الدماء التي تنزف كل يوم .. برغم الجراح ، فان شعبنا أقدر منهم على الصبر والثبات في وجه طغيانهم وغطرستهم حتى يعلموا أن سياسة العنف ستقابل بأشد منها من أبنائنا وشبابنا لأنهم يعشقون جنات الخلد أشد مما يعشق أعداؤنا الحياة الدنيا .

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضا لكل الاحتلال وضغوطاته .. رفضا لسياسة انتزاع الاراضي وغرس المستوطنات .. رفضا لسياسة القهر من المهاينة .. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل .. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة .. وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد .. وأن يتيقنوا أن الاسلام هو الحل وهو البديل ..

ألا فليعلم المستوطنون المستهترون أن شعبنا عرف ويعرف طريقه - طريق الاستشهاد وطريق التضحية ، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان ، ولن تجديهم سياسة العسكريين والمستوطنين وستتحطم كل محاولاتهم لاذابة شعبنا وابادته ، برغم رصاصهم وبرغم عملائهم وبرغم مخازيهم ..

وليعلموا أن العنف لا يولد الا العنف وأن القتل لا يورث الا القتل وصدق القائل "وأنا الغريق فما خوفي من البلل" .

وللمهاينة المجرمين /

ارفعوا أيديكم عن شعبنا - عن مدننا - عن مخيماتنا - عن قرانا ، معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة .

وليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضد شعبنا ، وأنهم سيشربون من نفس الكاس .

"ولتعلمن نبأه بعد حين" .

حركة المقاومة الاسلامية

مشروع قيادة مشتركة
لكل الفصائل في الانتفاضة المباركة

تؤكد حماس أنه لا مانع لديها من إيجاد قيادة مشتركة للانتفاضة المباركة تمثل كل الفصائل الفاعلة في الوطن المحتل. وتقوم هذه القيادة على الأسس التالية:

١ ـ تلتزم هذه القيادة بالثوابت الإسلامية الوطنية لشعبنا المستندة لحقه المطلق والكامل في كل فلسطين.

٢ ـ ترفض هذه القيادة كافة مشاريع التسوية السياسية المطروحة مهما كان مصدرها ما دامت تنتقص من سيادتنا على فلسطين كاملة، حتى لو كان ذلك مرحلياً، وتتعهد بمحاربة هذه المشاريع.

٣ ـ يتم تحديد هدف الانتفاضة المباركة بطرد العدو المحتل دون تقديم أية تنازلات عن أي من حقوقنا.

٤ ـ تطالب هذه القيادة م.ت.ف. وبقية القيادات السياسية للفصائل المشكلة لها بالتجاوب مع طموحات الانتفاضة والعمل على توفير إمكانات الإسناد الجهادي الكامل في الداخل ومن الأراضي المجاورة.

٥ ـ يتم تمثيل كافة القوى الفاعلة في الانتفاضة في هذه القيادة تمثيلاً نسبياً حسب حجومها وفعالياتها.

٦ ـ تكون طبيعة علاقة هذه القيادة (كفصائل) تنسيقية منضبطة أمنياً.

٧ ـ بخصوص الموقف السياسي تنحو هذه القيادة أحد الاتجاهين:

أ ـ يصاغ البيان في الداخل دون أي تدخل من القيادة الخارجية.

ب ـ يكون البيان المشترك حول الفعاليات فقط ويصدر كل فصيل موقفه السياسي ببيان خاص باسمه.

٨ ـ يحترم كل طرف بقية الأطراف ويعتبره شريكاً له في النضال ضد الاحتلال ويعمم ذلك على القواعد والمؤسسات.

٩ ـ يتم تقديم الدعم بكافة أشكاله لكافة القوى الفاعلة دون تمييز في كل الأوقات والأماكن ويقترح للدعم العالمي [....]: تشكل صندوق خاص مستقل بالانتفاضة لجمع الأموال التي ترد لها حيث يتم الإشراف عليها وتوزع الحصص منه ضمن اتفاق مشترك لكل هذه الفصائل الممثلة بهذه القيادة مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق القوى الصغيرة الأخرى.

١٠ ـ يتم اعتماد لائحة تفصيلية داخلية لهذه القيادة تستند لأهداف إنشائها.

١١ ـ يتفق على اسم هذه القيادة بشكل توافقي مع احتفاظ كل فصيل باسمه المستقل وبحقه في بيان موقفه الخاص إن لزم ذلك.

مشروع قيادة مشتركة لكل الفصائل في الانتفاضة.

المصدر: خالد الحروب "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٢٦ – ٣٢٧.

مذكرة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني والتي بدأت أعمالها في ١٢ رمضان ١٤١٠هـ ـ ٧ [نيسان] أبريل ١٩٩٠م

بسم الله الرحمن الرحيم

من حركة المقاومة الإسلامية «حماس»
إلى: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
سماحة الشيخ عبد الحميد السائح المحترم

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

إننا في حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، نسجل تقديرنا للدعوة الكريمة التي وجهتموها لنا للمشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، والتي ستبدأ أعمالها يوم السبت ١٢ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٧ [نيسان] أبريل ١٩٩٠م. هذه الدعوة التي جاءت باعتبار «حماس» إحدى القوى الفلسطينية الفاعلة والمؤثرة في قيادة الانتفاضة المباركة والتحدي للاحتلال اليهودي وآلته القمعية، الأمر الذي دفع أبناء شعبنا الفلسطيني إلى الالتفاف حول حركتهم «حماس» في تلاحم جهادي رائع.. عمده الدم وكرسته التضحيات.

وإننا إن نعتذر عن المشاركة في اللجنة المذكورة لمجموعة من الظروف والاعتبارات نسأل الله أن يوفقكم إلى التمسك بحقوق شعبنا وثوابتها التي ضحى من أجلها طيلة السنوات الماضية.

وبهذه المناسبة تؤكد حركة المقاومة الإسلامية «حماس» أنها مع وحدة شعبنا بكل اتجاهاته وقواه على أسس وثوابت واضحة بينة.. دون تفريط أو تنازل.. ولذلك فإن حركتنا تطرح عليكم تصوراتنا لأسس تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني في المرحلة القادمة.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني
الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

لقد جاء تشكيل المجلس الوطني في المرحلة الوطنية، نتيجة لإفراز مجموعة من العوامل والظروف السياسية التي مر بها شعبنا في السنوات الأولى لنهوضه الوطني

مذكرة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية

المصدر: خالد الحروب "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣١٨ – ٣٢١.

بعد شتات ١٩٤٨. ومما لا شك فيه أنه نتيجة لتغير الظروف والمعطيات، فإن المجلس الوطني الفلسطيني القادم يجب أن تفرزه ظروف المرحلة الراهنة.. مرحلة الانتفاضة المباركة وما كرسته من حقائق ميدانية وتوجهات وقوى شعبية وسياسية.

فقد أكدت انتفاضتنا الباسلة أن شعبنا الفلسطيني البطل قادر - بعون الله - على مواجهة الاحتلال وزعزعة وجوده واستقراره.. ومصر على انتزاع حقوقه الثابتة. كما أثبتت الانتفاضة التلاحم العضوي بين أبناء شعبنا، بكافة قواه وتوجهاته.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية «حماس» ترى أن الشكل الجديد للمجلس الوطني يجب أن يراعي العناصر التالية:

أولاً: الانتخاب وليس التعيين هو الوسيلة الأساسية المعتمدة لاختيار أعضاء المجلس الوطني، وتكون الانتخابات حسب الأقاليم وبنسب تكافىء ثقلها.

ثانياً: إذا تعذر إجراء الانتخابات فيجب أن يعكس التشكيل أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها.

ثالثاً: يتم اختيار المستقلين.. بناءً على ما تفرزه نتائج الانتخابات. وفي حال تعذر الانتخابات يتم تحديد أعدادهم وأسمائهم باتفاق جميع القوى الفاعلة على الساحة الفلسطينية.

رابعاً: لاعتبارات سياسية وإدارية وأمنية ومالية، يفضل تخفيض عدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وإعادة النظر في المجلس المركزي ودوره.

خامساً: تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني بما ينسجم مع عقيدة الشعب الفلسطيني المسلم وتراثه الأصيل.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إن حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، تؤكد على أهمية الوحدة الوطنية في هذه المرحلة الحاسمة من مراحل جهاد شعبنا.. ولذلك فإننا في «حماس» نفتح قلوبنا وصدورنا ونمد أيدينا للتنسيق مع كافة القوى والجهات والمؤسسات الفلسطينية بما يحقق مصلحة شعبنا وقضيتنا. وانسجاماً مع موقف «حماس» الثابت من هذه القضية، وإجابة للدعوات المنادية باشتراك «حماس» في المجلس الوطني الفلسطيني، من سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشيخ/عبد الحميد السائح، ومن بعض القوى الفلسطينية والموافقة عليها، يمكن لـ «حماس» التعامل بإيجابية مع موضوع المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني:

أولاً: اعتبار فلسطين من البحر إلى النهر، ومن النقب إلى رأس الناقورة، وحدة لا تتجزأ، وهي حق للشعب الفلسطيني.

ثانياً: رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض اعتبار الكيان اليهودي

(تابع) مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية

كياناً شرعياً وممتزناً به، تحت أي ظرف من الظروف.. ورفض كل القرارات الدولية التي تنتقص من حق شعبنا في كل أرضه، بما فيها القرارات ١٨١، ٢٤٢، ٣٣٨.

ثالثاً: التأكيد على الخيار العسكري، واعتبار الجهاد هو الطريق الصحيح لتحرير فلسطين وإنجاز الاستقلال.

رابعاً: اعتبار قضية فلسطين، قضية الأمة العربية والإسلامية جمعاء، التي عليها القيام بمتطلبات ذلك وتحمل دورها في التحرير.

خامساً: التأكيد على أهمية استمرار الانتفاضة وتطويرها وتصعيدها ودعم صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال.

سادساً: تمثيل «حماس» في المجلس بعدد يساوي ويكافىء ثقلها في الساحة والتي تتراوح بين ٤٠ ـ ٥٠٪ من مجموع أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني.

سابعاً: أن تحصل «حماس» على حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها.

ثامناً: أن يوقف فوراً وعلى الفَوْر كل ما يتعرض له سجناء «حماس» من اعتداءات وتطاول، على أيدي حركة «فتح» في كل سجون الداخل وإعطاؤهم حقوق القوى الأخرى في السجون.

تاسعاً: التخلي عن كافة التراجعات والتنازلات والاعترافات التي تتناقض مع حقوقنا ومع تطلعات شعبنا وتضحياته والتي كان آخرها قرارات الدورة التاسعة عشرة في الجزائر في تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٨٨ من تنازلات.

عاشراً: مراعاة العناصر الخمسة آنفة الذكر في تشكيل المجلس الوطني.

إن هذه الثوابت والمبادىء والشروط، ليست طرحاً جديداً لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ولا يقصد بها التعجيز.. وإنما هي أسس قامت حركتنا من أجل تكريسها والدفاع عنها.

سماحة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

الإخوة أعضاء اللجنة التحضيرية

إننا إذ نعرض عليكم تصوراتنا لإعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني واعتباراتنا للمشاركة والانخراط في منظمة التحرير الفلسطينية.. لنؤكد استعدادنا للعمل المخلص مع كافة القوى الفلسطينية الفاعلة مهما كان فكرها أو انتماؤها. داعين الله لك التوفيق والسداد. والله من وراء القصد. حفظ الله وحدة شعبنا وأمتنا.

﴿وقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُه والمُؤْمِنُون﴾

حركة المقاومة الإسلامية «حماس»

فلسطين

١١ رمضان ١٤١٠هـ

٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٠م

(تابع) مذكرة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية

مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا
(مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية)

أولاً: تعريف اللجنة

هي لجنة تنسيقية بين منظمات فلسطينية تهدف إلى تنسيق جهود هذه المنظمات وتكامل أدوارها وإمكاناتها وتوحيد مواقفها في كل الشؤون التي تهم قضية وشعب فلسطين وخصوصاً في الأرض المحتلة.

ثانياً: أهداف اللجنة

يهدف إنشاء لجنة التنسيق الفلسطينية العليا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ـ اتخاذ المواقف السياسية الموحدة تجاه المستجدات السياسية على الساحة الفلسطينية.

٢ ـ حشد قوى الشعب الفلسطيني ضد مشاريع تصفية القضية الفلسطينية.

٣ ـ العمل على تقوية موقف وجهاد الشعب الفلسطيني وتركيز الجهود على دعم صموده وكفاحه في الأرض المحتلة، والعمل على تطوير وتصعيد الانتفاضة المباركة.

٤ ـ العمل على ربط الأمة العربية والإسلامية بالقضية الفلسطينية، وتبصير الرأي العام بقضيتنا، وحشد الأمة لمساندة وتأييد حقوق شعبنا الفلسطيني.

٥ ـ تبادل التجارب والخبرات والإمكانات بين فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة.

ثالثاً: المنظمات المشاركة

تدعى للمشاركة في هذه اللجنة كافة الفصائل الفلسطينية التي تعتبر حق الشعب الفلسطيني في أرضه كاملة وغير قابلة للتجزئة أو التصرف بها من قبل أي كان.

رابعاً: الانعكاسات الإيجابية على القضية الفلسطينية

لا شك أن أي تحسن في علاقة أي فصيلين عاملين للقضية الفلسطينية ستكون له آثاره الإيجابية على القضية، ولكن إنشاء لجنة عليا للتنسيق بين الفصائل التي تلتقي على قواسم مشتركة لمصلحة القضية، سيكون له انعكاسات أكبر على قضية فلسطين أهمها:

١ ـ تقوية جبهة رفض التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، الأمر الذى قد يقلل من حجم تنازلات م.ت.ف. في المفاوضات.

٢ ـ تقليل حجم ونوع الخلافات في الساحة الفلسطينية ودفع الشعب الفلسطيني باتجاه نضالي عام مشترك ويدفع بالفئات المستقلة إلى ساحات العمل بإيجابية كبيرة.

٣ ـ تطوير الكفاءات والقدرات الفنية والسياسية لفصائل المقاومة.

مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا (مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية).

المصدر: خالد الحروب "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٢٨ – ٣٣١.

خامساً: سياسات ومبادىء عامة

١ ـ تلتزم كافة الفصائل المشاركة بالثوابت الأساسية للشعب الفلسطيني وأهمها:

أ ـ القضية الفلسطينية قضية عربية إسلامية يقع عبء تحريرها على كاهل الأمة العربية والإسلامية وفي مقدمتها أبناء الشعب الفلسطيني.

ب ـ فلسطين من البحر إلى النهر ومن رأس الناقورة إلى رفح حق لنا وملك للأجيال المتعاقبة، لا يملك أحد أياً كان حق التفريط أو التنازل عن أي جزء منها.

ج ـ الجهاد والنضال هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين.

د ـ كل القرارات والمشاريع الدولية والعربية والفلسطينية التي تقر للصهاينة بأي حق في فلسطين باطلة.

هـ ـ الشعب الفلسطيني بكل طوائفه وأحزابه العربية وفتاته وحدة واحدة لا تتجزأ، وهو جزء من الأمة العربية والإسلامية يتمثل هويتها الحضارية وتراثها التاريخي.

٢ ـ يتوجه جهد اللجنة وبرامجها ضد العدو الصهيوني وبرامجه العدوانية، وترفض الفصائل المشكلة لها الدخول في صراعات جانبية مع أي طرف آخر، وتدين كل المحاولات القاضية بإشعال الفتنة في صفوف أبناء الشعب الواحد.

٣ ـ يحتفظ كل فصيل بكيانه ومؤسساته وعلاقاته الخاصة وبرامجه المختلفة ما لم تتعارض مع بنود إعلان اللجنة.

٤ ـ تعمل اللجنة بشكل مستقل وترفض التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

٥ ـ تعتبر اللجنة الانتفاضة المباركة نقطة انعطاف تاريخي في مسار القضية الفلسطينية، وهي لذلك تعمل على تصعيدها وتطويرها، وترفض أن تكون محل مساومة حتى تحقيق الانسحاب الصهيوني الكامل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

٦ ـ الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني هدف استراتيجي يقوم على أساس وحدة الوطن والتزام ثوابت الشعب التاريخية.

٧ ـ تتحمل الأطراف المشكِّلة للجنة التكاليف اللازمة لمختلف البرامج.

سادساً: النظام الإداري للجنة

١ ـ تتشكل اللجنة من مندوب واحد عن كل تنظيم من التنظيمات المشكِّلة لها.

٢ ـ تنتخب اللجنة ـ من ترشيحات التنظيمات المختلفة لمدة عام بالأغلبية المطلقة ـ رئيساً ونائباً له ويعتبر ناطقاً رسمياً لها، ويتم تداول الرئاسة بين الفصائل كل عام.

٣ ـ يُراعى في ترشيح الرئيس أن لا يكون من المعروف عنه أنه ممثل أو ناطق رسمي لمنظمته، وذلك منعاً للبس.

٤ ـ تجتمع اللجنة دورياً أو حسب الحاجة لبحث أمور التنسيق وما يستجد من الأمور بدعوة من رئيسها أو ثلث الأعضاء.

٥ ـ يختار رئيس اللجنة موظفين لا يزيدون عن ثلاثة لمساعدته في إدارة شؤون اللجنة ومتابعة قراراتها، يكون أحدهم سكرتيراً للجنة المحاضر والوثائق والطباعة.

٦ ـ تتخذ قرارات اللجنة بالأغلبية النسبية للأعضاء، ويرجح جانب الرئيس عند تعادل الأصوات.

(تابع) مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا (مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية).

٧ ـ يحق لأي منظمة التحفظ على قرارات اللجنة حيث يشير رئيسها إلى ذلك في تصريحاته الرسمية للصحافة والإعلام ويثبت في محاضر الجلسات.

٨ ـ تعقد اجتماعات اللجنة في الأماكن التي يحددها أعضاؤها، ويمكن لأي فصيل تغيير ممثله في أي اجتماع منها.

٩ ـ تعتبر المراسلة بشتى وسائلها إحدى طرق البت في المستجدات الطارئة العاجلة وذلك بإشراف رئيس اللجنة وتحت مسؤوليته.

١٠ ـ يتولى رئيس اللجنة مسؤولية الصرف على مستلزمات عمل اللجنة، ويقدم للجنة تقريراً مالياً وإدارياً في كل اجتماع عن الفترة الماضية.

١١ ـ تنشىء اللجنة صندوقاً لتغطية مصاريفها ونفقاتها، ويتحمل الأعضاء ميزانية وفق أنصبة يتم الاتفاق عليها.

وأخيراً

يلزم نجاح الفكرة العزم والإصرار والمتابعة والمثابرة وإثبات القدرة القيادية الريادية لفصائل الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه الثابتة.

والله الموفق.

نيسان (أبريل) ١٩٩٢

(تابع) مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا (مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية).

مشروع تحالف القوى الفلسطينية

(مقدم من حماس للفصائل الفلسطينية)

استشعاراً لدقة المرحلة التي تحياها قضية الشعب الفلسطيني في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو، وقياماً بالواجب الوطني لمواجهة المخاطر والتحديات التي انطوى عليها الاتفاق المشؤوم، فقد تدارست الفصائل الفلسطينية العشر الوضع، واتفقت على ضرورة بلورة العمل الجماعي الفلسطيني باتجاه وحدة العمل والهدف، وقيادة جماهير الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات بهذا الاتجاه.

وقد اتفقت الفصائل العشر على تكوين هيكل تنظيمي يجمعها برنامج سياسي تلتقي عليه، يقوم على أساس الالتزام بالثوابت الوطنية والعمل على إسقاط اتفاق رابين ـ عرفات والعمل على إعادة بناء مؤسسات الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها م.ت.ف. على أسس عادلة وديمقراطية.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي لهذا التحالف:

١ ـ الاسم: تحالف القوى الفلسطينية.

٢ ـ القيادة المركزية للتحالف:

وهي الهيئة القيادية التي تتولى مهام المواقف والبرامج والسياسات المستندة إلى البرنامج السياسي للتحالف.

أ ـ التكوين: يتم تكوين القيادة المركزية من ٤٠ شخصاً يضمون ممثلين عن الفصائل العشر وعدداً من الشخصيات المستقلة بحسب النسب التالية:

١ ـ حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس ٤٠٪.

٢ ـ الفصائل الأخرى ٤٠٪.

٣ ـ المستقلون ٢٠٪.

ب ـ الاجتماعات: تنعقد اجتماعات القيادة المركزية مرة كل ستة أشهر وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين.

٣ ـ الهيئة التنفيذية:

وهي الأداة التنفيذية للقيادة المركزية وتقوم بالإشراف على تنفيذ البرامج والسياسات المقرة. وتتكون الهيئة التنفيذية كالتالي:

أ ـ العضوية: تتكون الهيئة التنفيذية من ١٥ عضواً من بين أعضاء القيادة المركزية يتوزعون كالتالي:

١ ـ عشرة أعضاء من ممثلي الفصائل بواقع ممثل واحد عن كل فصيل.

٢ ـ خمسة أعضاء من المستقلين يتم انتخابهم من قبل القيادة المركزية.

ب ـ الاجتماعات: تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعاتها بشكل دوري مرة كل شهر وتتخذ قراراتها بالتوافق.

ج ـ الشكل الإداري:

١ ـ الرئاسة وتكون دورية بين الفصائل.

٢ ـ نائب الرئيس ويكون للمستقلين.

٣ ـ أمانة السر ويتم الاتفاق عليها.

٤ ـ الأعضاء.

د ـ المقر: يكون للهيئة التنفيذية مقر دائم يتواجد فيه أمين السر يساعده موظفان للقيام بالأعمال الإدارية ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج التي يتم الاتفاق عليها في الهيئة التنفيذية.

أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣

المصدر: خالد الحروب "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٣٢ – ٣٣٣.

بيان هام صادر عن
المكتب السياسي لحركة حماس

منذ أن استلم مهام منصبه، والإرهابي يتسحاق رابين يواصل إجراءاته القمعية ضد جميع أبناء شعبنا الفلسطيني، وتتوالى أوامره لجنود الاحتلال بإطلاق النار على أبناء شعبنا من غير تفريق بين مدني أو مسلح أو صغير أو كبير. كما أطلق يد قطعان المستوطنين المسلحين لترويع أبناء شعبنا وتقتيلهم وانتهاك حرماتهم. وقد تواصلت عمليات القتل العمد على أيدي الجنود والمستوطنين وطالت النساء والأطفال والشيوخ المسنين.

وعلى الرغم من ادعاء رابين بالسعي نحو السلام وانطلاق مسيرة مدريد ـ واشنطن، وعلى الرغم من توقيع اتفاق أوسلو فقد تضاعفت جرائم حكومة الإرهابي رابين ضد شعبنا كما تضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة التي شملت العقوبات الجماعية، وفرض الطوق العسكري حول جميع مناطق الضفة وقطاع غزة.

وكرد على هذه السياسة الإجرامية، فقد قام أبناء شعبنا بتصعيد مقاومتهم للاحتلال ومواجهة أدواته ورموزه متمثلة في الجنود والمستوطنين. وهي نفس الاستراتيجية التي تتبناها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وقد تمادت حكومة رابين في إجراءاتها القمعية وبلغت الذروة عندما تواطأ جنود رابين مع المستوطنين في مجزرة الخليل البشعة التي استهدفت المصلين في المسجد الإبراهيمي الشريف وهم سجود في صلاة الفجر. كما أطلق الجنود النار على النساء الحوامل من أبناء شعبنا وهن في بيوتهن أو على شرفات المنازل، الأمر الذي دفع جميع أبناء شعبنا إلى تصعيد مقاومتهم للاحتلال، والانتقام لشهداء مجزرة الخليل البشعة.

ووفاءً منها لدم الشهداء فقد أقسمت كتائب الشهيد عز الدين القسّام العاملة في طول بلادنا وعرضها على الثأر لدماء الشهداء. وقام اثنان من مجاهدينا الأبطال بتنفيذ عمليتين استشهاديتين في العفولة والخضيرة استهدفتا مراكز الجنود والمستوطنين، على الرغم من إجراءات حكومة رابين الأمنية المشددة، التي اتخذت أيضاً بسبب احتفالاتهم بذكرى اغتصاب بلادنا.

إن فشل إجراءات رابين في وقف عمليات مجاهدينا الأبطال، في الوقت الذي يشرف فيه على إنجاز اتفاقية تنفيذ اتفاق أوسلو، وتمنية الجماهير الصهيونية بالأمن والأمان بسبب ذلك الاتفاق وما تضمنه من تنازلات مشينة من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. إن هذا الفشل الذي ترافق مع زيادة حدة المعارضة الليكودية لسياسته، جعل رابين يعيش حالة من الإحباط الشديد والفشل الذريع، والتخبط المريع.

وتعليقاً على هذا الموضوع تود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن تؤكد

بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس.

المصدر: خالد الحروب "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط٢، ١٩٩٧، ص ٣٢٢ – ٣٢٥.

على ما يلي:

أولاً: قام رئيس وزراء العدو الإرهابي يتسحاق رابين بتوجيه تهديد إلى الأردن الشقيق والادعاء بوجود قيادة حركة (حماس) على أرضه، ومطالبته باتخاذ إجراءات ضد نشاطها. وذلك في محاولة فاشلة لاستغلال تأكيد ممثل الحركة في عمّان على إعلان كتائب القسّام لمسؤوليتها عن العمليات البطولية في العفولة والخضيرة.

إن رابين وأركان حكومته الإجرامية يعلمون علم اليقين أن كتائب القسّام تقوم بعملياتها تخطيطاً وتنفيذاً وإعلاناً من داخل أراضينا المحتلة.

ولكن بسبب عجزه عن وضع حد لهذه العملية، وانكشاف خداعه في مسيرة التسوية، استغل هذه الحوادث لتوجيه التهديد للأردن وذلك لتحقيق الأغراض التالية:

١ ـ لفت الأنظار على حقيقة وفشل إجراءاته الأمنية المشددة وإجراءاته القمعية في وضع حد للعمليات الاستشهادية البطولية التي تقوم بها كتائب القسّام، أو عمليات المقاومة الشعبية التي يقوم بها أبناء شعبنا في كل أنحاء أرضنا المقدسة.

٢ ـ استخدام السيف الأميركي للضغط على الأردن باتجاه التوقيع على اتفاقية منفردة مع حكومته على غرار اتفاق أوسلو، وهذا التهديد ينسجم مع سياسة الإدارة الأميركية التي تستخدم التفتيش على السفن التجارية في ميناء العقبة كوسيلة ضغط على الأردن الشقيق بهذا الخصوص.

كما تستخدم الإبقاء على سورية ضمن قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، أو الدول التي لا تكافح انتشار المخدرات كوسيلة للضغط على سورية للتراجع عن مطلب شمولية الحل على جميع الجبهات.

وإننا في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إذ ندرك تماماً حقيقة مواقف العدو من السلام، حيث يريد من الأطراف العربية الاستسلام لشروطه المذلة، فيما يواصل احتلاله لأرضنا، وتكريس الهيمنة على منطقتنا، لنؤكد على أن ادعاءات رابين وحكومته هي ادعاءات باطلة، ولا أساس لها من الصحة، حيث أن حركتنا تعمل على أرضنا وليس لنا من همّ سوى مقاومة الاحتلال حتى النصر والتحرير.

إن حركة (حماس) تؤكد حرصها على أمن واستقرار جميع الدول التي يتواجد فيها رموز الحركة وممثلوها السياسيون والإعلاميون، والذين يعملون في إطار القوانين المرعية في تلك البلاد، وتحرص على عدم تقديم المسوغات للعدو المحتل لممارسة ضغوطه على أي من هذه الدول.

ثانياً: لقد كانت سياسة حركة (حماس) المعتمدة ترتكز على أن عمليات كتائب عز الدين القسّام لا تستهدف إلا جنود الاحتلال وأدواته العسكرية، والمستوطنين باعتبارهم جنود احتياط في جيش العدو، وكانت كتائب القسّام تحرص ـ قدر الإمكان ـ أن لا تقع ضحايا من المدنيين نتيجة لعملياتها التي تستهدف الاحتلال.

ولكن الممارسات التعسفية المخالفة لأبسط قواعد حقوق الإنسان من قبل حكومة رابين، وعدم تفريق جيش العدو ومستوطنيه بين المجاهدين المقاتلين وبين رئيس وزراء العدو وتفوهاته فإنها تعاهد شعبنا على مواصلة طريق الجهاد والاستشهاد حتى تحرير فلسطين كل فلسطين.

المكتب السياسي
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
٥ ذو القعدة ١٤١٤هـ
١٦ نيسان [أبريل] ١٩٩٤م

(تابع) بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس.

نص قرار تعديل «الميثاق الوطني الفلسطيني». (*)

غزة، ٢٤/ ٤/ ١٩٩٦ (النهار، بيروت، ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦)

«ان المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين،

وإذ ينطلق من وثيقة اعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في ١٥ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٨ والتي نصت على اعتماد حل لدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية،

وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق اعلان المبادىء الموقع في واشنطن في ١٣ سبتمبر (أيلول) والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لانهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها،

وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨،

وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق اعلان المبادئ في أوسلو والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في ٩ و١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣ والاتفاق الإسرائيلي ـ الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو ٢) الموقع في واشنطن في ٢٨ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٥ وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٩٣ الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته،

وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن،

يقرر:

أولاً ـ تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي ٩ و١٠ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٣.

ثانياً ـ يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية اعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له».

(*) أقر التعديل بأغلبية ٥٠٧ أصوات ضد ٥٤ صوتاً وامتناع ١٤ عن التصويت، وبغياب أعضاء الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين.

المصدر: يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٩٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٧، ص٤٢٧.

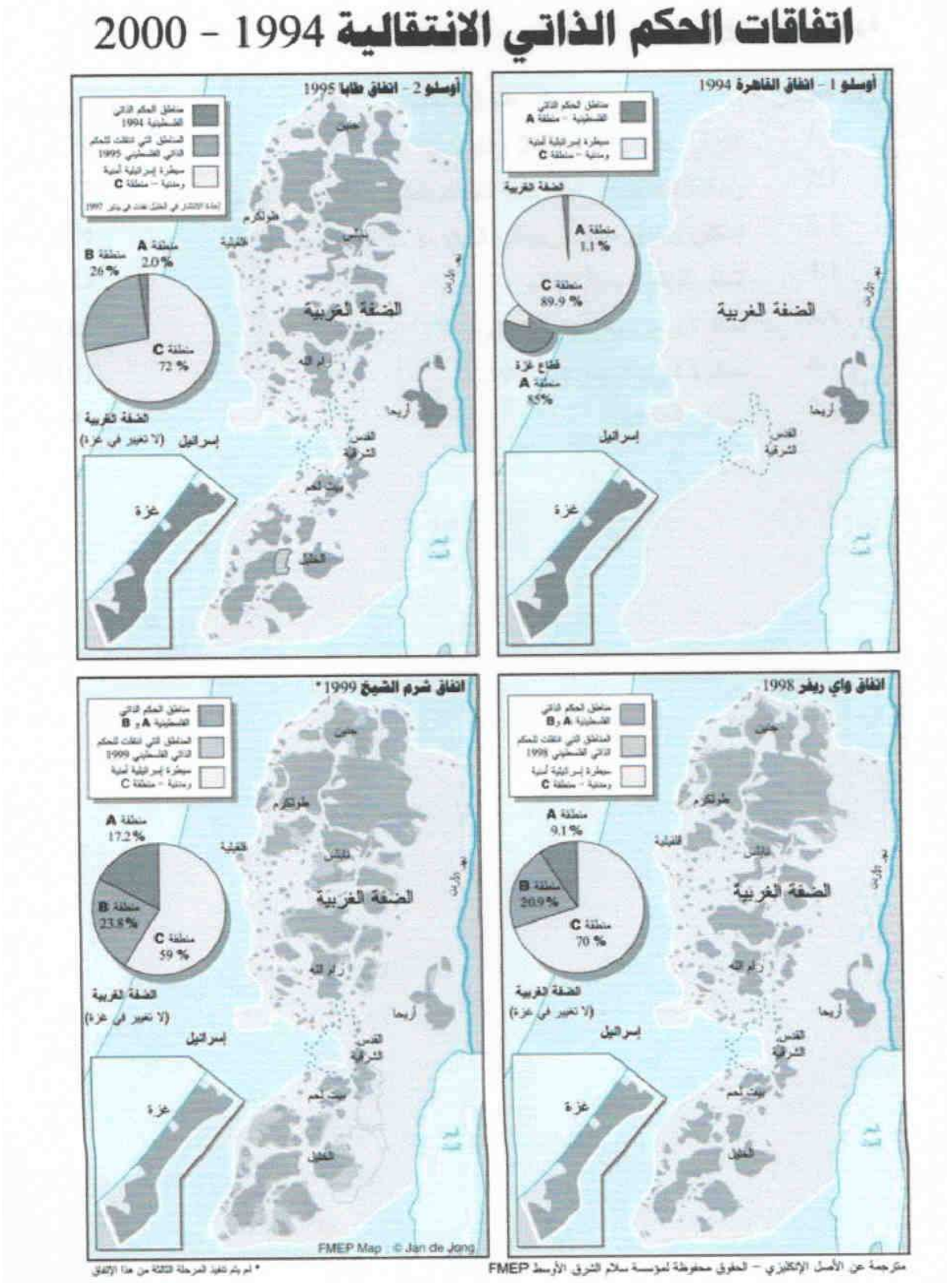

ثابت،هـ (2008): التحولات الاستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني، جامعة القدس أبو ديس– فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة)

شكل يوضح روافد وانشقاقات خمس من الفصائل الفلسطينية

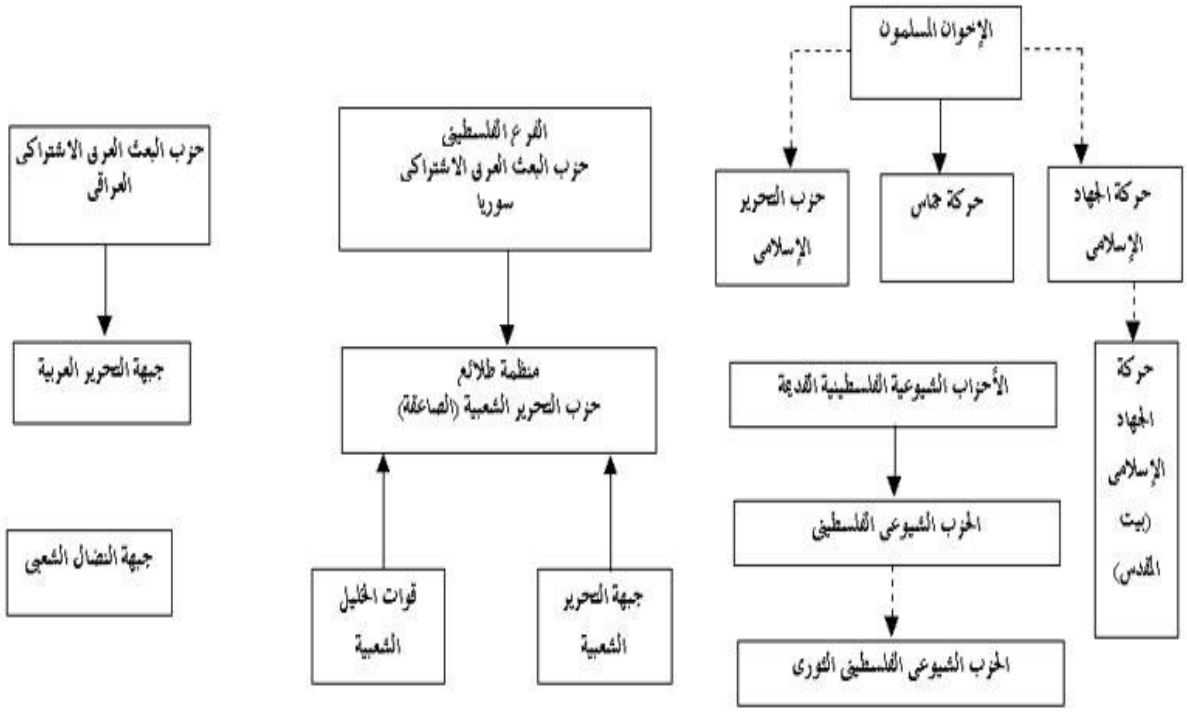

شكل يوضح الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الفلسطيني

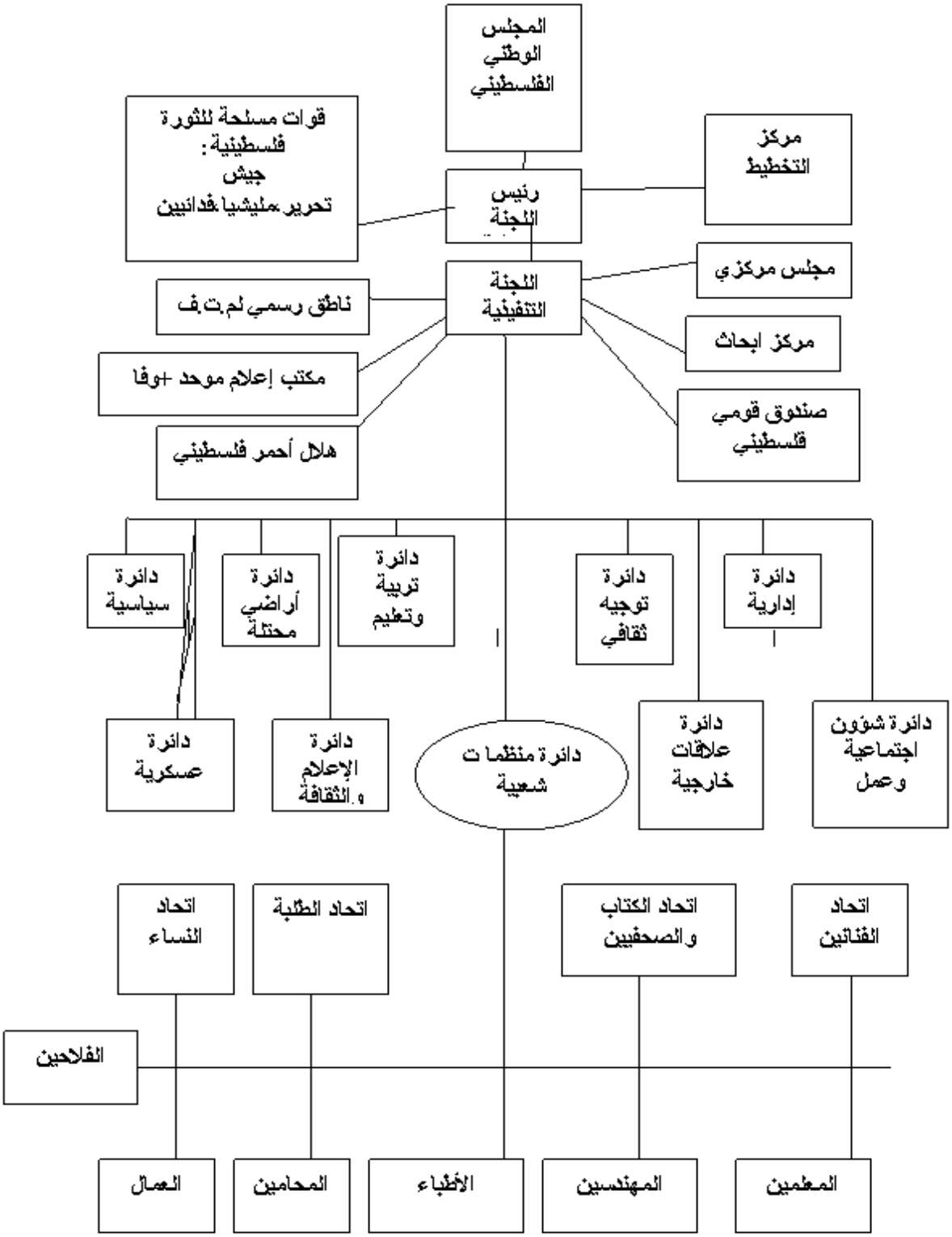

شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية

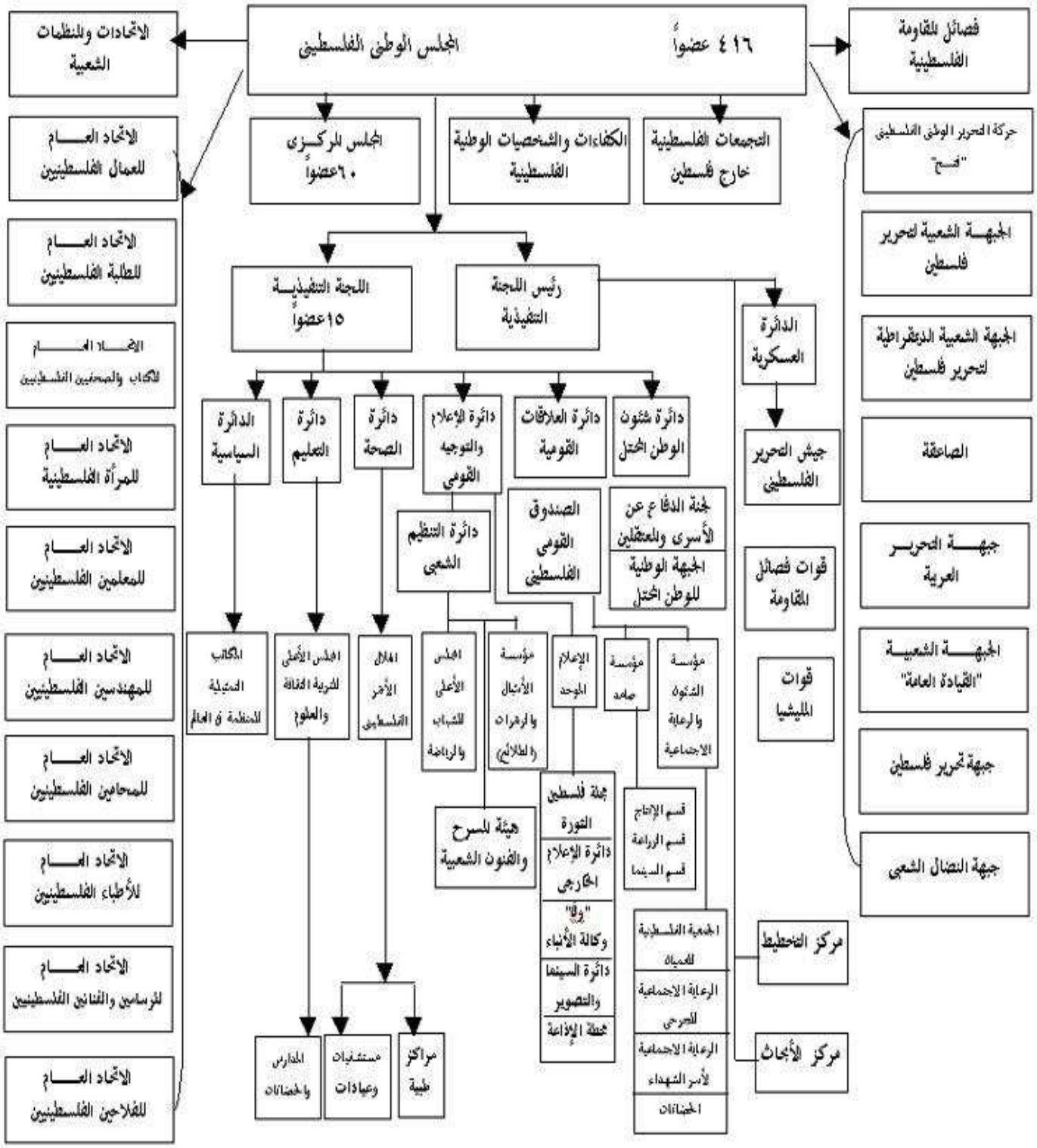

المراجع العربية:

أولاً : رسائل وأطروحات جامعية غير منشورة:

1. ثابت، هـــ.(2008): التحولات الإستراتيجية في الفكر السياسي الفلسطيني 1993– 2000. جامعة القدس– معهد الدراسات الإقليمية، فلسطين.
2. عبد الغني، ص.(2007): التعددية السياسية وتداول السلطة بين الفكر الإسلامي والفكر الديمقراطي، جامعة الأزهر، القاهرة.
3. أبو العمرين، خ (1994): حركة المقاومة الإسلامية حماس جذورها نشأتها دورها السياسي 1920-1990، جامعة الخرطوم، السودان.
4. المصري، ز.(2006): اتجاهات الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية، رؤية تاريخية 1987-1991، جامعة الدول العربية– معهد البحوث والدراسات العربية، مصر.
5. أبو مطر، م (2005): السلطة الفلسطينية وإشكالية الإصلاح، جامعة محمد الخامس، الرباط.

ثانياً: كتب وكراسات:

1. ابحيص، ح، وسعد، و.(معدان). (2008): التطورات الأمنية في السلطة الفلسطينية 2006-2007، ط1. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.
2. الأسطل، م.(2006): حماس والمشاركة السياسة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. أسطورة النضال والجهاد (2006): مكتب التعبئة والتنظيم، فلسطين.
4. الأشهب, ن.(2005): مشروع إصلاح أم تعميق في مشروع شرق أوسط جديد، ب.ط، دار التنوير، رام الله.
5. البحيري، ص، وآخرون.(معدون).(1997): المدخل إلى القضية الفلسطينية،ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
6. بدوان، ع.(2008): صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني، ط1، دار الأهالي للنشر، دمشق.

7. جاد، ع.(2005): الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

8. الجرباوي، ع.(1999): البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

9. الحروب، خ.(1997): حماس الفكر والممارسة السياسية، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

10. الحروب، خ.(2006): الفكر والممارسة السياسية عند "حماس"، الدائرة الثقافية المركزية، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فلسطين.

11. حسن، م، عصام الدين، ج.(2000): يوميات انتفاضة الأقصى – دفاعاً عن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، ط1، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.

12. الخزندار، م.(2008): خفايا تاريخ فلسطين الحديث "صفحات منسية من تاريخ الشعب الفلسطيني"، ط1، غزة.

13. خلف، ص.(1996): فلسطيني بلا هوية، دار الجليل للطباعة والنشر، فلسطين.

14. دخان، ع.(2004): الإخوان المسلمون وقضية فلسطين في القرن العشرين، ج 2، مركز النور للبحوث والدراسات، غزة.

15. الريس، ن (2005): فلسطين في الزمن الحاسم، غزة.

16. أبو زايدة، ح.(2006): الكفاح الفلسطيني المسلح: حصاد في ظل الحصار 1965– 2000 "رؤية نقدية"، مركز أبحاث المستقبل، غزة.

17. شلح، ر.(2007): حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين حقائق ومواقف، ط1، مؤسسة الأقصى الثقافية، دمشق.

18. الشوبكي، ب.(2008): التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

19. صالح، م .(معد).(2007): قراءات نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006–2007، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

20. الصالحي، ب.(1999): الزعامة السياسية والدينية في الأرض المحلة – واقعها وتطورها 1967– 1993، ط1، دار القدس للنشر والتوزيع، القدس.

21. الصايغ، ي.(2002): الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، "الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993"، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

22. عباس، م (2003): تجربة المائة والثلاثين يوم، إنجازات وعراقيل، مركز الحسن للأبحاث والدراسات، الرباط.

23. عبد الحميد، ر.(1996): الإنتخابات في فلسطين والاعتبارات القانونية والسياسية، ط1، برنامج القانون والتنمية، فلسطين.

24. عبد الرحمن، أ.(1987):منظمة التحرير الفلسطينية، جذورها تأسيسها مساراتها، ط1. مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين.

25. أبو عزة، ع.(1992): مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، ط1، دار القلم، الكويت.

26. أبو عزة، ع.(1986)، مع الإخوان المسلمين في البلدان العربية، دار القلم، الكويت.

27. أبو عمرو، ز.(1989): الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، دار الأسوار، عكا.

28. عدوان، ع.(1991): الشيخ أحمد ياسين.. حياته وجهاده، الجامعة الإسلامية، غزة.

29. عدوان، ع.(2005): حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح"1969–1983، وزارة الإعلام دائرة المطبوعات والنشر، غزة.

30. عدوان، ع.(2005): حركة التحرير الوطني الفلسطيني"فتح"1958–1968". وزارة الإعلام دائرة المطبوعات والنشر، غزة.

31. عدوان، ع.(2006): دراسات في القضية الفلسطينية، دار البشير للطباعة والنشر، ط4، غزة.

32. عسيلة، ص.(محرر). (2005): الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة، ط1، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

33. الفالوجي، ع.(2002): درب الأشواك حماس، الإنتفاضة، السلطة، دار الشروق، عمان.

34. كوع، م.(2007): رسالة حماس الاتصالية: الاستراتيجية، التكتيكات،القنوات، والفاعلية، جامعة وستمنستر، لندن.

35. لا تسقطوا غزة (2007): مركز الأمة لدراسات الحضارة، فلسطين.

36. المسحال، س. (1994): ضياع أمة، ط1، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن.

37. محمد، ع.(1994): مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي– دراسة مقارنة لبعض الأنماط والمشكلات، ط1، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة.

38. المديني، ت.(2008): القضية الفلسطينية أمام خطر التصفية، ط1، دار الفكر, دمشق.

39. مركز غزة للحقوق والقانون (2003): واقع وآفاق الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية، مشروع التدريب والتثقيف والتحشيد لإجراء الانتخابات وعمل الإصلاح، الدائرة القانونية، غزة، ص88.

40. المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية (2000): من أوسلو إلى واي ريفر، ط1، شركة دار التقدم للصحافة والطباعة والنشر، بيروت.83 .

41. النتشة، ر، ياغي،إ.(1997): تاريخ فلسطين وجغرافيتها، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

42. النواتي، م.(2002): حماس من الداخل، ط1، دار الشروق، غزة.

43. هلال، ج.(1998): النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو، ط1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

44. الوثائق الفلسطينية العربية (1969): مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

45. الوزير ، خ. (1989): أحاديث عن الانتفاضة، ط1، الإعلام الموحد، تونس.

ثالثاً: كتب مترجمة:

1. تينت،ج، هارلو، ب.(2000): في قلب العاصفة، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت.

2. مشعال، ش، سيلع، أ.(1999): عصر حماس، ط1، إصدار يديعوت أحرونوت، اسرائيل.

رابعاً: مجلات ودوريات:

1. جاد، إ.(2002): الوضع الفلسطيني ما بعد الاجتياح الإسرائيلي، واستشراف آفاق المستقبل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد51، بيروت، ص37.

2. الحروب، خ.(2000): خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42، بيروت، ص3.

3. الخالدي، أ.(1991): المفاوضات واحتمالاتها في ظل علاقات قوى متغيرة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت،عدد8، مجلد2، ص.3.

4. الدجاني، أ.(1993): قراءة تحليلية لإتفاق الإعتراف المتبادل، مجلة المستقبل العربي، عدد 178، القاهرة، ص10.

5. السبيل (حزيران 2000): وزير الزراعة السابق في "السلطة": إنها دولة "مافيا"، العدد337.

6. صادق، إ.(1999، 28 كانون ثانٍ): أوقفوا سهام الحقد ضد أرض الكنانة وشعبها، المصري، ص16.

7. عريقات، ص.(2004): الفوضى تمزق النسبج الإجتماعي الفلسطيني، القدس العربي، عدد 4713، ص19.

8. القلاب، ص.(آيار، 1988): مذكرات الشهيد أبو جهاد. المجلة،ع433، ص33.

9. كيالي، م.(2006): الأزمة السياسية الفلسطينية والتطورات الراهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 17، عدد67، ص7.

10. مجلة السياسة الفلسطينية (1995): لقاء مع اللواء نصر يوسف عدد7، ص8.

11. محمود، أ.(2002) الإستراتيجية الفلسطينية في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، العدد49، ص94.

12. المدهون، ر.(1988): الحركة الإسلامية في فلسطين 1928-1987، شئون فلسطينية، عدد 187، ص ص31.30

13. المصري، هـ.(2000): انتفاضة الأقصى بين الإستثمار والإنتظار، مجلة رؤية، صادرة عن الهيئة الفلسطينية العامة للاستعلامات، العدد 3، ص71.

14. المصري، هـ.(2002): فلسطين أمام مفترق طرق، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، العدد51، ص46.

15. أبو نحل، أ. (2008): "ماذا وراء خطة الفصل الإسرائيلية؟". البيادر السياسي، القدس، العدد 942، ص ص20.19.

16. أبو نحل، أ. (2008): من يفرط بالقليل يهون عليه الكثير. البيادر السياسي، القدس، العدد 949، ص ص19.18.

خامساً: ندوات وأوراق عمل:

1. أبراش، إ.(مارس 2006): التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني، في: مؤتمر التطورات السياسية الفلسطينية في ضوء الإنتخابات التشريعية 2006 "، معهد دراسات التنمية، غزة.

2. زكي، ع.(2004): مواقف واتجاهات حركة فتح والرئيس المتعلقة بالشراكة في صنع القرار. في: سعيد الشقاقي (محرر)، الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار، 23 صفر 1425 هـ الموافق 13 أبريل 2004 . المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص2-8.

3. أبو ستة، س.(2008، 5 كانون أول): محاضرة: مرجعية الشعب الفلسطيني، في العاصمة الأردنية، عمان.

4. الشريف، م.(2006، 4 نيسان): حلقة نقاش، حول أسباب وتداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ينظمها مركز باحث للدراسات، بيروت.

5. الصوراني، غ.(تموز 2008): رؤية اليسار الفلسطيني لآفاق السلام "الفرص والمعوقات"، في: المؤتمر الدولي الأول. معهد بيت الحكمة، فندق غزة الدولي.

6. الفالوجي، ع.(2004): مواقف واتجاهات حركة حماس المتعلقة بالشراكة في صنع القرار. في: سعيد الشقاقي (محرر)، الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار، 23 صفر 1425 هـ الموافق 13 نيسان 2004، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص2-8.

7. المصري، هـ.(2004): مداخله في حلقة نقاش حول مواقف حماس المتعلقة بالشراكة في صنع القرار. في: سعيد الشقاقي (محرر)، الشراكة الوطنية الإسلامية في صنع القرار، 23 صفر 1425 هـ الموافق 13 أبريل 2004 . المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ص6.

8. مصطفى، أ.(2006، 4 نيسان) حلقة نقاش، حول أسباب وتداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية، ينظمها مركز باحث للدراسات، بيروت.

سادساً: تقارير ووثائق:

1. بيان لحركة حماس (موقف حماس من انتخابات مجلس الحكم المحلي الذاتي الفلسطيني المحدود) بتاريخ 16 كانون ثانٍ 1996م.

2. بروتوكول (1995، 28 آيلول): بخصوص إعادة الانتشار والترتيبات الأمنيـــة، الاتفـــاق الانتقالي الإسرائيلي–الفلسطيني حول الضفة الغربية وقطاع غزة"، المادة 3 (ج) في الملحق الأول، واشنطن.

3. بيان لحركة فتح (موجه إلى هيئة الأمم المتحدة حول أهداف حركة المقاومـــة الفلـــسطينية وشرعيتها) بتاريخ 17 تشرين أول 1968م.

4. بيان لحركة فتح (حول معاملة السلطات التركية للفلسطينيين) بتاريخ 18 أيار 1970م.

5. بيان المنظمات الفدائية الفلسطينية (لتأكيد رفضها لقرار مجلس الأمن لتسوية أزمة الشرق الأوسط وسائر الحلول السياسية الأخرى) بتاريخ 15 تشرين أول 1968م.

6. الجامعة الإسلامية بين البناء والهدم، تقرير موثق صادر عـــن مجلـــس طـــلاب الجامعـــة الإسلامية، غزة، يوليو 1986، ص46–51.

7. رسالة من فتح (موجهة إلى مؤتمر العلماء المسلمين)، بتاريخ 28 أيلول 1968م.

سابعاً: صحف ومقابلات صحافية:

1. شعبان، ف.(2004، 25 تشرين الثاني): فصائل العمل الوطني وتوزع القوة فـــي الـــساحة الفلسطينية. الوطن، ص.14.

2. صحيفة الرسالة الأسبوعية (1999، 11 كانون أول)، ص12.

3. صحيفة النهار المقدسية (1998، 30 نيسان)، ص14.

4. أبو علي مصطفى، مقابلة تلفزيونية، مستقبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بعـــد جـــورج حبش، تقديم أحمد منصور، 4 نيسان 2004، الجزيرة الفضائية، قطر.

5. عويس، خ (2007، 27حزيران): سوريا وإيران "زواج مصلحة"، جريدة العرب، ص5.

6. العويدات، ح.(2008، 19 كانون أول): نمو القوى الإقليمية على حساب العرب، جريـــدة العرب، ص.6.

7. مقابلة مع محمود الزهار، جريدة الوطن، العدد 24، في 29 حزيران 1995، ص9.

8. هويدي، ف.(2008، 8 كانون أول): الهروب العربي الكبير،الدستور الأردنية، ص17.

سابعاً: مقابلات شخصية:

1. إبراهيم أبو النجا (كانون الثاني 2009): توجهات فتح السياسية. اتصال شخصي.
   - عضو اللجنة القيادية العليا لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في قطاع غزة، ونائب سابق في المجلس التشريعي عن حركة فتح.
2. إبراهيم النجار (آب 2008): مواقف الجهاد الإسلامي من الخلاف. اتصال شخصي.
   - قيادي بارز في حركة الجهاد الاسلامي في قطاع غزة.
3. أحمد بحر (آذار 2008): التوجهات والتطلعات السياسية لحماس. اتصال شخصي.
   - نائب في المجلس التشريعي وقيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس.
4. أحمد نصر (شباط 2009): تطور المواقف السياسية لفتح. اتصال شخصي.
   - نائب سابق في المجلس التشريعي ، و قيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح.
5. أسامة أبو نحل (آذار 2009): تداعيات التناحر السياسي الفلسطيني. اتصال شخصي.
   - أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر،ومنسق برنامج الدراسات العليا في جامعة الأزهر بغزة (مستقل).
6. أسامة الفرا (أيلول 2008): مواقف فتح من القضايا المرحلية والنهائية. اتصال شخصي.
   - محافظ خان يونس، وقيادي في حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح في قطاع غزة.
7. حسني زعرب (آذار 2008): تاريخ انطلاق حركة فتح. اتصال شخصي.
   - عضو المجلس الوطنى ، ومحافظ سابق لمحافظة خان يونس في قطاع غزة.
8. حماد الحسنات (شباط 2008): إستراتيجية حركة حماس. اتصال شخصي.
   - أحد المؤسسين الأوائل لحركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة.
9. طلال عوكل (آذار 2008): موقف حماس من منظمة التحرير. اتصال شخصي.
   - كاتب ومحلل سياسي وعضو سابق في اللجنة المركزية للجبهة الشعبية.
10. عدنان العصار (تشرين ثانٍ 2008): مراحل تطور الخلاف. اتصال شخصي.
   - عضو قيادة ساحة قطاع غزة للجبهة العربية الفلسطينية.

11. غازي حمد (آذار 2009): تشكيل حزب الخلاص وأهدافه. اتصال شخصي.

- قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، وناطق سابق باسم الحكومة التى تقودها حماس في قطاع غزة.

12. فوزي برهوم (كانون ثانٍ 2009): توجهات حماس السياسية. اتصال شخصي.

- قيادي في حركة المقاومة الإسلامية حماس، والناطق الرسمي باسم الحركة في قطاع غزة.

13. محسن الخزندار (شباط 2009): التنظيمات الفلسطينية. اتصال شخصي.

- كاتب ومؤرخ فلسطيني (مستقل).

14. محمد شمعة (كانون أول 2008): انطلاق حركة حماس. اتصال شخصي.

- أحد المؤسسين الأوائل لحركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة.

15. محمد النجار (كانون ثانٍ 2009): جذور وتطور الخلاف. اتصال شخصي.

- أحد المؤسسين الأوائل لحركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة.

16. هاني العقاد (شباط 2008): تداعيات الخلاف السياسي. اتصال شخصي.

- كاتب ومحلل سياسي فلسطيني (مستقل).

ثامناً: مواقع الانترنت:

1. أبو بكر بكر (2008): مفهوم التنظيم، فلسطين.
http://www.bakerabubaker.info/index.php27.2.2009

2. إسلام أون لاين (2000): مساواة المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، قطر.
http://www.islamonline.net/Arabic/politics/.shtml29.1.2009

3. جريدة السبيل (2003): "حركة فتح" من البندقية الى التفاوض الى الخيارين، عمان.
http://www.assabeel.info/inside/article.asp7.2.2009

4. جريدة إيلاف الإلكترونية (2006): مجموعة من حماس تستنكر هرولتها إلى الانتخابـــات، الرياض.
http://www.elaph.com/ElaphWeb/Politics.htm15.11.2008

5. الحرية (2008): عين على الجبهة الديمقراطية، بيروت.
http://shbabmisr.com/?xpage=view&EgyxpID=13192.25.2.2009

6. دنيا الرأي (2005): "فتح والسلطة" جدلية الثورة والسياسة، غزة.
http://pulpit.alwatanvoice.com/content-24123.html7.4.2008

7. شبكة العلمانيين العرب (2009): الصراع بين المشروع الإسلاموي الإخواني والمشروع الوطني الفلسطيني، فرنسا.
http://www.3almani.org/spip.php?article.2.2.2009

8. شبكة نداء القدس (2005): حركة الجهاد الإسلامي، فلسطين.
http://www.qudsway.com/Links/Jehad/1/Link_Jehad1.htm.20.2.2009

9. المجد (2008): جذور الخلاف بين فتح وحماس، فلسطين.
http://www.almajdinfo.net/?ac=showdetail&did=1429.4.2.2009

10. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات (2007): حوار: اللواء مصباح صقر – أول رئيس لجهاز الأمن الوقائي، بيروت.
http://www.alzaytouna.net/arabic20.6.2008

11. المعرفة (2006): فتح النشأة والتاريخ، قطر.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres.11.2.2009

12. المعرفة (2006): حماس والاختبار الأمني، قطر.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres22.1.2009

13. المعرفة (2007): أزمة اليسار الفلسطيني، قطر.
http://www.aljazeera.net/NR/exeresm.29.2.2009

14. نوفل،أ (2006): صراع السلطة بين "فتح" و"حماس".
http://www.alarabiya.net/views/2006/03/24/22224.html10.2.2009

15. ويكيبيديا، الموسوعة الحرة (2009): أحزاب سياسية فلسطينية.
http://ar.wikipedia.org/wiki.22.2.2009

المراجع الأجنبية:

1. Bruce, J(1996 1 April): "The PLO, Israel and Security," Jane's Intelligence Review
2. Curtis,A (2008): Revolutions between the Palestinian internal conflicts and war against Israel. First Edition,
3. Karmon,E (2000 Mar): Hamas's Terrorism Strategy: Operational Limitations and Political Restraints," Middle East Review of International Affairs, p. 5
4. Knoke,D, (1990): Political Network, the structural perspective Cambridge University press.
5. Miller, D, (1983): The PLO and the politics of Survival, Washington: George town University Center for Strategic and International Studies.
6. Robert North "Conflict: Political Aspects " in IESS , (1968: 226-232) , P.228.
7. Research Institute of National Security, Tel Aviv.
8. Rubin, B (1994): Revolution until Victory? The Politics and History of the PLO, Harvard University Press, Cambridge.
9. Schanzer.,j (2003): The Challenge of Hamas to Fatah. Middle East Quarterly, http://www.meforum.org/article/516.
10. J. W. Burton, " World Society" , Cambridge & New York: Cambridge University press, 1972, pp. 137-138 Quoted in Sandole and Merwe (eds) ,1993:6.

فهرس الملاحق

رقم	عنوان الملحق	صفحة
1.1	بيان القيادة العامة لقوات العاصفة رقم (1). كانون ثانٍ (يناير)1965	133
2.1	بيان سياسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح. تشرين أول (أكتوبر)1967	134
3.1	بيان سياسي موجة من فتح لإعلان رفضها قرار مجلس الأمن. كانون أول (ديسمبر)1967	135
4.1	الميثاق الوطني الفلسطيني. تموز (يوليو)1968	137
5.1	رسالة حركة فتح إلى مؤتمر العلماء المسلمين. أيلول (سبتمبر)1968	140
6.1	بيان المنظمات الفدائية لتأكيد رفضها لسائر الحلول السياسية. تشرين أول (أكتوبر)1968	142
7.1	بيان وجهته فتح لهيئة الأمم المتحدة حول أهداف المقاومة . تشرين أول (أكتوبر)1968	143
8.1	بيان حركة فتح حول اعتبار م.ت.ف جبهة وطنية للجميع. شباط (فبراير)1969	144
9.1	بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية حول مسببات التوتر. شباط (فبراير)1970	146
10.1	بيان القيادة الموحدة لحركة المقاومة حول وضع صيغة للوحدة الوطنية. آيار (مايو)1970	147
11.1	بيان لحركة فتح حول معاملة السلطات التركية للفلسطينيين. آيار(مايو)1970	148
12.1	بيان صادر لقيادة الثورة حول خطوات متخذة لإزالة مظاهر التوتر. شباط (فبراير)1977	149
13.1	البيان التأسيسي الأول لحركة حماس. كانون أول (ديسمبر)1987	150
14.1	مشروع قيادة مشتركة لكل الفصائل في الانتفاضة الأولى.	151
15.1	مذكرة حركة حماس إلى رئيس المجلس الوطني. نيسان (إبريل)1990	152
16.1	مشروع لجنة التنسيق الفلسطينية العليا مقدم من حماس للفصائل. نيسان (إبريل)1992	155
17.1	مشروع تحالف القوى الفلسطينية مقدم من حماس للفصائل. أيلول (سبتمبر)1993	158

18.1 بيان صادر عن المكتب السياسي لحماس. نيسان (إبريل)1994 159

19.1 نص قرار تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. نيسان (إبريل)1996 161

20.1 خريطة توضح اتفاقات الحكم الذاتي الانتقالية 1994–2000 162

21.1 شكل يوضح روافد وانشقاقات خمس من الفصائل الفلسطينية 163

22.1 شكل يوضح الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني الفلسطيني 164

23.1 شكل يوضح الهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير الفلسطينية 165

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	صفحة
الإقرار	أ
الشكر والعرفان	ب
التعريفات	ج
الملخص باللغة العربية	ح
الملخص باللغة الإنجليزية	ك
الفصل الأول: خليفة الدراسة	**1**
مقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
مبررات الدراسة	6
أهداف الدراسة	7
تساؤلات الدراسة	7
منهجية الدراسة	8
الحدود الزمنية للدراسة	10
الفصل الثاني:الدراسات السابقة	**12**
مراجعة الدراسات العربية	13
مراجعة الدراسات الأجنبية	22
التعقيب على الدراسات السابقة	25
معوقات الدراسة	26
الفصل الثالث: إرهاصات تاريخية في الواقع التنظيمي الفلسطيني	**27**

المبحث الأول: الواقع التنظيمي في فلسطين	28
المبحث الثاني: فتح من النشأة إلى السلطة	36
المبحث الثالث: حماس النشأة ومواقفها السياسية	53
الفصل الرابع: بدايات الخلاف بين فتح وحماس	**62**
المبحث الأول: جذور وتطور الخلاف بين التنظيمين	63
المبحث الثاني: انتفاضة 1987 وبدايات تأجيج المواقف والصدام	72
الفصل الخامس: اشتداد العراك السياسي بعد أوسلو وتداعياته على مستوى العلاقة بالسلطة	**78**
المبحث الأول: العلاقات السياسية الداخلية بعد عملية السلام	79
المبحث الثاني: المشاركة السياسية لمؤسسات السلطة الفلسطينية	97
المبحث الثالث: الأذرع الأمنية للسلطة واحتدام الصدام المسلح	101
الفصل السادس: التعصب بين التنظيمين أدواره وإفرازاته	**108**
المبحث الأول: الموقف الإقليمي والدولي من التنظيمين	109
المبحث الثاني: دور اسرائيل في تأجيج واستغلال الشقاق الداخلي	119
المبحث الثالث: إفرازات الخلاف على الساحة الفلسطينية	123
الفصل السابع: نتائج وتوصيات	**126**
نتائج الدراسة	127
التوصيات والمقترحات	130
قائمة الملاحق	132
قائمة المصادر والمراجع	166
فهرس الملاحق	177
قائمة المحتويات	179